

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المبالغة والتكثير في العربية نحواً وصرفاً

منصور حسين علي العياصرة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤته
عمادة الدراسات العليا

Ref:..................
Date:...................

الرقـم :..................................
التاريخ : ....هـ
الموافق: ....م

نموذج رقم (١٢)

إجازة رسائل جامعية

القسم:اللغة العربية وآدابها

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب منصور حسين العمروالموسومة بـ:

"وسائل المبالغة، والتكثير في اللغة العربية".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها.

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد الفتاح الحموز		٢٠٠٤/٥/١٩	مشرفا
أ.د. محمود حسني مغالسة		٢٠٠٤/٥/١٩	عضوا
أ.د. جهاد المجالي		٢٠٠٤/٥/١٨	عضوا
د. يوسف القماز		٢٠٠٤/٥/١٩	عضوا



عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينــــة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلـــى مؤتة تاريخاً مشرقاً وحضارة، إلى مؤتة صرحاً علمياً، ومعهد خير ومـــنارة،. إلى أرواح الشهداء، وهي ترفرف في السماء، إلى جهود العلماء، إلى كلٍ مَن يبني ويحسنُ البناء .إلى الشجرة التي نبتت في الصحراء، بأصل ثابت، وفرعها في السماء .أقدم ـــ بإجلال ـــ هذا الإهداء.

منصور حسين عياصرة

شكر و تقدير

وبعــدُ، فأجــدُ من مقتضيات الوفاء و الإعجاب أن أسجِّل الشكرَ والعرفان، للأســتاذ الفاضــل الأســتاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز، الذي عرفتُهُ بكُتُبِهِ، قبلَ أنْ أعرفَه بشخصه، فكانت كتبُهُ ترفد المكتبة العربية بفكرٍ عميق، يُقدِّم للباحثين خُلاصةَ علمٍ وعمل، يعرفُهُما مَنْ قرأ له، أو تعامَلَ معه، ثم عرفتُهُ أستاذاً مُحاضراً في جامعة مــؤتةَ العزيــزةِ، مَــثَلاً للعالِمِ الباحثِ الجادِّ، وكان أنْ أنشأ جيلاً في مراحل التعليم المخــتلفة، يُقرُّ له بالفضل، ويعمل مَعَهُ على خدمة لغة القرآن الكريم، ثم أُتيحتْ لهذه الدراســةِ فرصــةٌ ثمينةٌ تمثَّلتْ بإشراف الدكتور عبد الفتاح الحموز عليها، وكان لها الأبَ البارَّ رعايةً و تهذيباً وإرشاداً وتقويماً، إلى أنْ وصلتْ إلى ما هي عليه.

منصور حسين عياصرة

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

ملخص

وسائل المبالغة والتكثير في اللغة العربية

إعداد منصور عياصرة

جامعة مؤتة 2004

تتناول هذه الدراسةُ بالبحث والتحليل، الوسائلَ اللغويَّة، التي يلجأ إليها مستخدمو اللغة إذا أرادوا أنْ يعبِّروا عن المبالغة والتهويل في إيصال الفكرة إلى المتلقِّي، من منظور أنَّ المتكلِّم، قد يُعبِّر عن فكرته، ويوصِلُها إلى المتلقي دون أي مبالغة أو تكثير، وذلك في حالات خاصَّة، يحدِّدها المتكلم نفسُه، وقد يُعبِّر عن فكرته عاملاً على تكثيرها، وتوطينها في النفس، وذلك في حالات أخرى يحدِّدها هو نفسه، بل إنَّه قد يأتي بالفكرة على نحو من المبالغة والتكثير، من أجل أن يبين مدى اهتمامه هو بالفكرة، فكأنه يكشف عن حالته النفسية التي أدَّت به إلى السعي إلى وسائل المبالغة و التكثير.

ناقشت هذه الدراسةُ الحالات النفسيَّةَ هذه، وسلَّطتِ الضوء على فكرة المبالغة، ومدى اهتمام العربيِّ بها، من خلال اللغة التي يُعبِّر بها الناسُ عن حاجاتهم. وكانت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب.

تُسلِّط الدراسة الضوءَ على حدِّ المبالغة في اللغة، ويبيِّن موقف كلٍّ من النحويين والبلاغيين منها، ولمَّا كان للمبالغة علاقة وطيدة بالتوكيد فإنَّ هذا الباب درس مدى العلاقة بينهما، وسلَّط الضوء على التشابه والاختلاف.

من منظور أنَّ وسائل المبالغة تتحقَّق من خلال قسمي اللغة الكبيرين، النحو والصرف، فإنَّ هذا الباب خُصِّص لدراسة استغلال اللغة لعناصر الصرف من أجل توصيل فكرة المبالغة والتكثير، فلبنية الكلمة عَلاقةٌ كبيرة في معناها الدّلالي، ومِن هذا المنطلق درس هذا الفصلُ كثيراً من قضايا الصرف التي تحمل فكرة المبالغة والتكثير، وعالج ظواهر خاصة في اللغة، تحمل من جملة ما تحمله فكرة المبالغة والتكثير.

تأتي الدراسة مُكمِّلة لمنظور أنَّ نظام اللغة يتكوَّن بشكل رئيس من النسق النحويِّ، والنسق الصرفي، ولذا فقد خُصِّص هذا الباب لدراسة أثر القضايا النحوية في فكرة المبالغة والتكثير، ومدى حفاوة العربيِّ بالحركة الإعرابيةِّ بشكل خاص، وبقضايا النحو الواسعة بشكل عامٍّ من أجل توصيل الفكرة على أكمل وجه ممكن، ويَلحقُ هذه الدراسةَ بعضُ الملحقات التي تساعد الباحث في مدى فهمه لوسائل المبالغة والتكثير في اللغة العربية، ثم ذِكرُ أهمِّ النتائج التي توصَّلتْ إليها هذه الدراسة.

Abstract:
Ways of Hyperbole and Augmentation in Arabic

Mansour Husain Ali Ayasrah

Mu`ta University, 2004

This study investigates and analyzes the lingual ways that language users employ when expressing hyperbole and augmentation in conveying a message to the recepient in the sense that a speaker may express and convey his point to the recepient without any kind of hyperbole or augmentation, and that happens in special cases determined by the speaker himself. He may also express his point intending to augmentate it and make it memorable ,and that happens in other cases determined by the speaker himself. Indeed he may express his point by using hyperbole and augmentation in order to show the extent of his interest in it . and to reveal his psychological status that makes him adopt the ways of hyperbole and augmentation.

This study discusses this psychological status, and sheds light upon the idea of hyperbole , and to what extent an arab is interested in through the language that people use to express their needs .

This study is divided into three sections : the first section sheds light on the limit of hyperbole in language, and shows the attitude of each of the grammarians and rhetoricians towards it .

In view of the fact that hyperbole has a firm relationship with predication ,this section studies the extent of the relationship between them, and sheds light on similarities and differences.

The second section is devoted to study the languages exploitation of the elements of morphology in order to convey the point of hyperbole and augmentation .Thus the structure of a word has a big relationship with its semantic meaning . Based on this prinple , this section studies a number of issues of morphology that carry the point of hyperbole and augmentation such as the augmentation of a morpheme or several morphemes in the original structure , and explaining particular phenomena in language that contain the point of hyperbole and augmentation .

The third section is devoted to studying the effect of syntactical issues in the point of hyperbole and augmentation, and to what extent an arab is interested in diacritical mark particularly, and in the wide issues of syntaxin general , in order to convey the point as perfect as possible.

This study is supplemented by some appendixes that help the reseacher in his understanding of the ways of hyperbole and augmentation in Arabic .

الفصل الأول

مدخل إلى المبالغة

1.1 المقدمة

تنفتح آفاقٌ واسعةٌ أمامَ الناظر إلى اللغة العربيَّة، وكلمَّا زاد النظر ازدادت لآفاق رُحْباً واتساعاً، ولذا فقد أبتدأ علماؤنا الأوائل دراسةَ هذه اللغة، وعملوا على تَجْلية كثيرٍ من أسرارها، وكشفوا النِّقاب عن مواطنِ الجمالِ التي تَغْنّى بها هذه اللغة، وسلّموا أمانةَ العناية بهذا الإرث الضخم إلى الخَلَفِ من بعدهم، وهكذا تتابعت أجيالُ الدارسين جيلا تلوَ جيل، فازداد المدى اتساعاً، فقد حلُّوا مسائل كثيرة، وفتحوا أبواباً مُتعدِّدة، وأبقَوا الشيءَ الكثير من قضايا اللغة بحاجة إلى دَرْس ورجْع نظر.

تأتي هذه الدراسةَ الموسومة بـــ "وسائل المبالغة والتكثير في اللغة العربية"، لتجلّي فكرةً مُلخَّصُها مدى عناية المتكلّم بتوصيل الفكرة كاملةً غيرَ منقوصة، من جانب، ومن جانبٍ آخر مدى ميل العربي إلى تثبيت الفكرة، والمبالغة في ذلك، بما لا يدع مجالاً للشكِّ أو النقص فيها، ولعلَّ اهتمام العربيِّ بالمبالغة وتكثيرِ الفكرة يُردُّ إلى أسباب نفسيَّة، تُملي عليه أن يبالغ في توصيل الفكرة، وأن يَحشد أصواتاً خاصةً، وأساليبَ مميَّزةً كي يُقنِع السامع بما يقول من أفكار، ويَكشف الستار عن مدى رسوخ الفكرة وعِظمها في ذهن المتكلِّم نفسِه، فهو يكشف الستار عن نفسيته حين يُعلن عن مدى حفاوته واهتمامه بالقضيَّة التي يُعبر عنها، أي أنّ وراءَ المبالغةِ والتكثيرِ سببينِ رئيسينِ هما:

1 تثبيت الفكرة كاملةً في ذهن المُتلقي بما لا يدع مجالاً للشكِّ أو للنقص، فهي زيادة في التوكيد والتوثيق.

2 الكشفُ عن جوانبَ من شخصيَّةِ المتكلمِ، وبيانُ مدى حفاوته واهتمامه بالفكرة التي تعتمل في ذهنه، وذلك من نحو قول القائل على سبيل المثال: **(شَرٌّ أهرَّ ذاناب)** فقد أشار العلماء إلى أنَّ المتكلم بدأ الكلامَ بالمبتدأ نكرةً، لأنَّه لمَّا سمع الهرير علم أنَّ مُصيبة سوف تَحِلُّ عليه، فكأنَّه قال: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شيءٌ عظيمٌ، وهنا فقد كشف عن مدى تخوُّفِه من هذه المُصيبةِ القادمةِ عليه.

وأحبُّ أنْ أشيرَ هنا، إلى أنّ أساليب التوكيد المعروفة في اللغة، ما هي إلا جوانبُ قليلةٌ من أساليبِ المبالغة، فالعلاقةُ بينَ التوكيد وأساليبِ المبالغةِ هي علاقةُ الجزءِ مع الكلِّ، فاللغةُ فيها وسائلُ مُتنوِّعةٌ للمبالغة والتكثير، وما أساليب التوكيد إلاّ بعضٌ من كلٍّ، ولذا فقد جاءت هذه الدراسة لتركِّز الضوء على العديد من طرائق المبالغة والتكثير، ولمْ تُركِّز على أساليب التوكيد الشائعة من نحوِ نونِ التوكيدِ في الأفعال، والتوكيدِ اللفظيِّ والمعنويِّ ـ إلاّ ما سلَّطتُ الضوءَ عليه، مُنطلِقاً من فكرة المبالغة والتكثير في فصل التوكيد الوارد في الباب الثالث ـ ، وحروف التوكيد من نحو (إنّ) وغيرِها، لظنِّي أنَّ هذه الموضوعات أُتيح لها الفُرصُ العديدةُ لدرْسِها وتمحيصِها، في الكتب القديمة التي تناثرت فيها بجلاء، وفي الكتب الحديثة هناك العديدُ من الدراسات التي بحثت أساليب التوكيد من نحو:

أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، وهي رسالة ماجستير صادرة عن جامعة اليرموك من إعداد علي الهروط لسنة 1982م.

أساليب التأكيد في اللغة العربيَّة، تأليف إلياس ديب، صدرت الطَّبعة الأولى منه سنة 1984م.

أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، تأليف محمد حسين أبو الفتوح، صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1995م.

وبعد دراسةِ هذه المؤلَّفات وجدتُ أنَّها تكفيني مؤونة البحث، وعليه فقد جعلتُ هذه الدراسة تبحث في وسائلَ أخرى صرفيَّةٍ ونَحْويَّةٍ يَلجأ إليها المتكلِّمون لتوصيل الفكرة على وجهٍ من المبالغة والتكثير، وقد جاءت هذه الدراسةُ في ثلاثة فصول:

يبحث الفصل الأول في حدِّ المبالغة، وفي حدِّ التوكيد، ويجلِّي العلاقةَ بين التوكيد والمبالغة، والدوافعَ النفسيَّةَ والسياقيَّةَ التي تُلجئه إلى استعمال وسائل المبالغة والتكثير.

يَبحثُ الفصل الثاني في الوسائل الصرفيَّة التي يلجأ إليها مستخدمو اللغة، ليكشفوا عن مدى اهتمامهم بالفكرة، من خلال بحثهم عن أساليبَ صرفية، يلجأون فيها إلى بِنية الكلمة، فيغيِّرون، بالزِّيادة في بناء الكلمة، فتؤدي هذه الزيادةُ إلى زيادةٍ في المعنى، من منظور قول العلماء: إنّ قوَّة اللفظ مُؤْذِنَةٌ بقوَّة المعنى (ابن يعيش1،

دبت،154/9) وعليه فهذا البابُ يَبحثُ في نحوِ الفَرْقِ بينَ الصِّفَتَيْن أزرق، وزُرْقم، مثلاً وبينَ الدلالةِ الناتِجَةِ بسببِ إقحامِ هذه الميم لاصقةً في آخر الكلمةِ، ويبحث في نحوِ أَثَرِ زيادة النون في قولِهم سِمْعَنَّةَ ونِظْرَنَّةَ، ويبيِّن مدى مناسبةِ النون لحمل المعنى الزائد في هذا النوعِ من البناء، وخُلاصةُ القول أنَّ هذا الباب يدرس أَثَرَ البنية الصرفيَّة في المعنى، وأثَرَ العُدولِ عن البنية الشَّائعةِ المتوقَّعة، إلى بنيةٍ غيرِ شائعة وغيرِ متوقَّعة، محدِثةً نوعاً من المُفاجَأةِ في السمع، لجلْب الانتباه إلى المعنى الذي يريدهُ مستخدمو اللُّغة على نحوٍ من المبالغة والتكثير، وقد كان هذا البابُ أطولَ أبواب الرسالة؛ لظنِّي أنَّ الجوانبَ الصرفيَّة ما زالت أحوجَ للدَّرس من الجوانب النَّحوية، ولعلَّ اهتمام عُلمائنا الأوائل بنظريَّة العامل، هو الذي أدَّى إلى بسط مسائل النحو، وتناولها على شكلٍ أوسعَ وأكثرَ انتشاراً من مسائلِ الصرفِ، ممَّا يُغري الباحثَ في زيادة الاهتمام بمسائل بنية الكلمة.

خُصِّص الفصلُ الثالثُ لدراسة الوسائل النحويَّة في المبالغة والتكثير، وقد ابتَدَأْتُهُ ببحثِ قولِ العلماء إنَّ في اللغة أسماءً مُعربةً من حرفين، و ليس من حرف واحد، ومعروفٌ في النحو العربي أنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي يحمل علامةَ الإعراب، ولمَّا كانت العرب تحفَل بالمبالغة والتوكيد حتى قال بعضُ العلماء : إنَّك لا تكادُ تجدُ في اللُّغةِ العربيَّة جُملةً واحدةً إلاَّ وفيها مؤكِّدٌ واحدٌ، أو أكثرُ، ولَمَّا كانَ الحالُ كذلك انتقل الاهتمام بالمبالغة والتكثير إلى النحويين أنفُسِهم، ففسَّروا ظهورَ الحركتين المتتابِعتين في نحو قولهم: هذا امرُؤُ القيس، و مررتُ بامرِئِ القيس، ورأيت امرَأَ القيس، إلى أنَّ العربَ لعنايتهم بحركة الإعراب بالغوا فيها فأعرَبوا بعض الكلمات من مكانينِ اثنينِ، وليس من مكانٍ واحد، وهكذا فإنَّ النحويينَ لتأثُّرهم بموضوع المبالغة والتكثير، فسَّروا بعض ظواهر اللغة منطلقين من فكرة المبالغة نفسِها، وقمتُ بدراسة هذه الظاهرة، وحاولتُ تفسيرَها، ثم ناقشتُ في بقيَّة الفصول أثرَ الحركة الإعرابية في خدمة فكرة المبالغة و التكثير.

وبعد الفصل الثالث، جاءتْ خلاصة بأهمِّ النتائج التي توصَّل إليها البحث ختمت من خلالها هذه الدراسة ثم أتبعتُها ببعض المُلحقات ثم المراجع و المصادر التي اعتمدتُ عليها في هذه الدراسة.

والله أسألُ أنْ يُعينني، ويعينَ الباحثين جميعاً، على خدمة هذه اللغة، وكشفِ الستار عن أسرارها وإماطةِ اللثامِ عن مَواطِنِ الجمال فيها، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير.

2.1 مدخل إلى المبالغة

إذا كانــتِ اللغــةُ تُعرَّف بأنّها أصواتٌ يُعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم، فإنَّ المــبالغةَ تُعــدُّ من الأغراض الهامَّة التي يلجأ إليها مُستخدمو هذه اللغة، وإذا كانت أغراضُــهم كثيــرةً متــنوّعةً فــإنَّ المــبالغة في المعنى من الأغراض التي تمتاز بخصوصــيَّة، تســتوجب على الباحث أنْ يكتنِهَ مدلولها، ودواعيَها عند مستخدميها، متكلِّمــين أو ســامعين، فالذي يُحدد الدلالاتِ والدواعيَ، هو المتكلِّمُ من جهة، وحال الســامع من جهة أخرى، فإذا مر المتكلِّم بحالات انفعالٍ وتأثُّر، وأراد أن يعلمَنَا بها، لجــأ إلــى استعمال ألفاظٍ وأساليبَ خاصةٍ للإفصاح عن حالة التأثُّر هذه، وإذا كان السامع جاهلاً للفكرة، وخاليَ الذهن منها، لجأ المتكلم إلى أساليبَ خاصةٍ تَصْلح لهذا المقــامِ الــذي يُمــرُّ فــيه، وهكــذا فاللغــةُ تَصلح للتعبير عن الأغراضِ المختلفة لمستخدميها، وكلَّما كان أسلوب المتكلم مناسباً للموقف الذي قيل فيه كان المتكلم بليغاً فــي توصــيلِ فكــرته، فمِن أوجهِ البلاغة أنْ يكون المتكلِّم بليغاً بالنظر إلى القائل والمقــول له، ومِن هنا فإنَّ المبالغةَ أسلوبٌ يأتي به المتكلِّم مُراعياً حالةَ نفسِه، وحالةَ الســامعين، وعلــيه فــإنَّ المبالغة التي أقصدها هي الوسائل التي يلجأ إليها الناطقُ اللغــويُّ إذا أراد أنْ يُوصِــلَ غرضَهُ على نحوٍ من التكثير أو التهويل، أو من أجل تأكــيد الفكــرة التي يرمي إليها بما لا يَدَعُ مَجالاً للشكِّ فيها، والسطور الآتية معنية بتوضيح ذلك.

3.1 حدُّ المبالغة وأنواعها:

مــن أجــلِ معــرفة حدِّ المبالغة كان علينا أنْ نتتبَّعَ ورودَها في المعجمات، وكانت على النحو الآتي: بَلَغَ الشيءُ يبلُغ بُلوغاً وبَلاغاً: وصل وانتهى، (ابن جنــي1، 1990)، وفي حديث الاستسقاء: "واجعلْ ما أنزلتَ لنا قوَّة، وبلاغاً إلى حين"، (ابن حــبان، 1993، 271/3، الحاكم،1990، 476/1) ، والبَلاغُ: ما يُتبلَّغُ به ويُتوصَّل إلى الشيء المطلوب، وبَلَغَ الغلامُ: احتلم، كأنَّه بلغ وقتَ الكتاب عليه والتكليف، والمُبالغة

أنْ تـبلغ بالأمـر جهـدك ،(ابن منظور، 1994، الزبيدي، 1994)، وإذا كان الفعل الثلاثـيُّ المجـرَّدُ، (بَلَغ) يحتمل فكرة الوصول والنّهاية، فإنَّ الفعلَ المزيدَ فيه ألف (بالـغ)، يحتمل مزيداً من فكرة الوصول والتناهي إلى الشيء،والمُبالغة هي المصدر القياسـيُّ للفعـل (بالـغ)، وعليه فالمبالغةُ في اللغة، تعني التمكُّن من الوصول إلى الغايـة، أو بلوغِ الهدف، أمَّا المبالغة في المعنى الاصطلاحيّ الذي نرمي إليه، فهي: الأسـاليب الكلامـيَّة التي يلجأ إليها المتكلم، لتوصيل الفكرة كاملةً، غيرَ ناقصة، مع شـيء من التهويل والتزيّد، ممَّا يُثبِّت الفكرة بما لا يدع مجالاً للشكّ فيها، وبذا يصل المـتكلم إلى الغاية التي يقصدها، وقد يلجأ –من أجْل تحقيق هذه المبالغة– إلى تغيير الكـلام عـن وجهـه، بأنْ يأتيَ بما هو غيرُ متوقَّع، أو بما يجلِب الانتباهَ لكي تُفهمَ فكـرتُهُ، وكلُّ ذلك مأخوذٌ من فكرة الوصول والبلوغ التي يحتملها المعنى اللغويُّ للفعل (بلغ)، وقد يأتي بالمطلوب وقد يتجاوز الحدَّ . فلما كانت فكرة التكثير والتناهي فـي إيصـال الفكـرة، هي محورَ المُبالغة، لجأ إليها الشعراءُ والأدباء، واستخدمها بعضُهم وأجاد فيها، وأفرط بعضٌ آخر في هذا ا لاستخدام، وأتى بما هو غيرُ مقبولٍ ولا مُـرْضٍ، مـن منظور أنَّ الشيءَ إذا جاوز النهاية تراجَعَ، والإفراطُ يؤدي إلى التفريط والضّلال، ويُروى أنّه: "سُئل أحدُهم: ما أحسنُ الشِّعر؟ فقال: ما أعطى القياد وبلـغ المـراد"، (القيرواني، 1972، 123/1). وكذلك سُئل العتّابي: "ما البلاغة؟ فقـال: كلُّ كلام أفهمَكَ صاحبُه حاجَتَه من غير إعادة، ولا حُبْسـة ولا اسـتعانة فهو بليـغ"، (القيرواني،116/1، 1972).

ومـن خـلال تتبُّعِ مادَّةِ البلاغة في المعجمات، وجدتُ أنَّ المبالغةَ ترتبطُ مع التوكيدِ بطَرَف، ولذا كان عليَّ أنْ أبحثَ في مادة التوكيد في المعجماتِ لمعرفةِ مدى العلاقةِ بين المبالغةِ والتوكيدِ، وقد جاء فيها ما يلي:

وكَّدَ العقدَ والعَهد: أوثقه، والهمزُ فيه لغةٌ، يقال: أوكدتُه وأكَّدتُه وآكدتُه إيكاداً، وبالواو أفصح: أي شددتُه، وقال أبو العبَّاس: التوكيدُ دَخَلَ في الكلام لإخراج الشكّ، وفـي الأعـدادِ لإحاطةِ الأجزاء، ووكَّدَ فلانٌ أمراً: إذا قصده وطلبه، (ابن منظور، 1994)، وجدوى التوكيد أنّك تقرّر المؤكدَ وما عُلّق به في نفس السامع، وتُمكّنهُ في قلبه. (الزبيدي، 1994).

ومن خلال تتبعي ما ورد في المعجمات حولَ المبالغة والتوكيد، وجدتُ أنَّهما يـرتبطان مع بعضهما بسبب، فإذا كان من معاني المبالغة أنْ تبلغ في الأمر جهدَك فـإنَّ من معاني التوكيدِ التشديدَ، وتوثيقَ المعنى في نفس السامع وقلبِه، فالعلاقةُ قويَّة بيـنهما، علـى أنَّني أعتقد أنَّ التوكيد جزءٌ من المبالغة، والمبالغةُ أعمُّ وأشمل، فهي تجعـل التوكـيد طريقاً من طرائقها في تثبيت المعنى وتقريرِه، وفي ذلك يقول ابن جنـي: "اعلـمْ أنَّ العربَ إذا أرادتِ المعنى مكَّنتْه واحتاطت له؛ ومن ذلك التوكيد"، (ابن جني1، 1990، 10/3)، وهذا القول يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ التوكيدَ طريقةٌ مـن طـرائق المـبالغة، وتقريرِ المعنى، وكلاهما يسعى إلى تمكين المعنى، وتوكيد الفكـرة، وذلـك هو الهدف الأسمى الذي يسعى إليه المتكلمون، فالعربُ قد يمكِّنون ويـنحطّون -أي يُسـرعون- في الشيء الذي يؤمُّون، وذلك في التوكيد، نحو جاء القومُ أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ أبْتَعُونَ، وقد قال جرير:

تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا   فنِعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

فـزادَ (الزادَ) في آخر البيت توكيداً لا غير، وقيل لأبي عمرو: أكانت العرب تُطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، (ابن جني1، 1990).

أفـرد العلاّمـة ابـن جنِّي لموضوع العلاقة بين المبالغة والتوكيد صفحاتٍ خاصَّةً، وقد جاء في باب غَلَبة الفروع على الأصول: "هذا فصلٌ من فصول العربيَّة طريفٌ تجدُهُ في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرضُ فيه المبالغة، فممَّا جاء فيه ذلك للعربِ قولُ ذي الرمة :

ورَمْلٍ كأوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُه   إذا ألْبَسَتْهُ المُظلِماتُ الحنادِسُ

أفـلا تـرى ذا الرمة كيف جعل الأصلَ فرعاً، والفرعَ أصلاً، وذلك أنَّ العـادة والعرفَ في نحو هذا أنْ تُشبَّهَ أعجازُ النساءِ بكثبان الأنقاء". (ابن جني 1، 1990، 301/1) والمفهومُ من قول ذي الرمةِ أنَّه بالغ في صفة أوراك النساء، فجعله المشبَّه به، وكان المعهودُ أن يكون هو المشبَّهَ، والرملُ هو المشبَّهُ به، وقد خرج عن المألـوف وبالغ من أجلِ توكيدِ المعنى في النفس، ويتحدَّث هذا العلاّمة الكبيرُ عن مـدى العلاقـةِ بـين المبالغة والتوكيدِ في صناعة النحوِ فيقول: "ومن إصلاح اللفظ

قــولُهم: كـــأنَّ زيداً عمروٌ، اعلمْ أنَّ أصلَ هذا الكلام: زيدٌ كعمروٍ، ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إنّ)، فقالوا : إنَّ زيداً كعمرو، ثمَّ إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدَّمـــوا حَــرْفَه إلى أوّل الكلام عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عَقدَ الكلام عليه، فلمَّا تقدَّمت الكـــافُ، وهـــي جارَّة لم يجزْ أنْ تُباشرَ (إنّ) لأنّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجَبَ لذلك فتحُها، فقالوا: كأنَّ زيداً عمرو"(ابن جني1 ،1990 ، 318/1). وهكذا فسَّــرَ العلاَّمـــةُ ابنُ جنِّي ظاهرةً نحويَّةً، على حسب ما يراه من فهم مقصد المتكلم، وحرصِــه علـــى المـــبالغة من أجل توكيد المراد، ولمَّا كانت الفكرة هي الغايةَ فإنَّ العلمـــاء عُـــنوا في تفسير الظاهرة النحويَّة بما يخدم الفكرة، ولذا فقد أبدع ابنُ جنّي وهـــو يُفسِّر الظاهرةَ النحوية، لكي يصلَ إلى التوكيد الذي يسعى إليه مَنْ قال: "شَرٌّ أهرَّ ذا ناب"، جاء الابتداءُ بالنكرة، لأن الكلام عائدٌ إلى النفي، فهو بمعنى ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، فلو قال القائل: أهرّ ذا نابٍ شرٌّ، لكان الإخبار غير مؤكد، فإذا قال: ما أهـــرَّ ذا نـــاب إلا شـــرٌّ، كان ذلك أوكدَ، إلا ترى أنَّ قولك: ما قام إلا زيدٌ أوكدُ من قـــولك: قام زيدٌ، وإنَّما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع للأهميَّة، وتفسير ذلك أنَّ قائلَ "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"، قاله وهو خائفٌ ومتوقع للشر يطرقُهُ في الليل، فكأنه قال: ما أهـــرَّ ذا ناب إلا شرٌّ، تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه، وهذا الحال ليس كحال مَنْ كـــان يتوقَّع أن يطرقَهُ ضيفٌ أو مسترشد، فلمَّا عناه الأمرُ وأهمَّه وكَّدَ الإخبار عنه، وأخرج القولَ مخرج الإغلاظ به"(ابن جني1 ،1990 ، 34/1) ، وهكذا فقد فُهم من كلام ابنِ جني، أنَّ المتحدث أكَّد الكلامَ وأخرج القول مخرج الإغلاظ به، وليس لهذا المعنى سوى المبالغةِ والتهويل، ثم إنَّه أشار إلى قضيَّة هامَّة، وهي أنَّ المتكلم يسعى إلـــى المـــبالغة فـــيؤكِّد كلامه، إمَّا كي يعبِّرَ عن الحالة النفسية التي يمرُّ بها، فيكون كلامُـــهُ كالمرآة، يعكس ما يشعر به، ويعظِّم الكلام لنفسه، وإما يؤكِّد ويعظِّم من أجل السامع، لكي تصله الفكرة بشكلها المضخَّم الذي يشعر به المتكلِّم، ولو تتبع الدارسُ موضـــوعَ المـــبالغة والتوكـــيد لـــوجد أنَّ لهما علاقةً كبيرة ببعضهما، وطالما أشار الـــنحويون إليها، وفهمرا الظاهرة كما فهمها ابن جني، فهذا ابن يعيش يتحدَّثُ على ســـبيل المـــثال عن التوكيد، ويرى أنَّ فائدةَ التوكيدَ تمكين المعنى في النفس، وإزالة الغلـــط فـــي التأويل، وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع، يعبِّرون بأكثر

الشيء عن جميعه، فإذا قلت: جاءني زيد نفسُه، فقد أزلت بالتأكيد ظنَّ المخاطَب من إرادة المجاز، وأمِنتَ غفلتَه، لئلا يَفهمَ غيرَ المراد، و(أجمعُ) و(كلٌّ) يُفيدان الشمولَ والعمـومَ، ولك أنْ تأتيَ (بكلِّهم) وحدَهَا و(بأجمعون) وحدَهَا، لأنَّ معناهما واحدٌ في التأكيد من جهة الإحاطةِ والعموم، فإنْ جمعْتَ بينهما فللمبالغة في التأكيد(ابن يعيش، د.ت). ومـن خلال هذه الأمثلة العديدةِ نرى مدى قوَّةِ العلاقةِ بينَ المبالغةِ والتوكيدِ، فكلاهمـا يسعى إلى تثبيت المعنى وإبعاد اللبس، لكنَّ علاقة التوكيد مع المبالغة تبقى نحواً من علاقةِ الجزءِ مع الكلِّ، فما التوكيدُ إلا طريقةٌ من طرائقِ المبالغة.

4.1 أنواع المبالغة:

كـان للبلاغيين أثرٌ كبيرٌ في فهْم طرائق المبالغة، وبيانِ أنواعها، وقد فصّلوا القولَ في مدى مناسبةِ اللفظ للمعنى، فهُمْ يَرَون أنَّ مقدار الكلام يجب أنْ يكون على حسـب حاجة السامع، لا زائداً عليها ولا ناقصاً، فالسامع إذن له أثرٌ مهمٌّ في تحديد طبيعة الكلام المُلقَى إليه، ومراعاةً لحال السامع فقد قسم البلاغيون أنواع الخبر على النحو الآتي(الهاشمي، د.ت):

أ- أنْ يكـون السامعُ خاليَ الذهنِ من الحكم، وفي هذه الحالةِ لا داعيَ لتأكيد الكلام، لعدم الحاجة إلى هذا التأكيد، ويسمَّى هذا الضربُ من الخبر ابتدائياً نحو: ﴿ مَوعِدُكُمْ يَومُ الزِّينَةِ﴾ (طه: 59).

ب – أنْ يكـون السَّـامعُ متردِّداً في الحكم، طالباً لمعرفته، وفي هذه الحالةِ يُستحسَن تأكيدُ الكلام بمؤكِّدٍ واحد نحوَ قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاللهُ يَسْمَعُ تَحاوُرَكُما إنَّ اللهَ سَميعٌ بَصيرٌ﴾(المجادلة:1)، ويسمَّى هذا الضربُ من الخبر طلبياً.

ج – أنْ يكـونَ السـامعُ مُنكِراً للحُكْم الذي يُراد إلقاؤه، مُعتقِداً خلافَه، وهنا يجـب توكـيدُ الكلام بمؤكِّدٍ، أو مُؤكِّدين، أو أكثرَ على حسبِ الإنكار قوةً وضعْفاً، ويُسـمَّى هذا الضربُ من الخبر إنكارياً، نحو قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ألاَ إنّ حزْبَ اللهِ هُمْ المُفْلحون﴾ (المجادلة:22).

وقـد يَخـرج الخبرُ على هذه الأضربِ الثلاثة، ويسمّيه البلاغيون: الخروج علـى خلاف مقتضى الظاهر، فأحياناً يُجعل خالي الذهن، وكأنَّه مُنْكِرٌ، فيعمد المتكلم إلى أدوات التوكيد، وكلُّ ذلك لأمر بلاغيٍّ يتطلَّبُه المعنى، ويقتضيه السياق، وهذا ما

يقـدِّرُه المـتكلِّم، فيأتـي بالخبر على نحو ما يريدُهُ هو، وعلى نحو ما تقتضيه حالةُ السامع.

5.1 دواعي الالتجاء إلى المبالغة

تحـدَّثتُ فـي الفصـلِ السّابق عن حالاتِ السّامع، وما تقتضيه من أضرب الخبـر، وهـنا سـوف أتحـدّثُ عنِ الداعي البلاغي، منْ استخدام أدوات المبالغة والتكثيـر، الذي يقدِّرُهُ المتكلّمُ من خلال تقديرِهِ لحالة التردد أو الإنكار التي يمرُّ بها السّـامع، أو من خلال الخروج عن مقتضى الظاهر على حسب ما يقرِّرُه المتكلم، ليـتمكّنَ المعنى في قلب السامع ونفسِهِ، وهنا لا بدَّ مِن أنْ يعمدَ إلى أساليبَ خاصّةٍ مِـن أجـلِ الهدف، فقد يعمد المتكلِّم إلى نحوٍ من الاختصار والإيجاز في توصيل الفكـرة على الوجهِ الأكمل، وذلك –على سبيل المثال – من خلال الحرف (إنّ) في قول الله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يَفْعَلُ ما يشاء ﴾(الحج:18)، فقد أُكِّدَتْ الجملةُ (بإنَّ)، فأغنى هـذا التوكـيدُ بهذه الأداةِ عن تكرارِ الجملة مرَّتين، فالجملةُ مع حرف التوكيدِ (إنّ) أدَّتْ معنى جملتين هما: اللهُ يفعلُ ما يشاء، اللهُ يفعلُ ما يشاءُ، إلا أنَّ استخدامَ حرف التوكـيد أكثـرُ إيجـازاً، وأقـلُّ مؤونةً، والفكرةُ هي نفسُها، ولعلَّ هذا الإيجازَ، أو الاقتصـادَ في ألفاظ الجملة جانبٌ من جوانب القيمةِ البلاغيَّة على أساسِ أنَّ المبالغةَ هـي الإيجـاز(عتـيق، 1974)، ويَبقَى استخدامُ وسائلِ المبالغةِ والتكثير مرهوناً، بتقديـر المتكلِّم نفسِهِ الذي يُلقي الخبرَ، ويقدِّرُ في ذهنه حالةَ المخاطب، ومدى حاجتِهِ إلـى المـؤكِّدات، ومـن هـذا المنظور قد يُنزِّلُ السامعُ –وهو خالي الذهن– منزلةَ المتردِّد الشاكِّ، مما يجعلُ المتكلِّمُ يَعمد إلى المؤكِّدات، وكلُّ ذلك لأمرٍ بلاغيٍّ يتطلَّبُه الموقف.

لقـد درس البلاغيون موضوعَ المبالغة والتكثير،وأوردوا عليه شواهدَ كثيرةً في كتبهم، وذلك من نحو ما شُهِر من قصَّة تحكيم النابغة الذبيانيِّ في شعر الأعشى، وحسَّـانِ بنِ ثابتٍ والخنساءِ. فقدّم الأعشى، وغضب حسَّانُ لذلك، لأنَّهُ كان يطمع أن يُقدَّم هو، فقال مُعترضاً: لأنا أشعرُ منك ومن أبيك. فقال له النابغةُ: حيث تقول ماذا؟ قال حيث أقول:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمعْنَ في الضّحى وأسيافُنا يقطرْنَ مِنْ نَجدةٍ دَما

فقال له النابغة: إنّك لشاعر، لولا أنّك قلّلت عَدَدَ جفانك... فقام حسانُ منكسراً(ابن يعيش ا، د. ت ، الأصفهاني، د. ت).

ويقول النحويون والبلاغيون إنَّ حساناً جانَفَ الكثرة فكان عليه أنْ يقول: الجفان البيض، لأن الغرّ جمع غُرَّة، والغُرَّةُ بياضٌ يسير، وكان عليه أن يقولَ الدجى بدلاً من الضّحى، لأنَّ الضيف أكثرُ ما يكون طروقاً في الليل، وقال: (أسياف) وهي جمع قلة، وكان عليه أنْ يقولَ سيوفنا، إلاّ أنَّ العربَ قد تستعمل اللفظَ الموضوعَ للقليل في موضع الكثير، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَهُمْ في الغُرُفات آمنون**﴾(سبأ: 37) ، وقولِ الله تعالى: ﴿**إنَّ المُسلِمينَ والمُسلمات**﴾ (الأحزاب: 35) ففي الآية الأولى لا يَعِدُ الله سبحانه وتعالى، وهو الكريم، بأنَّ في الجنة غُرُفات يسيرة، وكذلك ليس المرادُ بقو له تعالى إنّ المسلِمين والمسلمات: العشرةَ فما دونها، وإنّما المراد الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه، وذلك أن الجُموعَ قد يقع بعضُها موقع بعض، ويُستغنَى ببعضها عن بعض .

ولقد اهتمَّ أبو هلالٍ العسكريُّ بموضوع المبالغة، من وُجهة نظر البلاغيين، وعرَّفَ البلاغة بأنّها البلوغ بالمعنى إلى أقصى غايته، وأبعدِ نهايته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله، وأقربِ مراتبه، ومن المبالغة قولُ الله تعالى: ﴿**يَومَ تَذْهَلُ كُلُّ مُرضعةٍ عمَّا أَرْضَعَتْ وتضَعُ كلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها**﴾(الحج: 2)، فلو قال: تذهل كلُّ امرأة عن ولدها لكان بياناً حسناً، وبلاغةً كاملة، وإنّما خصَّ المُرضعَةَ للمبالغة، لأنَّ المُرضعةَ أشفقُ على ولدها، لمعرفتها بحاجته إليها، لا يفارقُها ليلاً ولا نهاراً، وعلى حسب القُربِ تكون المودةُ والألفةُ، ولذا قال امرؤ القيس، (الزوزني ، 16،1979)

فمِثلِكِ حُبلَى قد طرقتُ ومُرضعٍ   فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ

فلما أراد المبالغة في وصف محبَّة المرأة له، قال إنّي ألهيتُها عن ولدها الذي تُرضعه؛ لمعرفته بشغفها به، وشفقتها عليه (العسكري، 1952).

وذكر أبو هلال العسكريُّ أمثلةً عديدة من المبالغة، ووسائلِ التكثير التي يلجأ إليها المتكلّمون لتأكيد المعنى، أو تضخيم الفكرة، منها قول الله عزَّ وجلَّ﴿**كسَرابٍ بِقيعةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمآنُ ماءً**﴾ (النور:39) ، إذ يقول أبو هلال العسكري: "فلو قال

الحــقَ: يحسبه الرائي لكان جيداً، ولكن لمّا أراد المبالغة، ذكر الظمآنَ لأنَّ حاجته إلى الماء أشد" ، (العسكري، 1952، 365) ومن الواضح أنَّ المُفردة الواحدة تكون فـــي سياق ما جيدةً، لكنّها في سياق آخر تكون أجودَ وأنسب، وهذا يدل على عنايتهم باللفظة المناسبة للمكان المناسب.

وقـــد ورد في تراثنا الأدبي أنواعٌ من المبالغة، غيرُ التي عُرفت في الألفاظ، ومنها المبالغة في المعنى بشكل عامٍّ، وليس من خلالَ وضع لفظةٍ مكانَ أخرى، ومن ذلـــك أنْ يذكـــر المتكلم حالاً، لو وقف عليها أجزتْهُ في غَرضه منها، فيتجاوز ذلك حتى يزيدَ في المعنى زيادةً تؤكِّده وتُعطي المعنى شيئاً مقبولاً من المبالغة، ومنه قول الشاعر:

ونُكرمُ جارَنا ما دام فينا ونُتْبِعُهُ الكرامةَ حيث مَالا

فإكـــرام الجـــار مـــا دام فيهم مَكرُمة، وإتباعُهم إياه الكرامةَ حيث مال، من المـــبالغة، إنَّ تأكيد المعنى والذهاب به إلى غير المعهود ضربٌ من المبالغة لجأ إليه الشعراءُ والأدباء ومنه كذلك قول الشاعر في الهجاء:

وأقبحُ من قِردٍ وأبخلُ بالقِرى من الكلبِ أمسى وهو غَرثانُ أعجفُ

ومـــن المعـــروف أنَّ الكلـــب بخيل على ما ظفر به، فكيف به إذا كان جائعاً أعجف؟ .

وفي عمليّة البحث عن طرائق المبالغة نجد أن الشعراء أحياناً يتعثرون، ولا يوفَّقـــون فـــي اختيار اللفظ المناسب، لأن الشاعر إذا قصد المبالغة جنح إلى التعبير بغيـــر المألـــوف، وبحـــثَ عمـــا يجلب الانتباه لتحقيق المعنى المراد، ومن عثرات الشعراء في انتقاء اللفظ، قولُ الشاعر(العسكري، 1952، 367):

ما زالَ يَهْذي بالمكارمِ والعُلَى حتى ظننَّا أنّه مَحمومُ

فجـــاء بألفاظٍ مذمومة أو غيرِ مناسبة لمقتضَى الحال، فاللفظةُ جيدةٌ في مكان، وهـــي أجـــودُ في مكان آخر، وقد تكون هي نفسُها سيئةً قبيحة إذا لم تناسب السياق العام.

ومـــن خـــلال استعراض أمثلةٍ كثيرة وجدنا أن مستخدمي اللغة يلجأون إلى المبالغة والتكثير لسببين رئيسين هما:

1- تأكيد الفكرة في نفس المتكلم، لكي يُدرِكَ حجم الحال التي يمرُّ فيها، ومنها قول القائل: شَرٌّ أهرَّ ذا ناب، وقد تقدم التعليق عليه، وأنَّ المتكلم يبالغ من أجل أنْ يُقنع نفسه بحجم المشكلة، ثم يأتي من السلوك ما يناسب هذا الوضع، وهذا ما يفسِّرُ تسميةَ السَّكاكي لهذه المبالغة بالتعظيم(مطلوب، 1967).

2- تأكيد الفكرة في نفس السامعين، والعمل على إقناع السامعين بها، وهُمْ إمّا مُنكِرون، وإما شاكّون، وبذلك يُزال الشك، ويقتنع الشاكّون.

وقد لاحظتُ أن مستخدمي اللغة يلجأون إلى المبالغة وتأكيد أغراضهم الأدبيَّة المختلفة، من نحو الفخر والهجاء، والوصف والتهديد... ، وهم في هذه الأغراض المختلفة لا يَصْدُرونَ إلا عن السببين المذكورين في تفسير هذه الظاهرة، ولذا فقد جاء في تفسير الآية الكريمة ﴿**يا أبتِ إنِّي أخافُ أنْ يَمَسَّك عذابٌ مِنَ الرَّحْمن**﴾(مريم:57)، جاء العذابُ نكرةً، ولم يقلِ الله عزَّ وجلَّ: (عذاب الرحمن) بالإضافة، إمّا للتهويل وإمَّا للتكثير(مطلوب، 1967)، والحقيقة أنه لا يلتقي عذابٌ مع الرحمن، لأنَّه ورد أنَّ رحمة الله تتَّسع كلَّ شيء، ولذا فُصِلتْ عن المضاف إليه، وجاءت نكرة.

فإذا جئنا إلى علماء التفسير وجدنا أنَّهم جلَّوا كثيراً من جوانب موضوع المبالغة، وأنَّهم استخدموا مرادفات للتعبير عن فكرة المبالغة منها التكثير والمبالغة ودونكَ نماذج من آراء علماء التفسير:

1- قال الله عزَّ وجلَّ:﴿**وَعَلَى أبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ**﴾ (البقرة:7)، قال الزمخشري: معنى التنكير أنَّ على أبصارهم نوعاً من الأغطية، غيرَ ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله، (الزمخشري، 2001)، وتبعه الدارسون فقالوا التنكير تعظيمٌ للفكرة، أي: نوع خاص من الأغطية، وهو بمعنى غشاوة عظيمة (البدري، 1984)، بتقدير نعت محذوف.

2- قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وإنْ كذَّبُوكَ فقَد كُذِّبتْ رُسُلٌ من قَبلِك**﴾ (فاطر:4)، قال الزمخشري وهو يناقش قضية التنكير في رسل: "فإنْ قلت: ما معنى التنكير في رسل؟ قلت: معناه فقد كُذِّبت رسل، أي رسل ذوو أعدادٍ كثيرة، وأولو آيات ونُذُر، وأهلُ أعمار طوال، وأصحابُ صبر وعزم، وما أشبه ذلك"، (الزمخشري، 2001 ،

608/3). ويلاحظ أنَّ التنكير في (رسل) جَعَلَ المفسِّر يُغرق في التفسير والتصوُّرات التي زُرعت في نفسه حين يستمع لهذا الخطاب الرباني العظيم، وكنتُ أشرتُ من قبل إلى الداعي إلى المبالغة وهو تثبيت الفكرة وتعظيمُها في نفوس المخاطَبين، وواضحٌ أنَّ هذا التنكيرَ كان في المسنَد إليه(البدري، 1984) وهو رسل، وهذا نموذج من أشكال المبالغة في اللغة.

3- قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿بِسمِ اللهِ الرحمنِ الرَّحيمِ﴾ (الفاتحة،1)، قال الزمخشري: "الرحمنُ فَعْلان من رَحِمَ، كغَضْبان وسَكْران، من غضِبَ وسَكِرَ، وكذلك الرحيم فعيل منه، كمريض وسقيم، من مَرِض وسقِم، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولذلك قالوا: رحمنُ الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إنَّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى"(الزمخشري، 1992، 93/1).

4- قال الله عزَّ وجلَّ:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيها ما اكْتَسبتْ﴾ (البقرة، 286). ذكر أبو حيان في تفسير هذه الآية أراءً عديدة، تتحدَّثُ عن (كسب) و(اكتسب) منها أنّ الكَسْب والاكتساب واحد، ومنهم مَن قال، الاكتسابُ أخصُّ من الكسب، لأنَّ الكسب ينقسم إلى كسْبٍ لنفسه، وكسْبٍ لغيره، والاكتساب لا يكون إلا لنفسه، وقيل: الكسبُ للخير، والاكتساب للشر، وذلك أنَّ الاكتساب اعتمال، فلمَّا كان الشرُّ مما تشتهيه النفس، وهي منجذبة إليه، وأمّارةٌ به كانت في تحصيله أعمَلَ وأجدَّ، لكنَّ نفسَ الإنسان لا تجتهد كثيراً على الخير فكان لها الكسب ولا دلالة فيه على الاعتمال(الأندلسي، 1992)، من منظور أن السيئات تُكتسب ببناء المبالغة، ثم إنَّ علماء اللغة يُثبتون الفرق بين (كسب) و(اكتسب)، من منطلق نظرتهم إلى (افتعل) و(فعل) وأثرِ الزيادة في الوزن الأول، وعليه فإنَّ (مُقتدر) أوثقُ من (قادر) وكذا اكتسب أقوى من كسب(الأندلسي، 1992).

5- قال الله عزَّ وجلَّ:﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزةٍ لُمَزَة﴾ (اللمزة:1)، قال أبو حيان: "الهُمَزة فُعَلة من أبنية المبالغة كنُوَمَة"، (الأندلسي، 1992، 540/10)، وقد حصر السيوطي ما جاء من صفات المبالغة على صورة المؤنَّث من نحو هُمَزَة، وأشار إلى أنَّ بعضها يلازم تاء التأنيث، وبعضها لا يلازمها، وإلى أنَّ صيغة المبالغة دون

علامـــة التأنـــيث لا تـــبلغ مـــا تـــبلغه الهاء(السيوطي، د.ت)، وسوف يناقش هذا الموضوع في فصل خاص.

6.1 مستويات المبالغة:

يمكن تقسيم المبالغة إلى مستويين:

الأول: مبالغة مناسبة تخدم المعنى.

الثاني: مبالغة غير مناسبة لا تخدم المعنى.

المستوى الأول: مبالغة مناسبة تخدم المعنى:

أشار ابن رشيق إلى أنَّ من المبالغة ما يجلّي الحديث ويوضحه، فالمبالغة إذا كانت مع صحَّة اللفظ ناسبت المقام، وذلك من نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**أوْ كَظُلُماتٍ فــي بَحْــرٍ لُجِّــي يَغْشاهُ مَوجٌ مِن فوقِهِ مَوجٌ مِنْ فوقِهِ سَحابٌ ظُلُماتٌ بعضُها فَوقَ بَعْــضٍ**﴾ (الــنور 40)، فكــان تــرادف الصفات سبباً لتوصيل المعنى على الوجه الأكمل(القيرواني، 1972).

المستوى الثاني: مبالغة غير مناسبة لا تخدم المعنى:

وهي مبالغة مَعيبة، يُنكرها الناس ويَرَونها هُجنةً في الكلام، لأنَّها ربَّما أحالت المعنى، ولبَّسْته على السامع، لأنها لا تقع موقعَ القبول كما يقع الاقتصاد وما قاربه، وتحــدث عن معان غير صحيحة يلجأ إليها الشعراء في المدح أو الفخر أو الهجاء، فيسيئون من حيث يظنُّون أنهم يُحسنون(القيرواني، 1972).

وأشــار البلاغــيون إلـــى أنَّ المـــبالغة في مستواها الأول المقبول مستوياتٌ ودرجـــات، يتـــنافس الشعراء فيها، ويَصلون إلى مراتبَ مختلفةٍ، فَمَنْ بالغ وأحسنَ واحـــتال للفكـــرة، فأتى بها على أحسنِ ما تكون وُضوحاً وقوَّة وجلاءً ورَسوخاً في الـــنفس، وصل إلى ما يسمَّى الإيغال، وبعضُهم يسميه التبليغ، وهو(تفعيل) من بلوغ الغايـــة، ويُـــورد ابنُ رشيق القصة الآتية لتوضيح الإيغال، <<قلتُ للأصمعيِّ: مَن أشـــعرُ الـــناس؟ قـــال الذي يجعل المعنى الخسيس بلفظه كبيراً، أو يأتي إلى المعنى الكبير فيجعله خسيساً ... من نحو قول الأعشى:

كَناطحٍ صَخرةً يوماً ليفلِقَها فلَمْ يَضِرْها، وأوهى قَرْنَه الوَعِلُ

ومِـن المـبالغة في مستواها الثاني ما يسمَّى الغلوّ(القيرواني، 1972). ومن أسـمائه الإغـراق والإفـراط، وهو البعد والتجاوز، وقد اختُلف فيه، فبعضُهم قَبِلَهُ، والآخر ذمَّه، ومنه قول أبي تمام في المدح:(القيرواني، 1972، 63/2).

فقد بَثَّ عبدُ اللهِ خوفَ انتقامِهِ على الليلِ حتى ما تَدِبُّ عقاربُهْ

على أنَّ الشاعر قد أفرط في وصف خوف الخَلْق من الممدوح، حتى وصل الخـوفُ إلـى عقارب الليل، وهذا تجاوزٌ في المعنى، وقد يكون التجاوز والغلوُّ في الألفاظ نفسها، ومنه قول الشاعر(القيرواني، 1972، 65/2).

كَمْ وكَمْ كَمْ كَمْ وكَمْ كَمْ كَمْ وكَمْ قالَ لي أنْجزَ حُرٌّ ما وعَدْ

وهذا مما زادَ على الواجب وتجاوزَ الحد.

ونخلُـصُ من كلِّ ما قدَّمنا إلى أن المبالغة وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها أهـلُ اللغة، للتعبير عن الموقف والمقام، وواقع الحال، ودرجة التأثر والانفعال عند المتكلم، ورغبته في التركيز، أو جذب الاهتمام، وتتحكم بطريقة التعبير عند المتكلم، والمبالغة تحتاج إلى قوَّة تعبيريَّة أقوى، ولذا فعادةً ما يجنح مُمارسُها إلى العدول عن المـتوقَّع إلى ما هو غير متوقَّع، ليعبِّر عمَّا يجول في خاطره من دقَّة في المعنى، لا تُفهـم لو أنَّه أتى بما هو متوقَّع، ومن ذلك ما نختم به هذا الفصلَ، وهو قول الله عزَّ وجلَّ على لسان امرأة العزيز: ﴿ **لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ** ﴾ (**يوسف: 32**)، حـيث أكدتِ السجن بالنون الثقيلة وأكدتْ كونه من الصاغرين بالنون الخفيفة، على حسـب مـا هو معروف عنها،منْ أنَّها كانت حريصة على سجنه أكثر من حرصها علـى كونه من الصاغرين، (الشايب، 1988)، والحقيقةُ أنَّه لا يمكن فهم ما تَرمي إليه إلا من خلال الألفاظ التي قالتها هي، واستخدمتِ فيها من التوكيد والمبالغة، ممَّا كشف عن مكنون نفسها، وهذه إحدى غايات المبالغة.

وإذا كـان فـي اللغـة وسائلُ كثيرة للمبالغة والتكثير، أشار إلى جانب منها البلاغيون، وأشار اللغويون إلى جانب آخر، وأشار المفسرون لكتاب الله العزيز إلى كثير من جوانبها، فإنَّ العديد من جوانبها ما زال مجهولاً، وما زالت قضاياه متناثرةً نُتَفاً نتفاً في ثنايا الكتب، والحقيقةُ أنَّ كثيراً من قضايا النحو دَرَسَهُ النحاة، وكثيراً من

المجاز والمسند والمسند إليه ومقتضى الحال قد درسه البلاغيون، إلا أنَّ توظيف علم الصـــرف فـــي المـــبالغة، يظل هو الأكثرَ حاجة إلى الدرس والتمحيص، فالوسائل الصرفيّة المستخدَمَة في المبالغة لم تحظَ في ما أرى بعناية خاصة عند الدارسين، في الـــوقت نفســـه الـــذي نـــرى فيه أن الوسائل الصرفية من أهم الوسائل المؤدِّية إلى المـــبالغة، ولذا لم نقع على دراسة تختص بالمبالغة في وسائل الصرف، ولم نرَ كتاباً خاصـــاً يبحث هذه المبالغة، المُتعدِّدة الأقسام من نحو المبالغة في وزن (تَفعال) بفتح التاء، ومن نحو زيادة الميم في نحو زُرْقم وفُسْحم، ومن نحو زيادة النون في ضَيْفَن، والوصـــف بالمصـــدر، وغير ذلك الكثير من الوسائل التي ستعنَى بها هذه الدراسة، وغيـــرها مـــن الوســـائل الـــنحوية، أو الســـياقية التي لم تنل حظاً كافياً من الدرس والتمحيص.

الفصل الثاني
المبالغة في الصرف

1.2 تمهيد:

أشرتُ في الفصل الأوّل، إلى أنّ الناطق اللغويّ يلجأ إلى المبالغة والتكثير، لدواعٍ نفسيّة انفعالية، فما المبالغةُ إلا أسلوبٌ تعبيريٌّ، يعكس الحالة النفسية التي يَمُرُّ بها المتكلم، ولقد لحظنا أنّ المتكلم يلجأ إلى عناصر اللغة، فيستغلها، ويستخرج كامِنَ طاقتها، ليحمِّلها الهمَّ التعبيريَّ الذي يتملَّكُهُ، فهو أحياناً يعتمد على اللفظة المعجميَّة، فيختار من المعجم اللفظَ الأنسبَ، أي أنّ اللفظة وهي عنصرٌ من عناصر اللغة، يعتمد عليها الناطق اللغويُّ ليوصل إلى السامعين مُراده من التعبير، ولقد رأينا من خلال الأمثلة كيف أنّ اللفظة تحسن في موقع، لكنّ لفظة أخرى تكون أحسنَ منها في السياقِ نفسِهِ، وفي الموقع نفسه، ولذا قالوا لكلّ مقام مقالٌ.

وكانت الحركةُ الإعرابيَّة إحدى عناصرِ اللغةِ، ولذا فإنّ مستخدمي اللغة يختارون الحركة المناسِبَة، التي تحتمل المعنى النحويَّ، المناسِبَ للمعنى السياقي، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿الحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ﴾ (الفاتحة:1) بالرفع، وقُرِئت من غير السبعة بالنَّصْب، إلا أنّ السبعة أجمعوا على رفعها، لما لمناسبة الرفع من معنى نحويٍّ يخدم المعنى السياقي، إذ كان المعنى النحويُّ يحتمل الوجهين: الرفعَ والنصبَ، إلا أنّ المعنى النحويَّ الأنسب للسياق هو الرفع، ولذا قال المُفسِّرون: إنّ قراءة الرفع أمكنُ في المعنى تُنبِئ أنّ الحمد مستقرٌ لله سبحانه وتعالى (الأندلسي، 1992)، ثابت لا يتغير، وعليه فالحركة الإعرابية، هي إحدى عناصر اللغة، التي يستغلها أهلُ اللغة لإخراج كامِنَ طاقاتها لتحملَ فكرة المبالغة والتكثير.

ولا شكَّ أنّ البنية الصرفيةَ، هي إحدى عناصرِ اللغة، ولعلَّها من أهمِّ العناصر التي يجنح إليها المتكلمون فيختارون من بين البُنى الصرفيَّة المتعدِّدة، البنيةَ الصرفيَّة التي تناسب المعنى، فلمَّا كانت البنى الصرفيَّة متنوعةً، ومتدرِّجةً في مستوى الدلالة، كان على الناطقين أنْ يختاروا من بين هذه البُنى، البنيةَ التي تتميز بقدرتها على حمل

الدلالــة، لكي تتناسبَ القوَّةُ الصرفية مع القوَّة السياقيّة، ومع سائر القوى التي تتمتع بها اللغــة، ولذا كان على مستخدمي اللغة أن يوجدوا القوى الصرفية، إن لم تكن موجودة أصــلاً، وذلــك من نحو حاجتهم لبنية صرفيّة –على سبيل المثال– تَحْمِلُ معنى صفة الــزُرقة، فاختاروا الصفة المشبهةَ باسم الفاعل فقالوا: أزرق، ولمَّا احتاجوا في معانيهم المخــتلفة لصــفة أشدَّ زرقةً، كان عليهم اللجوءُ إلى إيجاد بنى صرفيةٍ جديدة، فأوجدوا مــثلاً اسم التفضيل فقالوا: أشد زرقة، ثم لما كانت هذه البنية طويلة كبيرة الحجم، كان عليهم أنْ يوجدوا صيغة صرفيّة أنسبَ وأخصرَ، فأضافوا لاحقةَ الميم إلى الجذر الثلاثي فقالوا: زُرقُم.

والحقيقةُ أنَّ البنية الصرفيّة تعدُّ من أهمِّ عناصر اللغة، التي يستعملها المتكلمون لتحملَ معانيَ المبالغة والتكثير، وذلك لطبيعة الصرف العربي المطاوِعَة، أقصدُ احتمالَ البنــية للــزيادة أو للنقص، في أيِ موقع من مواقع البنية، فالزيادة قد تكون لاصقةً قبل الجــذر، وقــد تكون داخلَ الجذور، وقد تأتي على شكل لاصقة، في نهاية البنية، وكذا النقصُ بالإعلال وغيره.

ولمَّــا كــان للعنصر الصرفيِّ هذه القيمةُ الكبرى في احتمال المعاني، رأيتُ أن أُخصِّصَ هذا البابَ كلَّه لدراسة مدى احتمال البنية الصرفيّة لفكرة المبالغة، واخترتُ أن أُخصِّــصَ بدايــة هذا الفصل للمصدر، لِماله من علاقة كبيرة مع المشتقات، وكان أنْ خصَّصــتُ المصدر على وزن تَفْعال بالتاء المفتوحة ليكونَ باكورةَ هذه الدراسة، التي تُعنى بجوانبَ هامَّةٍ من جوانب المبالغة والتكثير.

1.1.2 المبالغة في وزن تَفعال من المصادر:

ذكــرتُ فــي بداية هذا الباب أنَّ البنى الصرفيّة مختلفةُ الدلالة، فلكلِّ بنية دلالةٌ خاصَّة، تُستخدم في الموقع المناسب للسياق الذي يأتي فيه، ولعلَّ المصدر من أهم البنى الصــرفية في الفكر اللغويِّ العربيِّ، لماله من علاقة كبيرة في موضوع الاشتقاق، ولما كــان المصــدر واســعاً، ومتنوعاً في أوزانه ومعانيه، فإنَّ هذا الفصل سوف يُخصِّص

لدراسة وزن خاص من أوزان المصدر، وهو وزن تَفعال، بالتاء المفتوحة، من أجل بيان مدى تحمُّله لفكرة المبالغة والتكثير:

1.1.1.2 حد المصدر وفائدته:

يُعرَفُ المصدر بأنه الاسم الدال على الحدث(ابن جني3، 1988)، فله دلالةٌ واحدة، وهي الحدوث المجرَّد من الزمن، أو منْ أي معنى صرفي آخر، ويرى العلماء أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقيُّ، لأن الفاعلَ يُحْدثه ويُخْرجه من العدم إلى الوجود، والأفعالُ كلُّها متعدية إليه، سواء أكان الفعلُ لازماً أم متعدياً(ابن السراج، 1985)، لأنَّك إذا قلت: (فرِحَ) وهو فعل لازم، حدث الفَرَحُ وهو المصدر، فتعدى إليه الفعل اللازم، وإذا قلت: (صَنَعَ) وهو متعدٍ، فقد تعدى الفعل إلى المصدر صِناعة، ويلاحظ أنَّ العلماء أطلقوا على المصدر أكثرَ من اسم، فقالوا: الحَدَث، وقالوا: الحَدَثان(سيبويه،1966، ابن يعيش1، د.ت)،وله أسماءٌ أخرى متناثرة في كتب النحو.

ويجيء المصدر، كما تُقرر كتب الصرف لفائدتين ثنتين هما:

1. تأكيد الفعل:

يأتي المصدر لتأكيد فعله، وبسببٍ من مهمَّة التأكيد هذه، شبَّهه العلماءُ بالتوكيد، فإذا قلت: جلست جلوساً، فإنَّ المصدر (جلوساً) أكّد الفعل، فكأنك قلت: جلَسْتُ جَلَسْتُ، وليس في المصدر (جُلوساً) زيادة على المعنى الذي دلَّ عليه الفعل (جلست)، أكثر من أنَّك أكَّدت فكرة الجلوس توكيداً، كما أنَّك إذا قلت: حضر القوم كلُّهم، وجدنا أنَّ التوكيد (كلهم) لم يُفد إلا المعنى المستفادَ من القوم، إلا أنَّها زيادةٌ على هذا المعنى المستفاد، أكدتِ الفكرة (ابن يعيش1، د.ت)، وثبتَتْها في نفس السامع:

2. زيادة الفائدة الموجودة في الفعل (ابن المؤدب، 1407هـ):

من فوائد المصدر أنَّه يأتي ليؤكِّد فعله من جهة، وليحملَ معنى آخر، نحو العدد، فإن قلت: جَلست جَلستين ، فقد بيَّن المصدر عددَ مرات الجلوس، ونحو الهيئة، فإذا قلت: جَلسْت جِلْسة الأسد، فقد بيَّنْتَ الهيئة والشكل الذي تم عليه الفعل، ونحو المبالغة

والتكثير، فإذا قلت: جَلسْت جُلوسا طويلاً، فقد بالغتَ وكثَّرت في الزمن، وهذا كلُّه–على نحو ما يرى النحويون– أدلةٌ على أنَّ المصدر يحمل أكثر من دلالة.

والــذي أراه أنَّ تحلــيل علمائنا يحتاج إلى درس ونقد، فهم بداية يقولون – كما بيــنا– إنّه ليس للمصدر دلالةٌ سوى دلالةٍ واحدة هي الحدث، ثم يقولون إنَّ المصدر له دلالات أخــرى، وهــذا يدل على تناقض واضح، إنَّ قول العلماء في المصدر من نحو جَلسْــت جُلوساً: يؤكِّد المعنى المستفاد من (جلست) قولٌ مقبول، وبه نسلِّم، لكنَّ قولَهم: إنَّ المصـــدر يبين عدد المرات من نحو جَلسْت جَلْستين، والهيئة في نحو جَلسْت جِلْسة الأســد، والمــبالغة والتكثيــر في نحو جَلسْت جُلوساً طويلاً، يحتاج إلى دراسة وتأمُّل ونظر، لأنَّ المصدر في ما نعتقد ليس له سوى دلالةٍ واحدة، هي دلالةُ تأكيد الفعل.

أمَّا قول العلماء إنَّ المصدر يدلُّ على عدد المرات، فلا نسلِّم به، فإذا قال القائل: جَلسْت جَلستين، فالذي دلَّ على عدد المرات ليس المصدر نفسُهُ، بل الذي دل على العدد هو الزيادة التي أُدْخلتْ على المصدر ولتوضيح ذلك نقول: إذا قال القائل: أكل عليٌّ أكْلاً دلَّ المصدرُ على التوكيد.

فإذا قال: أكَلَ عليٌّ أكْلةً، دلَّ المصدر على التوكيد فقط، والتاءُ هي المسؤولة عن إفادة أنَّ الأكلَ كان مرَّةً واحدة.

فــإذا قــال: أكَلَ عليٌّ أكْلتين، دلَّ المصدر على التوكيد، لكنَّ المسؤول عن إفادة المــرَّتين هو التاء مع علامة نصب المثنى (tayni)، ولو جُرِّد المصدر منهما لما دلَّ إلا على فكرة التوكيد.

أمــا قــول العلماء إنَّ المصدر يدلُّ على الهيئة في نحو جَلسْت جِلْسة الأسد، فلا نســلِّم بــه أيضــاً، والذي دلَّ على الهيئة هو تغيُّر الحركات القصيرة مع لاحقة التاء، فالمصـــدرُ الصريح هو (جَلْس) أو (جلوس)، وعلى المصدر الأوّل تمَّ تغييرُ الفتحة التي على الفاء إلى الكسرة، ثم أُلحق بلاصقة التاء، ولو جُرِّد اسم الهيئة من تغيير الحركات والتاء لما دلَّ على الهيئة.

وأمّا قول العلماء إنّ المصدر يدلُّ على الزمن في نحو جَلستُ جُلوسا طويلاً، فلا نسلّم به أيضاً، والذي دلَّ على طول الجلوس هو الصفة المشبهة (طويلاً) ، بدليل أنّنا لو نزعناها من الجملة لما دلَّ على الزمن، كما وأُحبُّ أنْ أذكرَ هنا أنَّ المصدر لو دلَّ على فكـرة الـزمن لأصبح فِعْلاً، لأن الفرق بين المصدر والفعل، أنَّ الأوّل لا يدلُّ إلا على سوى الحدث، في حين أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمن.

والـذي نسلّم به أنَّ المصدر يدل على الحدث، وعلى شيء من التوكيد في قولنا: جلسـت جلوسـاً، وليس للمصدر من دلالة سوى هذه الدلالة، ومن فكرة المبالغة في المصـدر، سوف أدرس وزناً خاصاً من أوزان المصدر، الذي ما صيغ إلاّ من أجل فكرة المبالغة، وهذا الوزن هو تَفْعَال، مع الإشارة إلى أنَّ هناك مصادرَ أُخرى، تحمل هـذه الفكرةَ، سوف يُدرَس بعضُها في الفصل الخاصِّ بالفعل، وَفْقَ ما تَستَوجِبُهُ طبيعة الترتيب العلمي.

2. 2.1.1 تَفعال مصدر خاص بالمبالغة:

قلـنا في الفقرة السابقة إنَّ المصدر يدلُّ على المبالغة والتوكيد، في نحو جلست جلوسـاً، والذي أكسبَه هذا المعنى هو ارتباطه بالفعل، فهو مبني عليه، لكنّه إذا لم يبنَ علـى الفعل لم يحمل فكرة التوكيد، ولكننا الآن في صدد دراسة مصدرٍ غالباً ما يحمل فكرة المبالغة والتكثير، وفي أيِّ سياق جاء، وهو المصدر على وزن تَفْعال بفتح التاء.

ولـدى استقراء معجم (تاج العروس)، وجدتُ أنَّ المصدر تَفْعال بفتح التاء يدل على المبالغة والتكثير، ولم يَرِدْ منه تِفعال بكسر التاء، على نحو ما يقول الزبيديُّ سوى مصـدرين اثنـين هما تِلقاء وتِنضال (الزبيدي، 1994)، والبقيَّةُ تدلُّ على المبالغة بفتح الـتاء ومـنه: التَّشْـراب: بالفـتح علـى تَفْعـال: يُبنـى عند إرادة التكثير، بمعنى الجَـرْعُ(الـزبيدي، 1994، 102/2)، ومنه التَّلعاب: صيغة تدل على تكثير المصدر، كفعّـل فـي الفعـل، على غالب الأمر(الزبيدي، 2،1994/404)، وذكر الزبيدي هذا المصـدر بالفـتح وأكّـد علـى فكرة الذهاب به نحو المبالغة، ومنه التَّقتال والتَّسيار،

والتَّصـــفاق، والتَّــرداد، والتَّهدار، والتَّهذار، والتَّهدال، وفي كل مرة ورد التَّفعال بالتاء المفتوحة أشار الزبيدي فيها إلى فكرة المبالغة والتكثير.

وبالعـــودة إلى كتب الصرف، وجدتُ أن العلماء يُؤكدون فكرة المبالغة في نحو هذا المصدر، وقالوا إنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الفعل الثلاثي بَنَيته على التَّفعال، وهـــو مع كثرته ليس بقياس يطَّرد، وذكر الكوفيون أن التَّفعال أصله التَّفعيل الذي يفيد التكثير(الاستراباذي، 1982، د.ت).

وبيَّن سيبويه السرَّ في التكثير والمبالغة في وزن تَفعال، وذَكَرَهُ في باب ما تُكثِّر فيه المصدر من فَعَلْتَ، وعزا السبب إلى الزوائد اللاصقةِ بهذا المصدر، فكان مِن أثرها أن غيَّـــرتْ مـــن بنائه الأصلي، فكان لتغيير المبنى أثرٌ في تغيير المعنى، مثله في ذلك مـــثل (فعَّلَ) المزيد، وكان (فَعَل) ثلاثياً مجرَّداً، فلمَّا زِيد عليه، صار يدلُّ على التكثير لأنَّه أصبح (فعَّل)، ووواضح أنَّ زيادة المبنى أد َّت إلى زيادة المعنى، ثُمَّ يؤكِّدُ سيبويه أنَّ المصدر(تَفْعال) مصدر للفعل الثلاثي وليس مصدراً(لفعَّل) الرباعيِّ المشدَّد، تمَّ بناؤه علـــى هـــذا الشـــكل المغايـــر لوزن المصدر العادي، فعُدِلَ من البناء الأصلي إلى هذه الصورة، ليدلَّ على فكرة المبالغة والتكثير(سيبويه،1966)، والظاهر أن سيبويه تنبه إلى أثـــر الزيادة التي أدَّت إلى إيجاد مصدر جديد، أي أنَّ الهدف من الزوائد الإيذانُ بكثرة المصـــدر وتكريـــره، لأنَّ قوَّة اللفظ تؤذن بقوَّة المعنى، فجرى المصدرُ على غير فعْلِه لهدف خاصٍّ، هو المبالغة.

وذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنَّ التَّفعال بمنزلة التفعيل، فهو مصدر للفعل الرباعي (فَعَّـــلَ) الـــذي يفيد المبالغة والتكثير بسببِ تضعيف عينه، لكنَّه لم يأتِ بلفظ الفعل، بل عُـــدل عـــنه إلى صورة جديدة، فغيَّروا الياء في (تفعيل) إلى ألف، وبقيتِ التاء مفتوحة على أصلها، وهذه التاء المفتوحةُ شرط لإفادة المبالغة(ابن يعيش ا، د.ت).

فإذا جاءت الصيغة على وزن تِفعال بكسر التاء لم تدلَّ على المبالغة، (ابن يعيش ا، د.ت، الاســـتراباذي، 1982، د.ت)، وعلـــيه فالبيانُ والتِّبيانُ -على سبيل المثال- بكســـر التاء بمعنى واحد، فهما لا يحملان فكرة المبالغة والتكثير، وكذا اللقاء والتِّلقاء ،

وليس في العربيَّة مصادرُ على وزن تِفعال بكسر التاء سوى هذين المصدرين، وإن كان في العربية أسماء أخرى على هذا الوزن لكنَّها ليست بمصادر. (ابن يعيش1، د.ت).

وقد أكَّد المحدثون الفكرةَ نفسها، وقال الدكتور فاضل السامرائي إنَّ تَفعالاً بالفتح مصدر الفعل الثلاثي، ولا يُراد في نحو تِبيان وتِلقاء المبالغةَ، ولو أرادوها لفتحوا التاء. (السامرائي2، فاضل، 1980/1981).

2. 3.1.1 تفكيك المصدر (تَفعالٌ) (taf<alun) :

ولمَّا كان المصدر في اللغة العربية، هو وفِعلُهُ من لفظ واحد، كانت الجذورُ الأساسيَّة في الفعل، وفي المصدر هي هي متكررةً، مع مراعاة قضايا الإعلال، والمصدرُ يتشكَّل من الجذور الأساسيَّة مع الزوائد وتغيُّر الحركات، فيتحوَّل من جذرٍ صامت إلى مصدر، أي ينتقل من الفعليَّة إلى الاسميَّة بتفاعل الحركات مع الجذور وما يُزاد عليها لتشكيل الصيغة الجديدة، لكنَّ السؤال الذي أدَّى إلى خلاف بين البصريين والكوفيين هو ما عِدَّةُ أحرفِ الفعل الذي مصدره تَفعال؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر <u>**تَفعال**</u> مشتقٌ من الفعل الرباعي (فعّل)، بتشديد العين، فالتَّفعال بمنزلة التَّفعيل، والتَّفعيلُ مصدر الفعل الرباعي فعّل، إلا أنَّه جرى فيه تغيير، فغيَّروا الياء في تفعيل،ووضعوا مكانها الألف، فانتقلت الصيغة إلى تَفعال(الاستراباذي، 1982، د.ت، ، حسن ،د.ت) ، فالمصدران تفعيل وتَفعال مخصَّصان للمبالغة، لأنَّهما مشتقان من الفعل الرباعي (فعّل) على حدٍّ ما يرى الدارسون.

وذهب البصريون إلى أنَّ وزن <u>**تَفْعال**</u> مصدر للفعل الثلاثي فَعَلَ، لحقته الزوائد فأصبح خاصاً بالمبالغة والتكثير(سيبويه،1966).

وذهب ابن المؤدِّبِ إلى أنَّ هذا المصدر خاصٌّ بالفعل الثلاثي، وقال إنَّ <u>**التَّفعال**</u> يحسُنُ في كل فعل ثلاثيٍّ، (ابن المؤدب،1407هـ)، وإنما خَصَصت ابن المؤدب هنا، لأنَّه عادة ما يميل إلى الفكر الكوفي(العُمَر، 1999)، وهذا من المواطن التي خالف فيها الكوفيينَ، ونحا منحى البصريين.

وبعـد دراسةٍ لكثير من المصادر على وزن تَفعال في تاج العروس وغيرِه من كـتب الصـرف، مـن نحو التَّرداد، والتَّجوال، والتَّهذار والتَّهدار، والتَّهدال والتَّصفاق والتَّقـتال والتَّسيار، وغيرها، فإنِّي أميل إلى أنَّ المصدر تَفعال يقترن مع الفعل الثلاثي فَعَـل، وليس مع الفعل الرباعي فَعَّل، والمعاجم تُحيل هذه المصادرَ إلى الفعل الثلاثي، والـذي يُعـزِّز فكـرةً عودته إلى الثلاثي، وبُعدِه عن الفعل الرباعي–على حد ما يرى الكوفـيون– أنَّـه لو كان مصدراً (لفعَّل) الرباعي لأجمَعَ النحويون على قياسيته، لأنَّ مصـادر الأفعال المزيدة قياسية، لكنَّ العلماء يقولون إن التَّفعال كثير لكنَّه ليس بقياس يطَّرد (الاستراباذي، د.ت)

إنَّ العـودة بهذا المصدر إلى جذر ثلاثي له علاقة قوية بتفكيك أجزائه لفهم بنيته الصـرفية، فإذا أقررنا بأنَّ وزن تَفعال خاصٌّ بالفعل الثلاثي فَعَلَ فإنَّه تحوَّل من صيغة الفعلـيَّة إلى صيغة المصدرية للدلالة على المبالغة والتكثير، من خلال عمليتين تفاعلتا مع الجذور الأساسية على الشكل الآتي:

1– زِيدتْ سابقةُ التاء(ta) في بداية الصيغة، ويلاحظ أنَّها صوت صامت وحركة قصيرة.

2– أُسكِن الجذرُ الأوَّل الفاء، ومُدَّت الحركة القصيرة(a) التي تلي الجذر الثاني فأصـبحت ألفـاً طـويلة(a) ،لـتخلِّصَ الصيغة الجديدة من صيغة الفعلية إلى صيغة الاسمية.

والملحوظ أنَّ العملية الأولى كانت بزيادة صوت جديد هو صوت التاء، ثم لحقته الفتحة القصيرة (a)، وهي شرطٌ لإفادة معنى التكثير، ولا يكون التكثير إلا بها.

وأنَّ العملـيَّة الثانيةَ كانت بإسكان الجذر الأول، وهو الفاء، وفاء الفعل يجب أنْ تكـون مفـتوحة، إلا أنها سُكنت في المصدر في ما نرى بسبب المخالفة في الحركات، فالعـربيَّة لا تحـبِّذُ أنْ تتوالـى عِدَّة فتحات في صيغة واحدة، ونوضِّح هذه القضيَّة في المخطَّط الصوتيِّ الآتي:

الفعل الماضي الثلاثي	الأصـــل فـــي المصدر بعد إضافة السابقة ta
فَعَلَ	تَفْعَالَن
Fa<ala	Ta/ fa/ <a / lan
ويلحظ أن أصواته الثلاثة مفتوحة، وهذا بحد ذاته يشكِّل ثقلاً، وقد خَفَّفَ من الـــثقل أن الفتحة الأخيرة كثيراً ما تتحول إلى سكون، فلم يبق إلا فتحتان.	ويُلحظ أن المقطع الأول ينتهي بفـــتحة، والمقطع الثاني ينتهي بفتحة موجـــودة أصـــلاً في الفعل، والمقطع الثالثُ تحولتْ فتـــحته القـــصيرةُ إلى فـــتحة طـــويـــلة، لتشكيل المصدر، ولصَّـــرفِ الـــصـــيغة الجديدة من الفعلية إلى الاسمية

فلمّا كان توالي هذه الفتحات يشكِّل ثقلاً في نظام العربيَّة، فإنَّها تجنح إلى المخالفة فـــي هذه الحركات، عن طريق إسكان صوت الفاء، فيحوّلها من نواة مقطع في المقطع الثانـــي، إلـــى حد إغلاق في المقطع الأول، وبذلك تُختزل المقاطع من أربعة إلى ثلاثة هكـــذا :تـــف/ عـــا/لـــنtaf/<a/lan.المقطـــع الأوّل يتكوّن من النواة (t) ،تليها فتحة قصـــــــيرة(a)، ويُختم بحدِّ الإغلاق وهو الفاء (f)، لتكوِّن فاصلاً بين توالي الفتحات المشار ليها، والمقطع الثاني يتكون من نواة(>) تليها الفتحة الطويلة (a) لتشكيل صيغة الاسم، والمقطع الأخير يتكوَّن من النواة(l)، تتلوها في هذا المخطَّط فتحةٌ قصيرة ونونُ التـــنوين، على أنَّه في حالة النصب، ولو كان مرفوعاً لكان المقطع الأخير (lun) ولو كـــان مجـــروراً لكان (lin)، فعلامة الإعراب هي التي تحدد هذا المقطع بحسب ورود الصيغة في السياق.

2. 4.1.1 السابقة ت (ta) هي المسؤولة عن معنى المبالغة:

يُجمـــع الـــنحويُّون على أنَّ (تَفعالاً) بفتح التاء مصدر بُني للمبالغة، وما جاء في العـــربيَّة من وزن تِفعال بكسر التاءِ نحو: تِلقاء وتِبيان لا يدلُّ على المبالغة، وفي ذلك

قـــال ســـيبويه: "وأمّـــا التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنَّه بُني هذا البـــناء، فلحقته الزيادة كما لحقت الرّئمان، وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال ولو كـــان أصلُها من ذلك فتحوا التاء... ، ونظيرها التِلقاء، وإنما يريدون اللقيان" (سيبويه، 1966، وابن السراج، 1985). فالزيادة في هذه المصادر لغير علَّة، ولذلك كانت قليلةً ولا تعدو اثنين أو ثلاثة، في حين أنّ الكلمات من غير المصادر على وزن تِفعال بكسر التاء لا تعدو ستة عشر اسما(الاستراباذي، 1982، د.ت،ابن يعيش1، د.ت).

ولمَّـــا كـــان التِّفعال بكسر التاء لا يدلُّ على المبالغة،كانت الفتحة في تَفعال هي المســـؤولةَ عـــن هـــذا المعنى، حين تتفاعل هي والتاء والحركات مع الجذر الأساسي، ومعـــروفٌ فـــي الفكر اللغوي العربي أن تفاعل الجذور مع الحركات واللواصق، هو المســـؤول عن توليد المعاني الجديدة المشتقة من الصيغة، أو من الجذور الأساسية وإنَّ تفاعُلِ الكسرة في (تِفعال) مع الجذور والحركات، لم يؤدِ إلى زيادة معنى، على المعنى المستفاد من المصدر المجرَّد من هذه السابقة، ولذلك فإنَّ هذه الصيغة المحمَّلة بأصوات كثيـــرة ودلالـــة قليلة، نادرة جداً، فهي لا تزيد على ثلاث صيغ مصدرية ونيِّفٍ وعشر صيغ، أسماء ليست بمصادر، فما الفائدة من كثرة في الأصوات مع قلَّة في المعنى، إنَّ هـــذا لا يناســـب ما يسمى بالجهد الأقلِّ في اللغة، وهو يخالف رأيهم في أنَّ قوة اللفظ مشـــعرة بتكثير المعنى، فإذا جئنا إلى تَفعال بفتح التاء، وجدنا أنَّ المصادر التي على هذا الوزن كثيرة جداً، بل إنَّ العلماء اختلفوا في قضية قياسيتها، فهذا ابن يعيش يرى أن زيـــادة الـــتاء مُطّردة في أوزان تفعيل وتَفعال وتفعُّل وتفاعُل، ويُلحظُ أنَّه وُضِعَ الوزنُ تَفعـــال، وهو مدار البحث موضعَ مصادر الأفعال الأخرى من غير الثلاثي، ومعروف أنَّ مصـــادر هـــذه الأفعال قياسية(ابن يعيش1، د.ت)، في حين نرى أنَّ الاستراباذي، 1982 يقـــرِّر أن المصـــادر على تَفعال كثيرة لكنَّها ليست بقياس مطَّرِد (الاستراباذي، 1982، د.ت، حسن عباس، د.ت)، والذي يعنينا أنَّ هذين العالمين، يُجمعان على كثرة استخدام المصادر على ووزن تَفعال ، لكنَّهما يختلفان في مسألة قياسيَّة هذه المصادر.

والذي يُمكن أن نَزيده هنا أنَّ الكلِم على وزن تَفعال بفتح التاء كثيرة جداً، وذلك لأنَّ هـذه الحركة (الفتحة القصيرة) على التاء أدَّت إلى دلالة، ولمّا كانت الكسرةُ على التاء في وزن تِفعال لا تحمل معنى، كانت الكلمُ على هذا الوزن قليلةً جداً، فهي تقترب مـن ثلاثـة مصـادرَ، وسـتةَ عشـرَ اسـماً، وقد اختلف العلماءُ في عِدَّةِ هذا العدد القلـيل(سيبويه، 1966)، بلْه إنَّ منهم مِن أنكر وجود هذا المصدر في اللغة(الحملاوي، د.ت، القاسـم ، 1997) ، في حين أنَّ تَفعالاً بفتح التاء كثير جداً، حتى إنَّ مجمع اللغة العـربية بالقاهـرة عدَّه قياسياً لتكثير الفعل(حسن، د.ت)، والسؤال الذي يبرز في هذا السياق، لماذا اختيرت هذه التاء المفتوحة للدلالة على معنى التكثير؟

2. 5.1.1 العلةُ في اختيار سابقة التاء في المصادر للدلالة على المبالغة والتكثير:

بَعـدَ إعـادة النظر في مسألة اختيار سابقة التاء (ta) للدلالة على معنى المبالغة والتكثير، كان لا بدَّ من دراسة تاء التأنيث في الفكر اللغوي العربي، وعندها وجدنا أنَّ علامـة التأنيث (التاء) تلحق الأفعال للدلالة على أنَّ الفاعلَ مؤنَّث، وتبقى تاءً في نحو: قامـت هندٌ، وهندٌ قامت، وتلحق الأسماء وتكون تاءً في الوصل وهاءً في الوقف، وقد تنبه علماؤنا إلى قضيَّة جدُّ خطيرة، وهي أنَّ هذه التاء غالباً ما تُسبَق بفتحة(ابن جني2، 1993، ابـن يعـيش1، د.ت) ، إلا في نحو بنت من ذوات المقطع الواحد، فالاسم بعد لاصقة التاء يتحول من مذكر إلى مؤنَّث هكذا:

المذكر	المؤنث
عالم	عالمة
<a lim	<a limah
المذكر دون علامة تأنيث لأنَّه الأصل	تظهر لاصقة التأنيث، وهي تتكون مـن فتحة قصيرة وهاء وقف، ومن فتحة قصيرة وتاء وصلاً.

وقَـررَّ علماؤنا أنَّ تاء التأنيث تلحق الاسم فتؤنثه، في نحو (قائمة) مذكَّر(قائم)، وتلحق الفعل فتدلُّ على تأنيث الفاعل في نحو قامت هند، وسنشير إلى وجود علاقة قويَّة

بـــين فكــرة التأنيث، وفكرة المبالغة،في فصل المبالغة فيما لحقته تاء التأنيث من نعوت المذكــر، فلمَّا احتاج أهل اللغة إلى مصدر يدل على المبالغة، بسبب التفاوت الكبير في كميَّة الحدث، فالقتل يختلف عن التقتيل، والكسرُ يختلف عن التكسير، جاءت إلى أذهانهم فكــرةُ التأنـــيث، فَعَمَــدوا إلـــى عَلَمِ التأنيث وهو التاء، مع الفتحة قبلها (at) ليُلصقوه بالمصدر الذي يُراد منه فكرة المبالغة، فوجدوا أن هذا المصدر المفترَض، سوف يكُون المقطـــع الأول فيه مبدوءاً بحركة وهي الفتحة التي قبل الهاء، وهذا لا يسمح به النظام المقطعي العربي، ويمكن توضيحُ ذلك من خلال المخطط الآتي:

المصدر الصريح الدالُّ على كمية قليلة من الحدث	الأصـــل المفترَض للمصدر الدال على الكثرة
فَعْل	ـَـ تَفْعَلْن
fa< /lun	at /fa< /lun
يُلحــظ أنَّ هذا المصدر يدل على كمية قلـــيلة من الحدث(الكمية التي لا تحمل دلالة الكثرة) ولذا جاء دون علامة.	يلاحـــظ أنَّ المصدر المفترض مبدوء بســابقة الـــتاء(at)، حيث يبدأ بفتحة قصيرة.

فلمَّــا وجدوا أن هذه السابقة المُجتلبة التي أصلاً تحمل فكرتي التأنيث والمبالغة، ســوف تُشــكِّل خللاً في نظامهم المقطعيِّ لجأوا إلى تصحيح نظامهم عن طريق القلب المكاني بين الفتحة والتاء بعدها، فأصبحت السابقة (ta)، أُظهِرُها على النحو الآتي:

الأصلُ المفترَض لمصدر الكثرة..	المصدر الجديد بعد القلب المكاني لجزأي السابقة
ـَـ تَفْعَلْن	تَفَعْلُن
at /fa< /lun	ta /fa< /lun
يلحــظ أنَّ المصـــدر مبدوء بفتحة قصيرة، وهذا يشكل خللاً في نظام المقطع العربيِّ.	يُلحظ زوال الخلل المقطعيِّ بعد القلـــب المكاني، حيث أصبح المقطع مبدوءاً بصامت وَفق ما يقتضيه نظام

المقطع العربي (وللعرب غيرُ طريقة في البحث عن صوت يقع الابتداء به للمزيد. (ابن جني2، 1993).

ويَعــرِف الدارســون أنّ ظاهرة القلب المكاني؛ في أصوات الكلمة العربية من الظواهر المتكرِّرة في اللغة، أمّا عن سرّ اجتلاب الفتحة والتاء أو الهاء في هذه السابقة، فســيأتي توضــيحه فــي فصل المبالغة في ما لحقته التاء من نعوت المذكر، وقد ذكر الدكــتور عبد الفتاح الحموز أنّ لظاهرة القلب المكاني أغراضاً كثيرة منها العودة إلى الأصــل، وهو ما يهمّنا هنا، إذ إنّ القلب المكاني لا بدّ أنْ يَحْدث هنا لتعودَ الصيغة إلى الأصــل في البنية لمقطعيّة العربيّة، وهي ضرورةُ أنْ يُبدأ بمقطع صامت، ومنه أيضاً هجــرُ الأصل لصعوبة النُطق به(الحموز1986،2) ولَعَمري إنّه ليصعب النطق بحركة في النظام الصوتيّ العربي، وعليه فإنّ القلبَ المكانيَّ هنا نَقَلَ المقلوبَ إلى صيغة مقبولة فــي الــنظام العربيّ، مع فَهْمنا بمدى المجازفة في إثبات القلب المكاني بين الصوائت والصوامت.

وبعد القلب المكانيِّ أصبح المصدرُ الجديدُ (تَفَعّلٌ) ، (tafa<lun)، ويظهر فيه فتحــتان الأولى في المقطع الأول والثانية في المقطع الثاني.ولعلَّ الفتحةَ الطويلةَ أنسبُ للمبالغة والتكثير من الفتحة القصيرة؛ لما فيها من إطالة ومدٍّ، وهنا عمدت اللغة إلى مدِّ الفتحة الثانية فأصبحت فتحةً طويلة، وسكّنتِ الفاء فأصبحت قفلاً للمقطع الأول ، وبذا تشــكّل المَصْدر تَفْعَالٌ (taf / <a /lun) مناسباً ببنيته الجديدة للمعنى الجديد المأمول منه، وهو المبالغة والتكثير .

2.1 .2 المبالغة في ما لحقته تاء التأنيث من نعوت المذكر:

يُقْسَم الاسم في اللغة العربيّة من حيث الجنس إلى قسمين: مذكَّر ومؤنَّث، ولمَّا كان التذكير والتأنيث، معْنيين من المعاني الكثيرة التي توَصَّل إليها الفكر، فإنَّ اللغة لا بدَّ لها من أنْ توجِد دليلاً على المذكَّر، ودليلاً على المؤنث، للميز بين الأسماء من حيث جنسها، ويرى العلماء أنَّ اللغة العربيَّة تنطلق في التقسيم بين المؤنَّث والمذكَّر من فكرة الأصل والفرع، فالمذكَّر في اللغة العربيَّة هو الأصل، ولذا فقد كان دون علامة للتذكير، ولمّا كان لا بدَّ للغة من أنْ تعبِّر عن الأنثى المقابلة للذكر، كان عليها في بداية الأمر– إذ المفردات ما زالت قليلة– أنْ تضع مقابِلاً مؤنَّثاً لكلِّ مذكَّر، وعليه فقد أطلقوا كلمة رجل وجعلوا مقابلها المؤنث امرأة، وقالوا: عَير والأنثى أتان، وقالوا: غلام والأنثى جارية... الخ،ولمّا طال الحال عليهم، رأوا أنَّ وضْعَ علامةٍ للمؤنث، يكفيهم مؤونة إيجاد المزيد من المفردات، ولذا صاروا يميزون بين المؤنث والمذكَّر بالعلامات نحو: شاعر، وشاعرة، وذاهب وذاهبة، وأحمر وحمراء... فصار للمؤنث علامات تميِّزه.

ولكنَّ الذي يجلب الانتباه أنْ نجد ما فيه علامةُ التأنيث يُطلَق على المذكَّر، من نحو همَزَة، لُمَزَة، ضُحْكَة، عَلاَّمَة، فهل هو من قبيل هجومِ المذكَّر على المؤنَّث، وتغليبه في كل شيء؟، أم أن للمؤنث دلالة خاصة يمكن أن تُخلع على الذكور كما تُخلع على الإناث، وللإجابة عن هذه الأسئلة، وتَجْلِيةً لمجاهيل هذا الموضوع، خصَصْتُ الفصل الثاني من باب الصرف بِعنوان المبالغة في ما لحقتْه تاءُ التأنيث من نعوت المذكَّر.

1.2.1 .2 لاصقة التاء في اللغة العربية:

عِند الحديثْ عن التوكيد والمبالغة في ما لحقته تاءُ التَّأنيث من نعوت المذكَّر، لا بُدَّ من تسليط الضوء على لاصِقة التأنيث في اللغة العربية، واكتناه أثَرِها في اللغة العربية، وبيان مدى نجاح علمائنا القدامى بتسميتها علامَةَ التأنيث.

لقد لاحظ الدارسون أنَّ الكلمة العربية تستمدُّ معناها المُعجميَّ من خلال تفاعل ثلاثةِ عناصرَ في الكلمة الواحدة، هي: الجذور والحركات واللواصق، فالجذرُ نظريّاً هو الأصوات الصامِتة الأساسيَّة التي يمثل لها الصرفيون بـ (ف. ع. ل)، ومنه اشتُقَّ

الفعلُ،(الثمانيني، 1999)، واشتُقَّ المصدر، والحَركاتُ هي الأصوات التي تلي الصوامت وتسمَّى الصوائت، ومن الجدير ذكرُهُ، أنَّ هذه الصوائت لم تكن تظهرُ في الكتابة العربية، ولم تُعطَ أهميَّة خاصَّة مثلما أعطيتْ الصوامت، مع أنَّ الكلمة لا تخلو من واحدة من هذه الصوائت، أو بعضها، فالفتحة بعضُ الألف، والكَسرة بعض الياء، والضمَّة بعض الواو، وكانت هذه الأصوات تُعرَف عند علمائنا القدامى باسم الحركات القصيرة،(ابن جني2، 1993؛ الثمانيني، 1999)، واللواصق هي الأصوات التي تزاد على الجذر الأساسيّ، أو التي تحذف منه لتشكيل معانٍ جديدة، ولنأخذْ مثلاً كلمة هُزَأة، فالجذر يتكوَّن من الهاء، والزاي والهمزة، فإذا ضُمَّت الهاء وفُتِحَتْ الزاي والهمزة مع دخول لاصقةِ التاء صارت اللفظةُ تدلُّ على المبالغة والنهاية، لمن يَهْزأ بالناس، فإذا سُكِّنت العين فأصبحت هُزْأة صارت تدل على المبالغة والنهاية لمن يُهزأ منه،(ابن السكيت، د.ت، ابن المؤدب، 1407هـ)، فما جاء مَفتوحَ العين فَعَلى تأويل الفاعل، وما جاء ساكِنَها فعلى تأويل المفعول ، ومن الملاحظ أنَّ تفاعُل الحركات مع اللواصق في هذا الجذر أدَّى إلى تَنوُّعٍ في المعنى، وتالياً سوف نأخذ بالدراسة لاصِقَةُ التاء، وقد درجتْ كتبُ الصرف على تسميتها تجوُّزاً علامة التأنيث.

2.2.1 .2 علامة التأنيث هاء أم تاء؟:

يُلحظ في العربية أنَّ لاصقة التاء تلحق الأفعال والأسماء، فإذا لحقت الأفعال كانت تاءً، في درج الكلام ووقفِهِ في نحو: قامتْ هندٌ، وهندٌ قامت، وإذا لَحقَت الاسم أُبدلتْ منها الهاءُ في الوقف في نحو قائمة.(الحموز1، 1987)، ومن هنا اختلف العلماءُ فيها أهي هاء أم تاء؟، وذهب البصريون إلى أنَّها تاء، والهاء بدلٌ منها، وذهب الكوفيون إلى أنَّها هاء(ابن يعيش1، د.ت) ، ومن يطالع شرح التصريف يرَ أنَّها تاء، ويبدلونها في الوقف والخط هاء، وإنَّما أبدلوها هاء للميز بينها وبين الأصليَّة، في نحو بَيت وقُوت، وقال آخرون للميز بينها وبين التاء في مُسلِمات،(الثمانيني، 1999)، على أنَّ كثيراً من النحويين يَخلِطون بين التاء والهاء، فنجدهم مرَّةً يقولون: تاء التأنيث، ومرَّة يقولون هاء التأنيث،(ابن يعيش1، د.ت)، في حين أنَّ بعض المحْدَثين يرى أنَّه منْ

الناحية الوصفيَّة لدينا صوت التاء درجاً، وصوت الهاء وقفاً، ومن الناحية الدلالية، فلا فرقَ بينهما، لكنَّ من الباحثين في التأصيل التاريخي لعلامات التأنيث في العربية، وفي السّاميات عامَّة مَن يُرجِّح القول بأصالة التاء، إذ لاحظوا أنَّها تبقى تاءً في قسم من السّاميات في حالتَي الوصل والوقف، وفي بعضها تظهر في الوقف هاء،(الأقطش، 1998) ، في حين أنَّ بروكلمان يقول: إنِّهما موجودتان في السّاميات عامَّة، فالعربيَّة والحبشيَّة والآشوريَّة تظهر فيها تاء (at)، لكنَّ الآرامية والعبريَّة تستخدمها هاء، ثم تحوَّلتْ مِن هاءٍ إلى ما يُسمى الهمزة الممدودة،(بروكلمان، 1977) (a)، فانتقلتْ هذه اللاصقة من (ah) إلى (a) في حالة الوقف.

والذي أراه بعد دراسة هذه العَلامَة، ولِمَا قيل فيها يَنطلِق من فِكرة الفرع والأصل في الفكر اللغويِّ، فعادةً ما تطالعنا كتب اللغة بفكرة الفرع والأصل،وفي الحديث عن هذه اللاصقة تقول كتب اللغة إنَّ المذكَّر هو الأصل ، ولذا كان دون علامة، والمؤنث فرع عليه، ولذا احتاج إلى علامة تميِّزه، وكان قبل ذلك: كلُّ مذكَّر له أنثى تقابله بلفظة مُستقلَّة من نحو رجل- امرأة ، حمار-أتان...، فلما كثرت أسماء الذكور أصبح من الصعب على المتكلِّمين إيجاد مقابل لكل ذكر، لِما فيه من زيادة كثيرة للمُفردات، فكان على المتكلمين أن يكتشفوا طريقة تَختَزِل بها هذه المسمَّيات، حرصاً منهم على الاختصارات وعلى بذل الجهد الأقلِّ، فكان لا بدَّ من إيجاد علامة فارقة تَكون علماً للمؤنث، فكانت فيما نرى فتحةٌ قصيرة تلحق بالاسم المذكَّر ليدلَّ على المؤنث:

المذكر	المؤنث
رجُل	رجلَ
ragul	ragula
ويُلحظ فيه أن المذكَّر دون علامة لأنه الأصل.	ويُلحظ فيه أنَّ الفتحة القصيرة(a) لحقت هذا الاسم كي يدل على المؤنث.

ولمّا كانت الفتحة القصيرة المجتلَبة ــ علماً للتأنيث ـــ، تشكّل مع الصامت الذي قبلها مَقْطعاً مفتوحاً (la) في المثال السابق –والعربيّة لا تُسَوِّغ المقطع المفتوح في حالة الوقف –عمدت اللغة إلى التخلص من هذا المقطع، وإغلاقه بالهاء فهي أصلاً أقرب إلى ما يسمَّى بهاء السكت، فتحوَّل المقطع من (la) في المثال الســـابق إلى (lah) والسؤال المتوقَّع: لماذا الافتراض بأن الفتحة القصيرة هي الأصل؟ ولماذا لا تكون الهاء هي الأصل؟

ويمكن أنْ أجيبَ عن هذا السؤال من خلال فهم ما قاله علماؤنا الأوائل من جهة، ومن خلال فهم النظام المقطعيّ في العربيّة، وطبيعة الصوت فيه، وتالياً توضيحُ ذلك: أشار علماؤنا السابقون إلى فكرة الفتحة قبل هذه العلامة، وقالوا إنّ علائم التأنيث هي التاء والياء والألف والكسرة، في نحو قائمة، واضربي، وسَكْرى، وفعلتِ يا امرأة، وخَصُّوا التاء الدالة على المؤنث بالفتحة قبلها،(ابن جني2، 1993، ابن يعيش1، د.ت)، فكانوا على منتهى الدقة في التوصيف.

إنَّ فكرة الفتحة قبل هذه العلامة دفعتني إلى دراسة الحركات في اللغة العربيَّة، وبيان مدى اهتمام علمائنا الأوائل بالحركات، والحقيقةُ أنَّهم لم يُغفلوا الحركات، بل تحدثوا عنها بحسب الحاجة اللغوية في تفسير الظواهر، في ضوء ما استطاعوا الوصولَ إليه، من استنباط ونتائج، حتى إنَّ بعضَهم عَدَّ الكسرة من علائم التأنيث في نحو: فعلتِ يا امرأة، على نحو ما رأينا في الفقرة السابقة، فلمّا كانت الكسرة علامة للتأنيث في الفعل، لم يبق لديهم علامةٌ لتأنيث الاسم سوى الضمة والفتحة، فاختاروا الفتحةَ لأنَّها أخفُّ الحركات، كما هو معروف عند الصرفيين. فإذا سلَّمنا بأنَّ الفتحة هي أصلاً علامة التأنيث، فإنَّ تفسير وجود الهاء يصبح أمراً سهلاً، تدعو إليه الناحية الصوتيَّة، التي تجنح إلى إقفال المقطع المفتوح، واجتلاب الهاء من أجل هذه الغاية، وإلى هذا التفسير ذهب د. إبراهيم السامرائي، (السامرائي، إبراهيم ،1996)، حيث أشار إلى أنَّ الفتحة هي الرابط، الذي يجمع بين علامات التأنيث، لأنَّ علامات التأنيث في العربيَّة، وغيرها من الساميَّات تقتضي أنْ يكون ما قبلها مفتوحاً، وإذا علِمْنا أنَّ

الناس يتفاوتون في مُدَّة الفتح، في أوّل الاسم أو في حشوه أو في آخره، فإنّنا نستطيع أن نفسّر أنَّ الألف المقصورة تتولّد من مدِّ الفتحة الأخيرة ويوضّحُ ذلك المثالُ الآتي:

ليلَة — ليلى

laylah — Layla

يُلحظ أنَّ الفتحة القصيرة (a) تسبق الهاء.

يُلحظ أنَّ إطالةَ الفتحة القصيرة (a) أدَّت إلى إيجاد علامة التأنيث المسمَّاة الألف المنبسطة.

ومَدُّ الفتحة القصيرة هذا، يؤدِّي إلى تفسير وجود ما يسمَّى ألف التأنيث الممدودة، فزيادة كميَّة المدِّ في ليلى، يؤدِّي إلى وجود ما يسمَّى ألف التأنيث الممدودة في نحو ليلاء،(بروكلمان، 1977) في النموذج الآتي:

ليلَى — ليلاء

layla — Layla<

يُلحظ أنَّ الفتحة الطويلة (a)، كانت علامة التأنيث في هذا الاسم ونحوه.

يُلحظ أنَّ إطالة الفتحة الطويلة، أدَّت إلى اجتلاب الهَمْزة من أجل إقفال المقطع المفتوح، وهذا يفسِّر وجود علامة التأنيث الممدودة.

ولعلَّ هذه الفتحة هي الأصل في علامات التأنيث، فإذا ثبت ذلك فإنَّ الهاء المجتَلَبَةَ تصبح قضيَّةً صوتيَّة مَحْضة، فالمقطع المفتوح يُغلق بالهاء ولا يُغلق بالتاء.

ومما يعضدني في هذه النتيجة عِدَّةُ آراءٍ ألخصِّها على الشكل الآتي:

1. ذهب الكوفيون إلى أنَّ الهاء هي علامة التأنيث، تبدل تاءً في درج الكلام(ابن يعيش 1، د.ت، الاستراباي، 1982).
2. يُطلِق عليها علماؤنا اسم هاء التأنيث في كثير من تعبيراتهم،(سيبويه، 1966، ابن السراج، 1985، ابن يعيش1، د.ت).
3. أكثر ما يطلقون مصطلح تاء التأنيث عند الحديث عن التاء المفتوحة في نحو جمع المؤنث السالم(سيبويه، 1966)، وفي غير ذلك يراوحون بين التاء والهاء.

النهاية(ah) الخاصّة بالوقف في العربيّة انتقلت إلى درج الكلام في الآرامية والعبرية، ثُمَّ تحولتْ فيها إلى (a)، (بروكلمان، 1977)، ومن الجدير ذكرُهُ أنَّ من العرب من يُجري علامة التأنيث هذه في الوصل على حدِّ ما يُجريها في الوقف فيقول ثلاثَهْ أرْبعة،(ابن جني2، 1993، ابن يعيش1، د.ت).

4. لو كانت في الأصل تاءً(at) ، لما احتاج الناطقون إلى حذفها، فالمقطع (at) مقبول وَفْق النظامِ المقطعيِّ العربيِّ، فلماذا تعمد اللغة إلى الحذف، ثم إلى التعويض؟.

2. 1علّة لفظها هاءً مرة وتاءً أخرى:

ظهر لنا أنَّ هاء التأنيث هي و الفتحة قبلها طارئة على الكلمة، من أجل إفادة المؤنّث، وأنَّ فكرة التأنيث مستفادة أصلاً من الفتحة، وأنَّ الهاء اجتلبَتْ من أجل إقفال المقطع المفتوح، فما الذي يحوّلها إلى تاء في درج الكلام؟.

يشير علماؤنا إلى أنَّ هاء السكت تحذف في درج الكلام، لأنَّه قد استغني عنها، وإنْ كان الناطق بحاجة إليها في الوقف، فلأنَّه لا يستطيع أنْ يحرِّك ما يسكت عنده، (سيبويه، 1966، ابن جني2، 1993) ، فإذا حُذفت هذه الهاء بقي المقطع مفتوحاً من جهة، ولم تَعدْ تظهر علامةُ الإعراب، لكي يُعرفَ موضعُ الكلمة أكان رفعاً أم نصباً أم جراً، فللتعويض عن الهاء المحذوفة اجتُلبَتْ التاءُ، والتاء من أحرف الزيادة في اللغة العربيّة، فهي صوت قويٌّ مهموس، فالوتران الصوتيان لا يتذبذبان في أثناء حدوثه، وهي صوت انفجاري ، ولعلَّ صفاتِهِ هذه هي التي أدَّت إلى شيوعه وزيادته في كثير من الكلِمِ العربي، فلمَّا اجتُلبت تعويضاً عن الهاء، صارت تاءً وصارت علامةُ الإعراب تظهر بَعْد نطقه، على أنَّ لهاء السكت وظائف تختلف عن تاء التأنيث، لكنَّ المراد هنا الشبهُ الصوتيُّ فقط بينهما.

2. 3.2.1 استعمالات لاصقة التاء في العربية.(ابن يعيش،د.ت):

تَرِدُ لاصقةُ التاء في اللغة العربية في استعمالات كثيرة، يلجأ إليها المتكلمون للتعبير عن المعاني التي يرمون إليها، وتشيرُ كتب اللغة إلى أنَّ هذه الاستعمالات تتوف

على العشرة، وبَعْد الدراسة والتمحيص وجدتُ أنَّه يمكن أنْ أعيدَ هذه الاستعمالات إلى سبعة معانٍ:

للميز بين المذكَّر والمؤنث في نحو:

الصفات: عالم –عالمة.

الجنس: رجل–رجُلَة.

في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة.

المؤنَّث اللفظي: غرفة، ورقة...

لبيان النوع : تمر – تمرة.

لمعنى النَّسب نحو: حنابلة.

لبيان العجمة نحو : جواربة.

لقضايا صرفيَّة خالصةٍ نحو:

المصدر: رحمة

اسم المرَّة: جَلْسة بفتح الجيم.

اسم الهيئة: جِلْسة بكسر الجيم.

6 ـ لصفاتٍ تُطلق على المؤنَّث والمذكر نحو رجل رَبْعة وامرأة رَبْعة،(سيبويه،1966، ابن المؤب، 1407هـ).

7 ـ للتأكيد والمبالغة نحو:

المبالغة: نحو راوية، وخليفة، وفروقة(ابن جني1، 1990).

تأكيد المبالغة: نحو علّامة ونسّابة.

تأكيد التأنيث نحو ناقة، نعجة، فَرَسَة، عَجوزَة (الأنباري3، 1978 ،الحموز 1990.)

لتأكيد تأنيث الجمع نحو حجارة، قضاة، (الثمانيني،1999)...

ومن الجدير ذكره أنَّ كُتُب الصرف أشارت إلى معانٍ عديدة، واستعمالاتٍ كثيرةٍ، إلا أنَّني ذكرتُ الاستعمالاتِ المتنوِّعة، لأهمِّ المعاني التي تَأتي من أجلِها هذه اللاصقة ــ مُشكِّلةً العديدَ من الكلماتِ التي تطلقُ على المذكَّر وعلى المؤنَّث،(الأنباري

3، 1978) ، ممَّا يجعلني أقول إنها تشكِّل ظاهرةً واضحةَ المعالمِ ـ للخلوصِ إلى فكرةِ أنَّ هذهِ اللاصقةُ لا تدلُ في استعمالاتها جميعاً على فكرةِ التأنيث، ففكرة التأنيثِ لا تَشغلُ إلاّ معنى واحداً من المعاني المتنوعةِ، التي تحملها هذه اللاصقةُ، مع ملاحظة أنَّ خيطاً دقيقا يَجمعُ بينَ بعضِ هذهِ المعاني، فمعنى التأنيث ومَيزةُ عن المذكَّرِ يجمعهُ معَ التأكيدِ والمبالغةِ خيطٌ دقيقٌ، آتي إلى بيانهِ في سطور قادمة، لكنَّ السبب الذي جعل علماءَنا الأوائل، يسمُّون هذه اللاصقة تاء التأنيث، في ما أرى، هو فكرة التغليب، فلمَّا كانت فكرة التأنيث كثيرة الدوران في اللغة، وكانت الأسماء التي تلحقها علامة التأنيث للتعبير عن الإناث كثيرة، تتغلب على المعاني الأخرى وتزيد عليها، سمَّاها علماؤنا تاء التأنيث، أو قُلْ علامة التأنيث، وذكروا لها هذه المعاني والاستعمالات المعروفة عند أهل اللغة، والحقيقة أنَّ معنى التأنيث لا يشكّل إلا قسماً واحداً من أقسام عديدة،لكنَ هذا القسم يَكْثُر دورانهُ على ألسنة الناطقين، ومن هنا جاءت هذه التسمية تغليباً وطرداً للباب على وتيرة واحدة، على الرُّغم من أنَّه يتكوَّن من عدة أبواب، وإنْ كان خيطٌ دقيق يجمع بين هذه الأبواب، من نحو وجود علاقة بين معنى التأنيث ومعنى المبالغة والتأكيد.

2. 4.2.1 لاصقة التاء للتأكيد والمبالغة:

يمكن لنا بعد دراسة التاء التي تُستخدم لفكرة المبالغة، أنْ نذكر أنَّ هذه التاء تأتي للتعبير عن معنيين دقيقين يقترب أحدهما من الآخر وهما:

فكرة المبالغة: وذلك في دخول هذه اللاصقة على الكلم، من أجل إعمال فكرة المبالغة والتكثير في نحو راويَة،وتابعة.

فكرة المبالغة في المبالغة، وبيان التناهي في التزيد والتكثير في كَلِم تدلُ أصلاً على المبالغة دون هذه اللاصقة من نحو: علَّامة ونسَّابة، وساكوته...، فلمّا دخلتها هذه اللاصقة، صارت تؤدي مزيداً من المبالغة، وهذا ما أشار إليه علماؤنا بقولهم تأكيد المبالغة.

فإذا نظرنا إلى هذين المعنيين السابقين وجدنا أنَّهما يحملان فكرة المبالغة بعد دخول اللاصقة ولكن بمستويين متفاوتين. فما المعنى الذي كان مفهوماً قبل دخول هذه اللاصقة؟ هذا ما سنجيب عنه في الفقرة الآتية.

2. 5.2.1 حذف علامة التأنيث:

في الفقرة السابقة كنا قسمنا المعنى المستفاد من لاصقة التاء إلى قسمين، وذلك بالنظر إلى نوعيَّة الصيغة الصرفيَّة التي كانت عليها الكلمة قبل دخول هذه اللاصقة، ووجدنا أنَّ حذفها يُفْضي بنا إلى صيغتين صرفيتين على النحو الآتي:

الصيغة الأولى: من نحو راوِيَة وداعِيَة، وطاغِيَة، وخالِفَة وتابِعَة... وبعد حذف هذه اللاصقة تصبح (راو وداع، وطاغ، وخالف وتابع...).

الصيغة الثانية: من نحو عَلاَّمة، وفَروقَة ومِطرابَة، وضريبَة، وساكُوتة، وفِخِّيرة وبعد حذف هذه اللاصقة تصبح (عَلامّ، وفَرُوق ومِطْراب، وضَرِيب، وساكوت، وفِخِّير).

وحين ننظر إلى الصيغة الأولى بعد حذف اللاصقة، نجد أنَّها كلماتٌ على وزن فاعل، وهو وزنٌ وُضِع أصلاً لاسم الفاعل،واسمُ الفاعل لا يدلُّ على المبالغة، فلمّا دخلت هذه اللاصقة أحدثتْ في هذه الكلماتِ فكرةَ المبالغة، وذلك بتحويلها من اسم الفاعل إلى هذه الصيغة الجديدة.

فإذا جئنا إلى الصيغة الثانية بعد حذف اللاصقة، وجدنا أنَّها كلمات على أوزان صيغ المبالغة التي وُضعت أصلاً للمبالغة، وهي الأصل الذي عليه أكثر المبالغة من وزن فَعول، فَعَّال، ومِفْعال، (سيبويه،1966) ... أو على أوزان صيغ أخرى للمبالغة ليست بكثيرة الدوران، وليست هي الصيغَ الأصليَّة للمبالغة من نحو وزن فاعول، وفِعيّل...، ولكنَّ هذه الصيغ لا تبلغ في المبالغة ما تبلغه بالهاء.(السيوطي، د.ت).

فما الداعي للمبالغة؟ وما الداعي إلى المبالغة في المبالغة؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، وجدتُ أنَّ العرب، تجنح إلى صيغة ما، فتحوِّلها عما وُضعت عليه لأسباب يقتضيها المعنى، ولذا فإن صيغ المبالغة في الصرف أصلها اسم فاعل، لأنَّ اسم الفاعل وصيغ المبالغة يشتركان في معنى الفاعلية، فإذا أردتَ التكثير والمبالغة في الفعل جَنَحْتَ إلى

صيغ المبالغة، فاسم الفاعل برأيهم يُصرف إلى صيغ المبالغة لإفادة المعنى مع شيء من التكثير،(ابن المؤدب، 1407هـ)، وصيغُ المبالغة هي أصلاً أسماء فاعلين، صُرفتْ عما وضعت له للدلالة على معنى المبالغة،(ابن يعيش1، د.ت) وذلك حين يريد المتكلم أنْ يُعبِّر عن معنى المبالغة والتكثير في الفعل، وما هذا التفاعل في بنية اسم الفاعل ــ والذي أدى إلى تغيير في المبنى وتغيير في المعنى ــ إلاًّ صيغُ المبالغة المعروفة بأوزانها الشائعة، وبأوزانها القليلة الدوران على لسان المتكلمين.

فإذا أراد المتكلم أنْ يُخبر السامع عن حدوث الفعل مراتٍ ومرات كثيرة، تفوق المبالغة المعروفة بأوزانها المصروفة عن اسم الفاعل، جَنَحَ إلى وسيلة أخرى، وهي إلحاق ما يسمَّى تاء التأنيث باسم الفاعل، فأصبح على وزن فاعلة من نحو تابعة وخالفة وراوية، مع ضرورة الإشارة إلى أنَّه ورد من المصادر ما هو على زنة اسم الفاعل من نحو الباطل، والفاضلة بمعنى الإفضال، والعافية، والعاقبة والكاذبة والحاقة...، وللعلماء في هذه الأسماء آراءٌ وتأويلات، (ابن يعيش1، د.ت، الاستراباذي، 1982)، أذكرُ منها ما يلي:

لمَّا كان المصدر يأتي بمعنى اسم الفاعل، من نحو ماءٌ غَوْر، أي غائر، فإنَّ اسم الفاعل يأتي بمعنى المصدر، من نحو فاضلة بمعنى الإفضال.

يرى كثير من العلماء أنَّ هذه الأسماء التي تُعدُّ من المصادر، ما هي إلا أسماء فاعلين، فالعاقبة هي اسم الفاعل، والباقية في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهَا مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ (الحاقة:8) بمعنى نفس باقية، والحاقَّةُ في قول الله عزَّ وجلَّ:﴿الحاقَّةُ﴾ (الحاقة: 1) هي اسم فاعل (الأندلسي، 1992)، وهكذا فهم يُخرِّجون كثيراً من هذه الأسماء على أنها أسماء فاعلين.

يرى بعض العلماء أنَّها أسماء وُضعت موضعَ المصدر.

ومهما يكن من تأويلات العلماء فإنَّ الأصلَ الغالب في وزن فاعل أنَّه وُضع للدلالة على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، وأنَّ هذه الكلمات التي جاءت على وزن اسم الفاعل، تعدُّ قليلة ونادرة، ولا تلتبس باسم الفاعل، أو بوزن المبالغة من نحو خالِفة

وراوية، (الزعبي، 1996).أو إلحاق هذه اللاصقة بأوزان المبالغة المعروفة المعدولة عن اسم الفاعل، نحو مِفعال وفعَّال... فأصبحت على وزن مفعالة، ليصبح المعنى أبلغ، وأكثر تزيُّداً، وهذا ما جعل علماءنا يقولون إ نَّ صيغ المبالغة المعروفة تدلُّ على معنى الزيادة، فإذا لحقتها التاء صارت تدلُّ على مبالغة في المبالغة، فالتاء هي المسؤولة عن هذا المعنى الإضافي المنسوب إلى صيغ المبالغة(السيوطي، د.ت، الميداني، 1986)

إنَّ فكرة المبالغة في اللغة لا تحتاج إلى تفسير، لأنَّ الهدف واضح، وهو إعلام السامع بأن المتحدَّث عنه، يَتَّصف بأنَّه يؤدِّي الحدث بشكل كبير، وليس على سبيل الحدوث الطارئ، فالهدفُ من المبالغة يُمكن أنْ يكونَ إخبارياً، لإفادة السامع بالخبر المراد وهو التكثير.

لكنَّ فكرة المبالغة في المبالغة، أو توكيد المبالغة يحتاج إلى تفسير، وقد علَّق ابن جنِّي على ذلك فقال: <<التاءُ لحقت ليس للتأنيث، بل لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ النهاية والغاية>> (ابن جني ا، 1990، 203/2، الحملاوي، د.ت).

وعزا بعض الباحثين فكرة المبالغة في المبالغة، أو ما يسمّى توكيد المبالغة، إلى فكرة التلقيب،(الأقطش، 1998) ، وهو يرى أنَّ معنى تأكيد المبالغة لا يعطِي تسويغاً لزيادة هذه اللاصقة، لكنَّها ما جاءت إلاَّ من أجل فكرة التلقيب، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ كلمة علاَّم تدل على المبالغة، وتُشعر أنَّ فكرة العِلْم تقع من صاحبها مرَّة تلو مرَّة، لكنَّ علاَّمة تؤدِّي معنى التلقيب الاسميَّ، مع شهرة المسمَّى دَوماً، وفكرة التلقيب تعني أنَّ الشخص إذا عُرِف بصنعة أو مهنة، فشُهِر بها وأصبحت وكأنَّها عَلَم عليه، أصبحت له كالاسم الذي يسمو فوق صاحبه وبه يُعرف، وهنا تتغلب الاسمية على الوصفيّة، فتنتقل الصفة من كونها نعتاً أو عَرَضاً زائلاً، إلى كونها صفة لازمة وكأنها عَلَم على صاحبها، والذي نراه أن هذه اللاصقة جاءت للمبالغة والزيادة فيها، إمَّا من أجل لفت النظر وإضفاء مزيد من المدح للصفة الحسنة، ومزيد من الذمِّ للصفة السيئة، وإمَّا من أجل قطع دابر الشك، وتثبيت الفكرة بما لا يدع مجالاً للتردُّد فيهـــا، وهذان التفسيران

-في ظنّي- يعودان إلى العقليّة العربية التي تجنح إلى التزيّد والمبالغة والتهويل، إذا أرادت أن تسلّط الضوء على فكرة معيّنة.

فإذا عُدنا إلى فكرة التلقيب المُشار إليها، فإننا نقول إنّه من الممكن أنْ يُفهم اللقب من نحو ضُحْكة وهُيُوبة... لأنّ اللقب والمبالغة في المبالغة كلاهما يُفضي إلى صفة ثابتة غالبة، تصبح كالعلم على صاحبها، فتَرْسخ الصفةُ الناتجة عن توكيد المبالغة، وتصبح بمنزلة اللقب، فهذه الفكرة إذن أمر مُلازم لتوكيد المبالغة ، لكنّها ليست هي المقصودةَ، مع معرفة أن اللقب في المعاجم العربية هو الاسم القبيح الذي لا يُحَبُّ، (الزبيدي،1994، ابن منظور،1994). وكذا في كتب اللغة فهو النبز، (ابن يعيش1، د.ت) ، ولم أرَ مَن يخرج على هذا التعريف، سوى ابن مالك، فقد أشار إلى أنّه يُطلق على الاسم الحسن، وعلى القبيح، (ابن عقيل، 2000)، في حين أن الأسماء التي تلحقها هذه اللاصقة تدلُّ -ودون شك- على الاسم الحسن، وعلى القبيح.

إنّ الحاجَةَ إلى قطع الشك في إلقاء الخبر، مُلِحّة في الفكر اللغوي العربي، ولقد أشار النحويون، إلى أن الهدف من التوكيد بنوعيه، تثبيت الفكرة في نفس السامع، إذا شك المتكلم في مدى وصول الخبر(ابن السراج، 1985) ، وأشار البلاغيون إلى ذلك، فقسموا الخبر بحسب اقتناع السامع إلى ابتدائي وطلبي، وإنكاري(الهاشمي، د.ت).

2. 6.2.1 علة اختيار علامة التأنيث للمبالغة:

لاحظنا أنّ للاصقة التأنيث دلالات ومعاني كثيرة، إلاّ أنّ علماءَنا الأوائل سمّوها تجوُّزاً علامة التأنيث، من باب فكرة التغليب، فقد غلّبوا كثرة استعمالها للتأنيث على الاستعمالات الأخرى، وأطلقوا عليها علامة التأنيث(برجشستراسر، 1982)، وكنا قد أشرنا فيما مضى إلى أن خيطا دقيقاً يجمع بين فكرة التأنيث، وعلاقتها بالاستعمالات الأخرى.

بدأت ملامحُ تتبع هذا الخيط الدقيقِ، الذي يجمع بين كثير من استعمالات التاء، بقول علمائنا إنّ الجمع يُكسب الاسم تأنيثاً، لأنه يَصير في معنى الجماعة،(ابن يعيش1، د.ت)، وجاء في كتب اللغة أنّ (ملائكة) ونحوَها أُنّث للكثرة، نحو نسّابة، (الزبيدي،

1994)، ويرى بروكلمان أنَّه كثيراً ما تحمل الأسماء المذكرة الخاصَّة بالمهن نهاية التأنيث، مثل خليفة، وعلاَّمة(بروكلمان،1977) ، ويفسِّر ابن يعيش وجود التاء في نحو جمّالة-جمع جمَّال ــ ، بأن جمَّالاً على وزن فعَّال خاص بالكثرة، وهو يستخدم للصنعة التي تكثر معالجتها، نحو صرَّاف، وعوَّاج، وصاحب الصنعة ملازم لصنعته، مداوم عليها، فجَعل له البناء الدال على التكثير، فلما أرادوا جمع جمَّال ونحوه أنَّثوا لفظَهُ على إرادة الجماعة، والجماعة مؤنَّثة، وألحقوا التاء حيث أرادوا التكثير (ابن يعيش1، د.ت). وهنا يبرز السؤال: ما العلاقة بين التأنيث والجماعة؟ هل هي فكرة هذا التأنيث اللفظي في كلمة جَمَاعة؟ ما العلاقة بين فكرة التأنيث والمبالغة بالتاء في نحو نسَّابة؟.

حاول ابنُ المؤدب أن يقدِّم تعليلاً منطقياً لهذه الظاهرة، فقال: "اعلمْ أنَّ العرب تُدخل الهاء في نعت المذكر على المدح والذم، فيوجهون المدح على الداهية، والذم إلى البهيمة، فيقولون: رجل علاَّمة، نسّابة، كريمة في المدح، وفي الذم شنظيرة فَقَاقة"،(الأنباري3، 1978، 132-133، ابن المؤدب، 1407هـ) الفقاقة: أحمق هُذرة مخلط والأنثى كذلك(ابن منظور، 1994).

ويعود السؤال من جديد: لمَ عُزِيَ المدح إلى الداهية، ولم يُعزَ إلى العبقريِّ مثلاً؟.

ولِمَ عُزي الذمُّ إلى البهيمة، ولَمْ يُعزَ إلى الحَيوان مثلاً؟ ولِمَ عُزي التأنيث في نحو ملائكة إلى الجماعة ولَمْ يُعز إلى اسم الجمع، أو الرهط، أو القوم، أو العدد؟

للإجابة عن سرِّ إقحام التأنيث في فكرة المبالغة أعتقدُ أنَّ الشعوب السامية، والناطقين بالضاد منهم -يخلعون على الأنثى كثيراً من صفات القوة اللامتناهية، ويعتقدون فيها سراً عظيماً لا يجلَّى لأحد، ويظنُّون أن في الأنثى من قوى الخير والشرِّ ما يجعلها كائناً يتمتع بسمات خاصة، لا يمتلكها الذكور، وفي ذلك يقول د. إبراهيم أنيس إن اللغات السامية، حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث، تأثرت في هذا بعوامل دينية، وبأخرى مرجعها العادات والتقاليد العامة، التي جعلت الساميين في قديم الزمان يَرَون في المرأة غُموضاً وسحراً، ويَنسبون لها من القوى الخارقة، ما لم يخطر

ببال مَن جاء بعدهم، فقد نسبوا إليها كل الظواهر الطبيعية، التي خفي عليهم تفسيرها، بجامع الغموض والسحر في كليهما (أنيس2، 1966). ونحن نرى أنَّ هذه النظرة للأنثى تعدَّت الشعوب السامية إلى شعوب العالم الأخرى، وهذا يظهر في إرجاع قوى الخير والشرِّ إلى الآلهة، في أساطيرهم، فللحبِّ آلية، وللنَّار آلهةٌ، وللحرب آلهةٌ... ، حتى إنَّ المُشركين زمنَ النبيِّ محمد صلى الله عليه وسلم، عدُّوا الملائكة –وهم عباد الرحمن– إناثاً، في الآية الكريمة :﴿وَجَعلوا الملائِكَةَ الَّذين هُمْ عبادُ الرَّحْمنِ إنَاثاً﴾ (الزخرف:19)وجاء في تفسيرها: "سألهم الرسولُ عليه السلام: ما يُدريكم أنَّها إناثاً؟ فقالوا: سمعنا ذلك من آبائنا"، (الأندلسي، 1992، 9/365). ولمَّا كانت الأنثى موئلاً لكلِّ القوى العظيمة في العقليَّة العربية، انعكس هذا على اللغة، بوصفها ظاهرة اجتماعيَّة، فصارت تجنح إلى تأنيث كل ما فيه مبالغة، أو تكثير، إذا وصل الغاية في العظم والتهويل.

2. 3.1 المبالغة والتكثير في النون اللاصقة:

تُعدُّ النون واحدةً من أحرف الزيادة، التي تلحق الكَلِم، فتؤدي، إلى تغيير في المعنى الصرفيِّ، ومن ثم تغيير في الدلالة المعجمية، ومعروفٌ أنَّ تفاعل الجذور الأساسية والحركات وحروف الزيادة، هو المسؤول عن تشكيل المعاني الصرفية المختلفة.

وأصل حروف الزيادة هو حروف المد واللين، التي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنَّها أخفُّ الحروف، إذ كانت أوسَعَها مخرجاً، وأقلَّها كلفة، فأمَّا قول النُحاة إنَّ الياء والواو ثقيلتان، فهذا الثقل بالمقارنة مع الألف، وأمَّا بالنسبة إلى غير الألف فهما خفيفتان، وأيضاً فإنَّ حروف المد مأنوس بزيادتها، فكلُّ كلمة لا تخلو منها أو من بعضها، لأنَّ الكلِم في العربية يجب أنْ يكون في كل كلمة منها، حركةٌ طويلة أو قصيرة.

وكان لصوت النون خصوصيّة في الزيادة، لما تتمتّع به من خصائص وصفات، جعلها تقترب من أصوات العلة الكثيرة الدوران في اللغة.(السامرائي، إبراهيم 1961)، وقد شبّهوا النون بأصوات اللين من عدة جوانب هي(الأنباري2، 1993):

أ- الغنّة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين.

ب- اجتماع النون مع أصوات اللين ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من نحو: شَرَنْبث وشُرابِث، (سيبويه،1966) بمعنى الغليظ القبيح. (الزبيدي، 1994).

ج- تُحذف كحذفهن، وذلك من نحو لم يكُ وأصلها لم يكن.

د ـ جعلوا النون علامةَ الرفع في الأفعال الخمسة، كما كانت الحركاتُ علامةَ إعراب الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

ولمّا كان هذا الفصل يناقش النون اللاصقة التي تدخل على الكلمة، فتحدث فيها فكرة المبالغة والتزيُّد من نحو عَنْبس، حيث أدّت النون إلى فكرة زيادة العبوس، فسوف أعرض فيه لأشهر استخدامات النون اللاصقة في السطور القادمة :

2. 1.3.1 أشهر استخدامات النون اللاصقة:

تكثر زيادة النون في الصرف العربي، (سيبويه، 1966، أنيس1، 1992)، وحين تُزاد يتغير المعنى، ولعلّي أوجز أشهر استخدامها في ما يلي، (سيبويه، 1966، الأنباري2، 1993، ابن عصفور، 1979):

1. للمضارعة في الأفعال نحو نقوم.
2. للمطاوعة في الأفعال نحو وزن انْفَعَل0
3. في التثنية نحو رجلان.
4. في جمع المذكر السالم نحو الزيدون.
5. في رفع الأفعال الخمسة نحو يذهبان.
6. في توكيد الفعل نحو اذهبَنْ، واذهبَنَّ يا فتى.
7. لوقاية الفعل نحو أعطني.

8. التنوين: وهو نون ساكنة نحو رجلٌ.

9. في جمع التكسير نحو قضبان.

10. نون النسوة: اذهبنَ.

11. النون الزائدة لدلالة المبالغة نحو ناقة حَلْبانَة، والألف والنون للمبالغة.

والذي يُمكن أن أشيرَ إليه، بعد استعراض أشهرِ استخدامات النون اللاصقة، هو أنَّ هذه اللاصقة تكثر في البنى الصرفية، وتكثر في مفردات المعجم العربي، ولذا فهي تُعَدُّ بعد اللامِ من أكثر الحروف العربية شيوعاً، (سيبويه، 1969، أنيس1، 1992)، وتالياً أعرض لدراسة النون الزائدة لدلالة المبالغة.

2. 2.3.1 النون الزائدة لدلالة المبالغة:

تلحق النون اللاصقة الكلمَ العربيَّ لتؤديَ معنى المبالغة، وتكثير المعنى، وتثبيته في نفس السامع، فإذا قيل رجل أُلْعُبَان، فالمعنى حتماً يختلف عن رجل لَعِبٍ، وهُذْرُبان يختلف عن هَذِرٍ، وبَيِّحان يختلف عن بائح، ... وهكذا فإن للنون مع ما يلحقها من أصوات أخرى دلالةً خاصة، تُعطي فكرة المبالغة وتكثير المعنى، أكثرَ ما كانت تدلُ عليه الكلمة مجرَّدةً من هذه اللاصقة، وقد وجدنا أنَّ المعاجم وكتب الصرف أشارت إلى أثر هذه اللاصقة، قال الزَّبيدي في (حَلْبانَة)، إنَّ النون والألف زيدتا للمبالغة.(الزبيدي، 1994) .

وقال ابن يعيش: يقال "أسد عَفَرْنَى، وإنّما سمي بذلك لشدته، والنون والألف زيدتا للإلحاق(ابن يعيش1، د.ت)، وجاء في كتب الصرف أن "تَدَهْقَ" و "تَشَيَّط" ليس في قوة تَدَهْقَنَ وتَشَيطَن، (ابن عصفور، 1979) ، وهذا يُظهر أثر النون في الكلم.

2. 3.3.1 مواضع زيادة النون الدالة على المبالغة:

بعد استقرائنا لكتب اللغة والمعاجم العربية، وجدنا أنَّ النون الدالة على المبالغة تأتي أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً وسادساً وسابعاً، وقد جعلتها في قسمين:

الأول: ما تزاد فيه أولاً.

الثاني: ما تزاد فيه حشواً و أخيراً .

القسم الأول: ما تزاد فيه أولاً:

أشارت كتب اللغة إلى أنّ النون تزاد أولاً من نحو نِفْرِجَة ونِفْرَاجاء ونِفْرِج بمعنى مَن ينكشف في الحرب، وبمعانٍ أخرى، (الزَّبيدي، 1994) ، ومن نحو نَخاريب بمعنى الخُروق والثقوب، وفعلُها نَخْرَب، ومن نحو نَفاطِير وهي البُثور في الوجه، ومن نحو نَباذِير من البَذر، ومن نحو بعض الصفات على وزن إنفعلّ بهمزة قطع، ومنها "إنقحل"(الاستراباذي،1982) بمعنى الشيخ اليائس، مأخوذ من القحل، ومنها إنزهو وإنفخر.

وقبل دراسة هذه الكلمات يستوجب علينا أن نشير إلى قضيتين:

الأولى: قلَّة الكلمات التي بدأت بالنون اللاصقة في اللغة العربية.

الثانية: أنّ هذه الكلمات ظلّت مثارَ خلاف عند العلماء، فمنهم من أثبت زيادة النون فيها، ومنهم من أنكر هذه الزيادة، وجعل النون أصليَّة في هذه الكلمات، وردَّها إلى أصول رباعية، وهذان هما السببان اللذان جعلاني أعدُّ زيادة النون أولاً في قسم خاص، وبقية مواضع زيادة النون في قسم آخر.

2. 4.3.1 دراسة زيادة النون أولاً للمبالغة:

ذكرتُ أنّ الكلمات المبدوءة بنون زائدة للمبالغة تُعدُّ قليلة، وأنّ من التصريفيين من يُنكر زيادة النون أولاً، ولمَّا كانت زيادتها مُطَّردة مع الفعل المضارع المسنَد إلى جماعة المتكلمين من نحو "نذهب"، فقد قلَّت زيادتها في الأسماء، فكانت زيادتها أولاً في الفعل سمة خاصة للأفعال، وما جاء في الأسماء فيمكن تخريجه على النحو الآتي:

نِفْرِج وَنِفْرِجَة ونِفْرَاج ونِفْرِيج: كلُّها تدلُّ على معنى سلبي، من نحو: الجبان الضعيف الذي لا جلادة له ولا حزم، والمكثار المهذار، وواضح أنّ هذه المعاني جميعاً تحمل فكرة المبالغة والتهويل، والتزيُّد في الذمِّ. (الزبيدي، 1994، 503/3، مادة نفرج).

وأرى أنّ هذه النون ليست زائدة للتوكيد، وأنّ تفسيرها يُردُّ إلى واحد ممَّا يلي:

الأول: قد تكون هذه الكلمة رباعية الأصل، وفعلها نَفْرَج على وزن فَعْلَل، وعليه فلا زيادة فيها، وقد وجدت أنَّ ابن عصفور يَعُدُّها من مادة نَفْرَجَ، فالنون أصليَّة، وقد خطَّأ مَن يَعُدُّها زائدة، (ابن عصفور، 1979)، وفي معجم لسان العرب جعلها ابن منظور في مادة "نَفْرج"، (ابن منظور، 2،382/1994) مرَّة، ومرة جعلها في مادة "فَرَجَ"(ابن منظور، 382/1994) ولم يعلِّق شيئاً. فإذا جئنا إلى الزَّبيدي وجدناه يجعلها مرَّة في مادة "نفرج"، وذكر آراء العلماء فيها من حيث الزيادة والأصالة، ثم قال والصواب أنَّها أصليَّة، (الزبيدي، 1994، 503/3، مادة نفرج)، ومرَّة يجعلها في مادة "فرج"(الزبيدي، 1994، 503/3، مادة نفرج)، ومِن علماء اللغة من يعدها زائدة على الجذور الأساسية. (ابن جني2، 1993).

الثاني: قد يكون أصل نِفْرِجة وأخواتها بالتاء، وليس بالنون، وأنَّ ما ورد بالنون ما هو إلا تصحيف، ويعضدني في ذلك أنَّ هذه الكلمات وردت بالنون "نفرجة" ووردت بالتاء "تِفْرِجة"(ابن جني2، 1993، الزبيدي، 1994، 354/3، مادة نفر) ، وعليه فإن التاء هي الزائدة.

الثالث: قد تكون كلمة "تِفْرِجة" وأخواتها، بمعنى من يصبح محطَّ أنظار الناس، وكلمة "يتفرَّج" تُستخدم بالعاميَّة بمعنى مَنْ يتسلَّى ويطْرح همومه حين يشاهد "التَّفْرِجة" وعليه فقد تكون هذه الكلمات تعود إلى أصول عاميَّة، أو أصول غير عربيَّة، وقد وجدتُ في المعاجم أن نَمْذج ونَموْذج، ونِبْرِيج صفة للكبش، ونَبَهْرَج هو الزيِّف الرديء، وهو مُعرَّب "نَبَهْره"، والنون فيه علامة النفي الزبيدي، 1994، 494/3، مادة نبهرج) ، وتعود كلُّها إلى أصول فارسيَّة، وعليه فإنَّ نَفْرج وأخواتها، ليس ببعيد أن تعودَ بتاريخها إلى أصول غير عربية، وفي المعاجم عشرات الكلمات التي تقترب من جذور (نفرج) وكلُّها يعود إلى أصول فارسيَّة. ويصعب أن نُسلِّم بأنَّها عربية الأصول، لعدم اتفاق العلماء على زيادة النون أولاً، ويصعب أن نُسلم أيضاً بأنَّ عائلة هذه الكلمات عربية تعود إلى جذور رباعية، على الاعتقاد بأصالة النون، وكأنَّ النون أصبحت –إنْ سلَّمْنا بأنها عربية– علامة للرباعي في اللغة.

فإذا جئنا إلى كلمة نَخَاريب وجدنا أنَّها تستخدم في المعاجم على النحو الآتي:

نَخْربَ القادحُ الشجرة إذا ثقبها، والنَّخاريب الخروق والثقوب، وقد قيل إنَّها رباعية (الزبيدي، 1994، 457/1، مادة نخرب، ابن منظور، 1994، 753/1، مادة نخرب) ، وقد علَّق ابن منظور بقولــه: إنَّ ابن جني عدَّها ثلاثية من مادة الخراب، (ابن منظور، 1994، 753/1، مادة نخرب) ، في حين أنَّ معجم مقاييس اللغة لابن فارس أغفل هذه المادة، وكان مُتوقَّعاً أن يأتيَ بها منحوتةً من "نَخِر" و"خَرِب"، لمّا لهاتين المادتين من صلة في المعنى بمادة نخاريب، وكانت إحالة ابن منظور على ابن جني مُنطلقاً لتبيان موقف ابن جني، فهو يرى أنَّ النون من نخاريب زائدة، وأصله من الخراب، وذكر معها نفاطير ونباذير. (ابن جني2، 1993).

وبعد الرجوع إلى كتب الصَّرف يُمكن أنْ أشير إلى غرابة رأي ابن جني القاطع بزيادة النون من نخاريب وأخواتها، فزيادة النون أولاً لم تجد قبولاً عند كثير من العلماء، والذي أميل إليه أنَّ كلمة نخاريب منحوتة، فالأصل اللغوي لها من الفعلان "نخِر" و "خرِب"،حيث أخذت من الفعل الأول صوتَ النون وصوت الخاء، وأخذت من الفعل الثاني صوت الراء وصوت الباء، فتشكَّل فعل رباعي "نَخْرب" دالاً على تكثير ومبالغة، من حاصل المفهوم من فعلين، هما "خَرِب" و "نَخِر"، ومنه تشكَّل المضارع يُنَخْرب، واسم الفاعل مُنَخْرِب، وهكذا فإنَّ النحت هنا ساهم في ما أرى بتشكيل مفردات جديدة، بمعان جديدة من المادة الأصلية التي شكَّلت النحت، لكنَّها تختلف عنها، لأنها أصبحت مزيجاً من فعلين مختلفين.

وإذا جئنا إلى كلمة "تفاطير" وهي بمعنى أوَّل نبات الوسمي، نجد أنَّ الزَّبيدي أشار مرة إلى أنَّها من الرباعي، وعليه فالنون أصلية، وذكر رأياً بأنَّها من الثلاثي، وعليه فمادتها يجيب أنْ تكون "فطر" لأنَّ النون زائدة(الزبيدي، 1994، 550/7، مادة نفطر،عمايرة ، إسماعيل، 3، 1993، 52) ، ولذا فقد وردت أيضاً في التاج تحت مادة، (فطر) وقال إنَّها تقال بالتاء تفاطير وبالنون نفاطير، وإنَّ من معانيها البَثْر على وجه الغلام ابن منظور، 1994، 352/7، مادة فطر) ، وأوردها ابن منظور تحت مادة

"نفطر"، (ابن منظور، 1994، 227/5، مادة نفطر) وذكر أنَّها بمعنى أول النبات، وبمعنى البثر، فأوّلُ البثر مأخوذ من أول النبات، ثم إنَّه ذكرها في "قطر" على أنَّ النون زائدة ، (ابن منظور، 1994، 56/5 مادة قطر)، لكنَّ صاحب مقاييس اللغة أغفلها.

والذي أراه أنَّ النون في نفاطير أصليَّة، وإذا كانت بمعنى البثر، فأنا أرى أنَّها مأخوذة من "النفطة" وهي بَثْرة مَلأى بالماء في وجه الغلام، بين الجلد واللحم، (ابن منظور، 1994، 417/7، مادة نفط) ، وكذا وردت "النفطة" بالمعنى نفسه في تاج العروس، (الزبيدي، 1994، 432/10، مادة نفط) ، ومن الجدير ذكره أنَّها مستخدمة في اللهجة المحلية بالمعنى نفسه، وعليه فإن النون في نفطة وفي نفاطير أصلية، وليست من الحروف الزائدة.

فإذا جئنا إلى كلمة "تَباذير" وجدنا أنَّ ابن جني في المنهج نفسه، وهو أنَّ النون زائدة فأصلها البذر، (ابن جني2، 1993)، وأنَّ ابن منظور ذكر "النَّبْذَرَة" بمعنى تفريق المال في غير حقِّه، وقد جعلها في مادة "بذر"، (ابن منظور، 1994، 4/5، مادة بذر)، وفي معجم تاج العروس وردت تحت مادة نبذرة وقال: <<النَّبْذرة على فَعْلَلَة أهمله الجوهريُّ وصاحبُ اللسان، وهي التبذير للمال في غير حقه، والنون أصليَّة، لأنَّها في أوَّل الكلمة لا تزاد إلا بثبت، أو النون زائدة، فوزنه إذن فَعْلَلَة>>(الزبيدي، 1994، 7/ 53، مادة نبذر).

وواضح أنَّ العلماء لم يُعطوا الرأي القاطع، بل ظَلُّوا بين فكرة الزيادة، وفكرة الأصالة لصعوبة القبول بزيادة النون من جهة، ولصعوبة التسليم بأنَّ هذه المواد المبدوءة بنون كلها تعود إلى أصول غير ثلاثية لمجرَّد ظهور هذه النون.

والذي أراه أنَّ النون ليست زائدة للمبالغة، في هذه الكلمة، فإذا أعملنا الفكر فيها، وجدنا أنَّه من الممكن أنْ تكون "النبذرة" منحوتة من "نَبَذَ" و"بذر"، فقدَّم الفعل الأولُ صوتي النون والباء، وقدم الفعل الثاني صوتي الذال والراء، فأصبح الفعل نبْذَرَ" على وزن فَعْلَلَ الذي مصدره نبذرة على وزن فَعْلَلَة، وليس ببعيد أن تكون النبذرة مُصحَّفة

عن التّبْذرة، وعليه فقد يكون فعلها بذّر مضعفاً، ومصدره كما هو معروف "تفعيل" وهو قياسي، وتفعلة أي تبذرة، وهو مسموع لكنّه كثير في اللغة. (الاستراباذي، 1982).

فإذا جئنا إلى الكلمات من نحو إنقحل، وإنزهو، وإنفخر،بهمزة القطع، وجدنا أنَّ العلماء مختلفون فيها أيضاً، إذ لم يذكر سيبويه منها سوى إنقحل لا غير، (سيبويه، 1966) ، فإذا جئنا إلى المعاجم وجدنا أنَّ ابن منظور يذكر إنقحل تحت مادة (قَحَلَ)، (ابن منظور، 1994، 553/11، مادة قحل)، والواضح –وإنْ لم ينص صراحة – أنَّ الهمزة والنون زائدتان، وكذا ذكرها الزبيدي تحت مادة قحل(الزبيدي، 1994 611/15، مادة قحل).

والذي أراه أنَّ الكلمات من نحو إنقحل، وإنزهو، وإنفخر...بهمزات القطع هذه، إن صحَّت عربيتها، فهي صفات قليلة جداً بل نادرة، فمعظم كتب الصرف أغفلتها، وأغفلت وزنها، وعليه فإنَّ الهمزة والنون حادثتان على الجذر الأساسي لإفادة التكثير، ولبيان أن الصفة ملازمة لصاحبها، لكنَّها تبقى من باب الشاذّ أو النادر الذي لا قياس عليه، ولا يُشكّل ظاهرة لغوية بارزة، لأنني أعتقد أنَّ النون لا تزاد أوّلاً في الأسماء العربية، بلْهَ إنَّ النون تبقى سمة للفعل في أوله، من نحو المضارع المسند إلى جماعة المتكلمين، "نفعلُ"، ومن نحو الماضي الثلاثي المزيد بحرفين "انفَعَل"، ويستلزم هذا أن تَدْخل الهمزة والنون في مصدره ومشتقاته، وهذا الموطن الوحيد الذي يُسلِّم به الصرفيون بزيادة حرفين في أوّل الأسماء، وهو قولهم: لا يجوز أنْ تقع في أوّل الأسماء زيادتان إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو "مُنطلق" و "انطلاق". (الثمانيني، 1999)

القسم الثاني: ما تزاد فيه النون حشواً وآخراً:

يتناول هذا القسم زيادة النون في الأسماء إذا وقعتْ حشواً وآخراً، وإنَّما جعلتُه كلَّه في قسم واحد، لأنَّه لا يُشكّل خلافاً بين التصريفيين.

وقد وجدتُ أنَّ هذا القسم، يختلف عن القسم الأول، في كثرة الكلمات المزيدة ثانياً وثالثاً...، بينما كانت الكلمات المزيدة أولاً قليلة جداً بل نادرة، ووجدتُ أيضاً أنَّ هذا القسم يمكن أن يُقسم إلى قسمين. هكذا:

القسم الأول: ما زيدت فيه نون واحدة للمبالغة من نحو خِلَفْنة للكثير الخلاف، وجَلَنْدَى للفاجر الذي يتبع الفجور. (الزبيدي، 1994، 396/4، مادة جلد).

القسم الثاني: ما زيدت فيه نونان ثنتان من نحو: سِمْعَنَّة ونِظْرَنَّة.

القسم الأول: ما زيدت فيه نون واحدة:

كثيرة هي الأسماء التي تحمل دلالة المبالغة والتكثير بسبب زيادة النون فيها، وقد وجدتُ أنَّها تُزاد في مواضع مختلفة على النحو الآتي:

- تزاد ثانية من نحو:

1- كُنْبُت وكُنابت للبخيل المتقبِّض. (الزبيدي، 1994، 122/3، مادة كبت).

2- خُنْبُث: مبالغة في الخبيث. (الزبيدي، 1994، 205/3، مادة خبث) .

- وتزاد ثالثة من نحو:

1-عُقاب قَعَنْباة وعَقَنْباة، (الزبيدي، 1994، 235/2، مادة عقب).

2- جَحَنْفل: عظيم الجحفلة. (ابن عصفور، 1979)

- وتزاد رابعة من نحو:

1-رَعْشَن: لكثير الارتعاش. (ابن السراج، 1985، الخويسكي 1984، 179).

2 - عِرَضْنَة: لكثير التعرض بالباطل، (الزبيدي، 1994، 97/10، مادة عرض)، ويقال: رجل عِرَضْن وامرأة عِرَضْنة.

- وتزاد خامسة من نحو:

1-غَضْبان.

2- فَلَتان: سريع إلى الشر(الزبيدي، 1994، 102/3، مادة فلت)

- وتزاد سادسة من نحو:

1-عُقْرُبان: لتأكيد التذكير. (الزبيدي، 1994، 258/2، مادة عقرب)

2- مَكْذَبان: لكثير الكذب. (الزبيدي، 1994، 358/2، مادة كذب).

-وتزاد سابعة من نحو:

1-كَذُبْذُبان. (الزبيدي، 1994، 358/2، مادة كذب).

2- جارية أُمْلُودانيّة: شَطْبة رطبة(الزبيدي، 1994، 262/5، مادة ملد).

ومن يدرس هذه الكلمات المزيدة بالنون في المعاجم، يجد أنها تحمل دلالة خاصة تزيد على دلالتها في ما لو جُرّدت منها النون، مما يجعلنا نقول إنّ النون مِنْ أدوات المبالغة، التي تُحمِّل الكلمةَ فكرة التهويل والتزيُد.

وإذا كانت زيادة النون"ثانياً"... إلى"سادساً" لا تثير خلافاً بين العلماء، فإنّ زيادتها سابعاً، للمبالغة، لا يقول بها أحد بحدود ما أعلم سوى الزّبيدي، وقد قال الثمانيني في شرح التصريف إنّ غاية زيادة النون أنْ تقع سادسة، (الثمانيني، 1999) ، لكنّ ابن جني يرى أنّها تقع سابعة، وذكر أمثلة من نحو عَبَيْثُران(ابن جني2، 1993) ، والملاحظ أنّ الكلمات التي أوردها ابن جني ليست صفات، ولذا فهي لا تحمل فكرة المبالغة، وعليه، فالمعتقد أنّ النون نادراً ما تقع سابعة في نحو كُذُبْذبان، لكنّها في نحو أملودانيّة جاءت للنسب. وهي كلمات قليلة جداً.

والملاحظ أنّ النون، هي الحرف الصامت الذي أدّى فكرة المبالغة، بعد تفاعله مع الجذور الأساسية والحركات، ليشكل بنية جديدة، تَحْمل حرفاً طارئاً، وهذه البنية الجديدة، بحرفها الطارئ، تدلُّ على معنى جديد فيه مبالغة وتهويل، فعلى سبيل المثال: لو درسنا مادة "الجَحْفل" في المعجم لوجدنا أنّها بمعنى: العريض الجبين، والجحنفل: بزيادة النون: الغليظ، وهو أيضاً الغليظ الشفتين، (ابن منظور، 1994، 103/11، مادة جحفل) ، ويرى ابنُ عصفورٍ أنّ الجحفل: الجيش الكثير، والجَحَنْفل: العظيم الجحفلة. ويرى الزبيدي أنّ الجحفلة(ابن عصفور، 1979،) بمنزلة الشِّفة للخيل، كالشفة للإنسان، ويصاغ منه جَحَنْفل صفة للإنسان الغليظ الشفة (الزبيدي، 1994، 100/14، مادة جحفل).(لكنْ يرى سيبويه أنّ الجحنفل العظيم وهو جمع جحفل(سيبويه،4،1966/ 323).

ولمّا كانت زيادة هذه النون تقوية للفظة، فقد أدّت إلى قوّة المعنى، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "قوّةُ اللفظ مؤذنة بقوّةِ المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعاني". (ابن يعيش ا، د.ت، 43/9).

القسم الثاني: ما زيدت فيه نونان ثنتان للمبالغة:

يَدرس هذا القسمُ الكلماتِ التي زيدت فيها نونان ثنتان للمبالغة من نحو: سُمْعُنَّه ونُظْرُنَّة بضم الأول والثالث و سِمْعِنَّه ونِظْرِنَّة بكسر الأول والثالث، كما وردت في المعاجم : وهي التي إذا تسمَّعت أو تنظَّرت فلم ترَ شيئاً تظنته تظنِّياً وأنْشَدَ:

إنَّ لنا لَكَنَّهْ

مِعنَّةً مِفَنَّهْ

سِمْعِنَّة نِظرِنَّة

كالريح حول القِنةْ

إلاّ تَرَهْ تَظَنَّه. (الزبيدي، 1994، 11/ 225، مادة سمع)0

والقُرْصُنَّة: نعت من القرص، وهو القبض بالإصبعين حتى يؤلم (الزبيدي، 1994، 332/9، مادة قرص).

والمعتقد أنَّ هذه النون الثقيلة في سُمْعُنَّة، أصلها النون الخفيفة، حيث زيدت النون اللاصقة على الجذر الأساسي. (س. م. ع)، ومع تفاعل الحركات، لتشكيل الصيغ الصرفية الدالة على المبالغة، أصبحت "سِمْعِن" بنون واحدة خفيفة، ومن نحو ما كثر في لغة العرب: عِرَضْن وخِلَفْنة، ورَعْشن، وضَيفن، (سيبويه، 1966) ، لكنَّ تشديد النون آتٍ من الحالة الانفعالية لدى المتكلم، فلما كان منفعلاً في تثبيت فكرة التسمع، وجاهداً إلى توكيدها وتثبيتها بما لا يدع مجالاً للشكِّ، عمد إلى تشديد النون بصوته، لكي يَكُون أكثر إسماعاً ولفتاً للنظر، فكان هذا التشديد بالضغط على النون، ولمّا كانت النون من الأصوات التي تُشْبه أصوات اللين في وضوحها السمعي، جعلها الدارسون في مجموعة الأصوات القطعية، وهي أصوات اللين، والميم واللام والنون، إذن فالضغط على النون الخفيفة في نحو سِمْعِنَّة، ولّد النون المشددة في سِمْعِنَّة، وهذا يرجع أساساً إلى عوامل

نفسيَّة، قوامها التعبير عن درجة التأثر والانفعال، أو الرغبة في التركيز أو جذب الاهتمام، وما إلى ذلك، وسوف أوضِّحها بالمخطط الآتي:

الأصل سمعن نحو رَعْشَن وضَيفَن	الحالة النفسية جعلت المتكلم يضغط على النون، فولَّد نونا جديدة :
Sim <in	سمعنً
وقد زيدت النون لتعطي دلالة صفة التسمع.	Sim<inn
	ويلاحظ زيادة نون ثانية فأصبح المقطع مُغلقاً بصامتين مجتلبين.

ولمَّا كانت النون تمتاز بأنها يجري معها النفس، بسبب الغُنَّة التي تجري في الخيشوم، فإنَّ المتكلم اجتلب الفتحة القصيرة والهاء من أجل إقفال المقطع بصامت واحد، أو قلْ: إقفال الغنة لخيشومية فأصبحت سمِعنَة، أي أنَّ النون الخيشومية أصبحت موضع تصويت ولذا ألزموها الهاء في الوقف، (سيبويه، 1966، السعران، 1962)، تصبح تاء في الوصل، والعرب كثيراً ما يلحقون الهاء في الوقف(سيبويه، 1966)، وسوف أوضح ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

درجة التأثر والتركيز عند المتكلم أدَّت إلى توليد نون جديدة، أي بسبب النبر على المقطع الأخير: سمعنً	الغنة الخيشومية التي تُسمع مع النون، أدَّت إلى اجتلاب فتحة قصيرة ثم هاء السكت، من أجل إقفال الغنة بصامت فأصبحت سمعنَّهْ .
Sim<inn	Sim<innah
حيث يلاحظ أنَّ المقطع الأخير المنبور أصبح مغلقاً بصامتين.	حيث يلاحظ أنَّ المقطع الأخير هنا أقفل بصامت واحد.

وليس ببعيد في ما أرى، أنْ تكون الفتحة المجتلَبةُ بعد النون، هي الفتحةَ نفسَها المجتلَبَةَ في صيغ المبالغة على وزن "فَعَّالة" للمذكَّر، من منظور أنّ هذه الفتحة هي عَلَمُ التأنيث، والتأنيث يُجلب في ما أرى من أجل زيادة المبالغة وهذا ما وضحناه في فصل سابق.

العلَّة في اختيار النون بعينها:

ذكرتُ أنّ النون من أكثر حروف الزيادة استخداماً، وتزاد في الأفعال وفي الأسماء، (سيبويه، 1966) ، فهي مِن أكثر الحروف العربية دوراناً، ويعرض لها من الظواهر اللغوية ما لا يشاركها فيه غيرها، لسرعة تأثرها بما يجاورها ولوضوحها السمعي، ولأنها بعد اللام، من أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً(سيبويه، 1966) ، ولأنَّها تتمتع بخصائصَ صوتيَّةٍ جعلتْها مناسبةً للزيادة.

2. 4.3.1 ميزات صوت النون:

مخرج النون من الخياشيم على حد ما يقول سيبويه، وهي صوت مجهور، ومن حيث الشدة والرخاوة هي صوت شديد ، إلا أنَّها يجري معها الصوت، بسبب الغنة التي تسمع أثناء نطقها، فإنَّما يَخْرج الصوت من الأنف، في حين يكون اللسان لازماً لموضع الحرف(سيبويه، 1966) ، وهذه السمات ذَكَرَها سيبويه، ووضَّحها ابن يعيش بقولـــه إنَّ النون من الأصوات التي بين الشديدة والرخوة، وهي شديدة في الأصل وإنَّما يجري النفس معها لاستعانتها بصوت الخياشيم لما فيها من الغنة. (ابن يعيش I، د.ت).

ومن ميزات النون أنَّها تُعد (ألوفونين) اثنين فهي من أصوات أصول المعجم التسعة والعشرين على ما هو مشهور، وهي من الأصوات الستة التي تلحق أصوات المعجم ، وهي النون الخفيفة، ويقال الخفيَة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. (ابن يعيش I، د.ت).

لقد توصل المحدثون إلى أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً، وأقربُها إلى طبيعة أصوات اللين، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها أشباه

أصوات اللين، ومن المُمكن أنْ تُعدَّ حلقةً وسطى بين الأصوات الصامتة وأصوات اللين، ففيها من صفات الأصوات الصامتة، أن مجرى النفس معها تعترضه بعض الحوائل، وفيها من صفات أصوات اللين، أنَّها لا يكاد يُسمع لها أيُّ نوع من الحفيف، وأنَّها أكثرُ وضوحاً في السمع، فهي تكاد تشبه أصوات اللين في هذه الصفة. (أنيس1، 1992).

ولعلَّ هذه الصفات جعلتْها من أحرف الزيادة المتميِّزة، الكثيرة الدوران، ولعلَّ الغُنَّة فيها كانت من أهمِّ الأسباب التي جعلته،أكثر مناسبة للتوكيد والمبالغة في المعنى، (السامرائي إبراهيم 1961)، ولعل من المناسب هنا ، أن أشير بأن هذه النون اختيرت من بين جميع الأصوات، لتأدية معنى التوكيد والمبالغة في الفعل من نحو اذهبنَّ،و والله لتذهبنَّ،و اختيرت للمبالغة والتوكيد في الأسماء على ما بيناه، بلْهَ إن من العرب من يُلحقها لتوكيد اسم الفاعل على نحو ما يُؤكِّد الفعل فيقول: أقائلنَّ؟ (ابن جني2، 1993، البغدادي، د.ت)، ولعلَّ هذا الإصرارَ على هذه اللاصقة في فكرة التوكيد والمبالغة لم يأتِ عبثاً، فالغنَّة فيها، التي تكاد تشبه صوت اللين في الطول، جعلتها مناسبة للنبر الذي وقع عليه،ا فيعطِي السامع إشارة لمزيد من الانتباه، ويعطيه تصوراً خاصَّاً عن مدى انفعال المتكلم، ورغبته في التوكيد والمبالغة، وجعلتْها ذات وقع محبب إلى الأسماع، ولعلَّ هذا يفسر أيضاً كثرة دورانها في فواصل القرآن الكريم، (الشايب، 1988)، وكلُّ هذه الصفات جعلتْها لاصقةً متميزة تلحق بالكلم لتأدية أغراض نحويَّة وصرفيَّة متعددة.

2. 4.1 الميم اللاصقة للمبالغة والتكثير:

تُعدّ الميم واحدة من أحرف الزيادة الرئيسة في اللغة العربية، فهي أحد الأحرف التي يجمعها ما اصطلحوا عليه من أحرف "سألتمونيها"، وهي تدخل على الأفعال، وتدخل على الأسماء فتُحدث بالتفاعل مع الجذور الرئيسية والحركات، اختلافاً في بنية الكلم، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في المعنى الذي كان مفهوماً قبل دخول هذه اللاصقة، وإذا كانت هذه اللاصقة كثيراً ما تَدْخل على الأسماء، فإنَّها تدخل على الأفعال أيضاً، لكنَّ دخولها على الأفعال يُعدُّ قليلاً إذا ما قيس بدخولها على الأسماء.

وإذا ما كانت النون – على نحو ما بيَّنا في الفصل السابق – لها خصوصيَّة، تجعلها كثيرة الدوران في اللغة، لشَبهها بأصوات اللين، فإنَّ الميم أيضاً تُعدُّ من حروف الزيادة التي يكثر استخدامها في الصرف العربي، وفي المعجم العربيِّ كذلك، وذلك لما لها من خصوصيَّة أيضاً في الصفات، تجعلها قريبة من صوت النون، ومن أصوات اللين كذلك، وهذا الشبه بين الميم والنون جعلهما يتواليان في السجع، وفي الفاصلة القرآنية، دون أن يختلَّ النَّغم، نحو قول الله عزَّ وجلَّ:**﴿ن، والقَلَمِ ومَا يَسْطُرُون، مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمجْنُونٍ ﴾(القلم:1-3)** وأعطاهما مكانة خاصَّة في البُنى الصرفيَّة، (عبد التواب، 1995)، لتشكيل دلالات معجمية خاصَّة، ويُمْكن أنْ نذكر جوانب شَبه الميم بالنون على النحو الآتي:

أ- الغنَّة التي في الميم كالغنة التي في النون.

ب- كلاهمامن الأصوات المائعة، وهي الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة. (أنيس، 1992، عبدالتواب، 1995).

ج- كلاهما من الأصوات المتميِّزة بدرجة عالية من السهولة والتمكُّن، (أنيس1، 1992، فالنون مُتمكِّنة آخراً في الجمع على فِعْلان وفُعْلان، وفي المصدر "فَعَلان"، والميم مُتمكِّنة في أوَّل اسم المفعول، وفي أول اسم الفاعل من غير الثلاثي. (سيبويه، 1966).

وإذا كان هذا الفصل يناقِش لاصقة الميم التي تدخل على الكلمة فتحدث فيها معنى المبالغة والتزيد من نحو "زُرُقُم" إذا اشتدت زرقة العين، (الزبيدي، 1994، 13/ 190، مادة زرق)، فإنَّ للميم استخداماتٍ شهيرةً، أذكر منها ما يلي:

1. تَطَّرد زيادتها في تشكيل كثير من البنى الصرفيَّة، من نحو اسم المفعول، واسم الفاعل من غير الثلاثي، واسم الآلة واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي.
2. تزاد في الضمائر نحو: أنتما، أنتم، وهي علامة تجاوز الواحد. (ابن جني2، 1993).

3. تزاد في الأفعال زيادةً شاذَّةً نحو: تَمَسْكن الرجل، وتَمَدْرع، تمولى علينا ؛ أي تعاظم، ومَرْحَبَك الله ومَسْهَلَك... (ابن جني2، 1993)' وبعضُ العلماء يعُدُّون هذه الزيادة من قَبيل الغلط، فكأنَّ العرب اشتقُّوا هذه الكلمات من لفظ الاسم، كما اشتقوا الجُمل ؛ فتَمَسْكَنَ مشتقَّة من الاسم مِسكين، كما أنَّ "سَبْحَلَ" على سبيل المثال مُشتقَّة من قولك سبحان الله. (ابن يعيش1، د.ت، 152/9).
4. تزاد في نداء لفظ الجلالة إذا حُذف حرف النداء نحو اللهمَّ.
5. تبدل من الواو في نحو: فم وأصلها " فَوه" .
6. تُبدل من النون في الإدغام من نحو: "عمبر" في قولك "عنبر".
7. تدغم النون في الميم في نحو: قولك ممَّعك في قولك: منْ معك.
8. تبدل من الباء في قولهم: ما زلت راتماً على هذا، (ابن جني2، 1993، 424/1)' أي راتباً، وقُربُ المخرج هو الذي أدَّى إلى هذا الإبدال.
9. وتُبدل من النون في نحو قول رؤبة :

يا هالَ ذاتَ المنطقِ التَّمْتامِ وكفكِ المخضَّبِ البنامِ

أراد البنان، (ابن جني2، 1993، 424/1)، وسبب ذلك الغنة التي في النون وفي الميم.
10. تزاد الميم للدلالة على معنى المبالغة والتكثير في نحو: بُلْعوم، وهو مأخوذ من بلَع، وزيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة، (ابن فارس،1366هـ، 329/1، مادة بلع).

والملحوظ من استخدامات الميم أنَّها تكثر في دخولها على الأسماء، وتقِلُّ في دخولها على الأفعال، حيث تشير كتب اللغة إلى أنَّ الميم من زيادات الاسم، فهي مُختصَّة بالأسماء، ولا حظَّ للأفعال فيها، (ابن يعيش1، د.ت)' فإذا جئنا إلى نحو تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ... وغيرهما، فإنَّ العلماء يشيرون على نحو ما بيَّنا في فقرة سابقة، إلى أنَّها زيدت في الأفعال شُذوذاً، لأنَّها من خواصِّ الأسماء(ابن جني2، 1993)' ومن العلماء

من ذهب إلى أبعد من هذا، فقال : إنَّ زيادتها في الأفعال من قبيل الغلط، بن المؤدب، 1407هـ، 369،ابن يعيش1، د.ت، 152/9)' والجيِّد أنْ تقول: تَسكَّن وتَدَرَّع.

2. 1.4.1 الميم الزائدة لدلالة المبالغة والتكثير:

إنَّ ما يهمُّنا في هذه الدراسة هو زيادة الميم لمعنى المبالغة، وذلك من نحو : بُلْعُوم من البلع، ومن نحو حَلْكم للشديد السواد من الحُلْكة.

لقد توافر لدينا عدد من الكلمات يقدَّر بالعشرات، مما زيدت فيه الميم لدلالة المبالغة والتكثير، مما يجعلنا نقول مطمئنين: إنَّ زيادة الميم لهذه الغاية، ظاهرةٌ لغوية لها حجمُها في المعجم، وعلى ألْسنة العرب، مما يعطيها أهميَّة خاصَّة تستوجب على الباحث أنْ يدرسها ويبين ماهيَّتها.

وبعد جمع عدد كبير من هذه الكلمات، وجدنا أنَّ الميم تزاد أولاً وتزاد حشواً وتزاد آخراً، فتدلُّ على معنى المبالغة والتكثير في هذه المواطن المختلفة، وتالياً بيان ذلك:

أوَّلاً: ما زيدت فيه الميم أوَّلاً:

تُزاد الميم في أول الكلمة، لتعطيَ معنىً فيه شيء من الزيادة والمبالغة، ولعلَّ زيادة الميم أوَّلاً هي الأصل، لأنَّ الميم تكثر زيادتها أوَّلاً، وتقل زيادتها آخرا، (ابن جني2، 1993، الثمانيني، 1999، 243)، ولا يُقضى بزيادتها إلا بثبت ودليل، (ابن يعيش1، د.ت، 152/9)' ولمّا كانت زيادة الميم، تكثر في صيغ المبالغة المشهورة في الصرف في نحو مِفْعال ومِفْعيل... وغيرهما، فإنَّ هذا الفصل لن يخصص لهذه الصيغ المشهورة في الصرف، ولكنَّه سيخصَّص لدراسة زيادة الميم في صيغة خاصة، لم تُدرجْها كتبُ الصرف من ضمن صيغ المبالغة، وإنَّما ورد ذكرُها بشكل عابر، مُلحَقَة باسم المكان، ألا وهي صيغة مَفْعَلَة، بزيادة الميم في أولها.

2.4.1 .2 صيغة المبالغة مَفْعَلَة:

تشير كتب الصرف إلى أنّه يُصاغ وزن مَفْعَلَة، بسكون الفاء، وفتح العين والميم واللام، صفةً للأرض إذا كثر فيها الشيء، من نحو مَأسَدَة ومَسْبعة للأرض تكثر أسودها، وتكثر سباعها. (العينيّ 1978).

وقد لحظتُ أنّ هذه الصيغةَ، تقترب من اسم المكان في شيء من الدلالة، إلاّ أنّها تختلف عنه من عدة نواحٍ. (ابن يعيش1، د.ت):

1. من حيث المعنى: لا يدلُّ اسمُ المكان بالضرورة على الكثرة، لكنّ الصفة "مَفْعَلَة" تدل بالضرورة على الكثرة.
2. لا تُستخدم هذه الصفة إلا مؤنّثة، على نحو ما تشير كتب الصرف، لأنّها في أصلها صفة للأرض، والأرض اسم مؤنث، فقولك: مَسْبعة صفة للأرض تكثر سباعها، في حين أنّ اسم المكان لا تلحقه التاء على صفة الوجوب، بل بحسب ما يقتضيه السياق.
3. الأصل في صفة "مَفْعَلَة"، أنْ تشتق من الاسم الجامد إذا كثر في المكان، وهذا ليس شرطاً في صوغ اسم المكان.
4. يصاغ اسم المكان من الاسم غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، لكنّ الأصل في صيغة "مَفْعَلَة" ألا تشتق من غير الثلاثي، فإن اشتقوها من غير الثلاثي، جاءت على زنة اسم الفاعل، وليس على زنة اسم المفعول فقالوا مثلاً: أرض مُطَحْلِبَة، بكسر اللام وليس فتحها.

ومن الجدير ذكرُهُ أنّ صفة "مَفْعَلَة" على كثرتها في اللغة، سماعيّة في الأصل، وهي متناثرة في المعجمات وكتب اللغة، وتشكّلُ ظاهرةً تجلب الانتباه، فقد استطعتُ أنْ أجمعَ عدداً كبيراً منها، حتى إنّ من العلماء مَن قال بأنّه يمكن أن نقيسها على ما سمع عن العرب، فنشتق صفة منها لمَا لم تقلْه العرب، (سيبويه، 1966، ابن يعيش1، د.ت)، في حين أن من العلماء مَن يقول إنّها ليست بقياس مُطَّرد، فلا يقال مثلاً: مَضْبَعَة، ولا

مقْردة، (الاستراباذي، 1982، السامرائي، فاضل2، 1980)، ولا نرى مانعاً من قياس ما لم تقله العرب على ما قالته.

فإذا جئنا إلى حديث العلماء عن التاء التي تلزم هذه الصيغة، وجدناهم يقولون بإلزاميتها لأنّهم يجعلونها صفة للأرض، والأرضُ اسم مؤنث يتبعه النعت في الجنس، فإذا قالوا: مَذْأبة، فالموصوف أرض كثرت ذئابها، والحقيقة أنّنا لو جعلنا الموصوف مُذكّراً لمّا احتجنا إلى هذه التاء، وعليه فإنّه يمكن أنْ نقول : مذأب ومسبع، على تأويل مكان كثرت ذئابه وكثرت سباعه، وهنا لا تلحقه التاء لأنَّ المنعوت اسم مذكر يتبعه النعت في الجنس، لكننا لاحظنا أنَّ ما ورد في كتب اللغة جاء بصيغة المؤنث، لأنهم عادة يُحيلون الصفة إلى موصوف مؤنث، وهو الأرض، فقالوا: أرض مَكْلأة، ومَضبّة، ومَربعة للأرض يكثر كلؤها وضباؤها ويرابيعها(الزبيدي، 1994، 161/2، مادة ضبب). لكنّني أعتقد أنّها بالتأنيث أنسب ؛ لِمَا وضّحته في فصل سابق، من علاقة التأنيث بالمبالغة .

وقد لحظتُ أنّه جاء من كلام العرب ما اشْتُقّ من هذه الصفة من اسم مشتق، وليس من اسم جامد فقالوا: أرض مَشْرَبة بفتح الراء، ومَشْرُبة بضمها، إذا كانت دائمةَ الخُضرة، فيها نبت أخضر، (الزبيدي، 1994، 105/2، مادة شرب)، وواضح أنَّ هذا من باب الكناية، وليس من باب اسم المكان، لأنَّ المقصود منها كثرة النبات في الأرض، يَشرب من مائها، وينبت فيها.

ثانياً: ما زيدت فيه الميم حشواً:

ذكرنا في الفقرة السابقة أنَّ الأصل في زيادة الميم أن تأتيَ أولاً، ونشير هنا إلى أنَّ زيادة الميم حشواً تقل عن زيادتها آخراً، فأكثر ما تزاد في أول الكلمة، يليه في آخرها، وأقلُّ ما تزاد في وسطها(ابن جني2، 1993، 443/1) .

ذكرنا أنَّ الميم تزاد لإفادة معنى التكثير، في مواطن مختلفة داخل الكلمة، فمما زيدت فيه الميم ثانياً قولهم "قُمَارِص" في صفة اللبن، فالقُمَارِص بضم القاف هو اللبن

الحامض، كأنّه يقرص اللسان، والميم فيه زائدة بدليل الاشتقاق، لأنّ الصفة مشتقة من القرص، ولا يُلتفت هنا إلى قلّة زيادة الميم حشواً، (ابن جني2، 1993، 426/1)، لأنّ الاشتقاق واضح فيها، وقد وردت هذه الكلمة في اللغة مرة قُمارص، ومرة قُرامص، أي أنّ هناك تبادلاً بين موقعي كل من الميم والراء، وهي في الحالتين تدل على الشديد القرص، بزيادة الميم، وهو اللبن الذي يَقْرص اللسان من حموضته، وذكروا شاهداً من الحديث النبوي الشريف استخدم فيه قُمَارصاً، مما يدلُّ على أن هذه الكلمة ونحوها جاءت في كلام العرب، فهي ليست كلمة مفردة في المعجم، بل لها استخدام على ألْسنة العرب، (الزبيدي، 1994، 334/9، مادة قرص، 346/9، مادة قمرص، ابن الأثير،د.ت 101/4).

ومما زيدت فيه الميم ثالثاً قولهم "هِرْماس" في صفة الأسد، وهو على مذهب الخليل من الهَرْس فالميم زائدة، وقيل هو الأسد العادي على الناس(الزبيدي، 1994، 9/ 40، مادة هرس)، ويُلحظ أنّ في هذه الكلمة معنى التكثير والمبالغة، لمَا أحدثتْه هذه الميم، وهذا ما ذهب إليه ابـن يعيش إذ قال الهرماس من الهرس وهو الدَّقّ، (ابن يعيش1، د.ت)' ومن العلماء مَن أنكر زيادة الميم في هرماس، وأنكر كونَها صفةً فقال : "ولعلّه اسم مرتجل"، (ابن عصفور، 1979، 243/1)، فالميم عنده أصليه لقلة زيادة الميم غيرَ أوّل، ولعدم وجود دليل قاطع على زيادتها، ويرى ابن فارس أنَّ هرماساً هو الأسد، والميم زائدة، وإنما هو من هَرَسَ، كأنه يُحطِّم ما يَلْقى(ابن فارس،1366هـ، 6/ 72، مادة ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء).

والمعتَقَد أنَّ الميم زائدة، وأنَّ الكلمة مشتقة من الهرس، ولمّا كان يوصف الأسد بأنه هرّاس قالوا "هرماس"، للتخلُّص مِن التضعيف الذي يَثْقل عليهم، ولذا حذفوا –في ما أرى– إحدى الرائين واجتلبوا الميم لخفّتها، ولقربها من الراء، فالميم والراء من الأصوات المتوسّطة بين الشدة والرخاوة، ويسميها المحدَثون المائعة، إلاّ أنَّ الغنّة التي في الميم، وإن لم تظهر بجلاء لأنَّها جاءت متحركة وليست ساكنة– ظلّت تذكِّر بقدرتها

على إطالة النَّفَس، لكي تغني هذه الإطالة عن التكرار الذي يُسمع أثناءَ نطقِك لصوتِ الراء، مع النظر إلى أنَّ الصوتين كليهما صوتان مجهوران.

وممَّا زيدت فيه الميم رابعاً قولهم: دُلامِص في صفة الدرع، وقالوا فيه دُمالِص، و دُمَلِص، ودَلَمِص، وأصله الدَّليص، وهو الدِّرع البرّاق، ويكاد يجمع الدارسون على زيادة الميم في هذه الكلمة، إلا أنَّ ابن عصفور ذكر من آراء العلماء أنَّهم يقولون إنَّ "دُلامِص" معناه دَليص، لكنَّه ليس بمشتق منه، فهما أصلان قائمان بذاتهما(ابن عصفور، 1979، 246/1).

والذي أميل إليه هو زيادة الميم للدالة على التكثير والمبالغة، و أستهدي بعدَّة أفكار هي:

1. قال عدد كبير من العلماء بزيادة هذه الميم. (ابن يعيش1، د.ت، 154/9، الاستراباذي،1982، 234/2، ابن عصفور، 1979، 239/1، الزبيدي، 1994، 285/9 مادة دلمص).
2. الاشتقاق يدلُّ بشكل قويٍّ على أنَّها مُشتقَّة من دَليص.
3. كثرة الثلاثي وقلَّة غير الثلاثي في اللغة، فلعلَّ إحالتها إلى الأصل الأكثر أقوى وأنسبُ من إحالتها إلى الفرع الأقلِّ.

والحقيقة أنَّ الحكم بزيادة الميم حشواً يحتاج إلى تروٍ وإعمال فكر، لأنهم يُجمعون على قلة زيادة الميم حشواً، فإذا كان هناك وجه من الاشتقاق يجعلك تستأنس بزيادة الميم فاعتمده، لأنَّ الاشتقاق دليل قويٌّ على صحة ما تذهب إليه، وهذا ما أكَّده العلماء نحو ما بيَّنّاه قبل قليل.

ثالثاً: ما زيدت فيه الميم آخراً:

ذكرتُ في الفقرة السابقة أنَّ زيادة الميم آخراً أكثر من زيادتها حشواً، وقد رصدتِ المعجمات، وكتبُ اللغة والصرف، أسماءً عديدة من نحو: زُرْقُم وسُتْهُمْ فُسْحُم وحَلْكَم، وما من شكٍّ هنا في أنَّ الميم زائدة في هذه الكلمات، لإفادة معنى المبالغة

والتكثير، فهذه الميم كما هو مسموع من نطقها تؤدي إلى قوّة اللفظ، ومعلوم أنّ قوّة اللفظ مؤذنة بقوّة المعنى، (ابن يعيش،1، د.ت)، فالكلمة إذا أُخذتْ من مادتها الأصليَّة، وبُنيتْ على أحد الأوزان الصرفية، يخُصُّها الاستعمال بمعنى أخصَّ من المعنى العام، الذي تدلُّ عليه جذورها الأصلية، فلا بدَّ للزيادة الطارئة على الأصل من أنْ تؤديَ معنى إضافياً لا يُفهَم من المعنى الأصلي لها. (مبارك، 1981، 182).

ومن خلال دراسة زيادة الميم آخراً، (سيبويه، 1966،ابن السراج، 1985، ابن جني1993،2، الثمانيني، 1999)، وجدتُ أنَّه يمكن أنْ نُقسِّم الكلمات التي لحقتها لاصقة الميم من أجل المبالغة والتكثير، إلى الأوزان الصرفية الآتية: فُعْلُم: بضم الفاء واللام وإسكان العين نحو زُرْقم وفُسْحُم.فِعلِم: بكسر الفاء واللام وإسكان العين نحو دِلْقِم، ودِرْدِم. فَعْلَم: بفتح الفاء و اللام، وإسكان العين نحو شَدْقَم وصَلْقَم.

أ- فُعَالِم: بضم وفتح، ثم كسر اللام نحو ضُبارِم، وصُلادم.

هـ- فُعْلُوم: بضم الفاء واللام وإسكان العين نحو حُلْقُوم وبُلْعُوم.

و- فِعَلّم نحو خِضَمّ

ز- فَعَلَّم نحو صَلَخْدم

ح- فُعَلِم نحو عُجْرَم

ط- فِعْليم نحو كِرْزيم

ي- فِعْلامَة نحو ضِرْسَامَة

ك- وقد ورد من هذه الصيغة مجموعةٌ من الأفعال نحو كَرْدَمَ وحَضْرَمَ،

وسوف أُلْحِقُ في آخر هذه الدِّراسة مُلحقاً بالكلمات التي زيدت فيها الميم من أجل المبالغة والتكثير.

وقد اختلف العلماء في أصل هذه الميم التي دخلت على أواخر الأسماء، وانقسموا إلى عدة أقسام هامَّة منها:

1) يرى فريق من العلماء أنَّ الميم زيدت آخراً من أجل المُبالغة، وواضح أنَّ معظم الكلمات التي لحقتْها الميم هي صفات تحمل فكرة التكثير والمبالغة، من نحو زُرْقُم وسُتْهُم وضُبَارِمْ، وكذا في نحو بُلْعُوم وحُلْقوم، فالأصل هو البلع والحَلْق إلا أنَّه زيد عليه ما زيد، لجنسٍ من المبالغة في معناه. (ابن فارس،1366هـ، 1/ 329، الزبيدي، 1994، 190/13، وانظر ابن يعيش1، د.ت، 154/9).

2) يرى آخرون أنَّ هذه الميم أصليَّة جاءت في سياق النحت، فَجَهْضَم مثلاً بمعنى الضخم الهامَة إنَّما هي منحوتة من جَهم وهَضم، (ابن فارس،1366هـ، 1/ 507)؛ وجَحْشَم بمعنى المنتفخ الجنبين إنَّما هي من الجَشْم بمعنى الجسم العظيم ومن الجحش. (ابن فارس،1366هـ، 51/1).

3) يرى آخرون أنَّ الميم في نحو بُلْعُوم وخُرْطُوم وغيرهما، هي علامة التنوين في اللغة الحميريَّة القديمة، فالتمييم هو الأصل، وقد تُنوسي هذا الأصل في مجموعة كلمات من نحو حُلْقُوم وخُرْطُوم وبُلْعُوم، ثم استعملتْها لغاتُ الشمال على توهُّم الأصالة في الميم، فصارت الميم صوتاً من أصوات الكلمة، وصار التنوين يظهر بعد الميم، فالتمييم مثلاً في كلمة "كلبم" الأكادية (Kalbum) يقابله التنوين في "كلبٌ" العربية على سبيل المثال. (برجشستراسر، 118، أنيس1992،1، 75 ، عبدالتواب،1995، 227).

4) يرى ابن جني أنَّ الميم أصليَّة في كثير من الكلمات، فهو يرى أنَّ كلمة صَلْدَم على سبيل المثال من تزاحم الثلاثي مع الرباعي، فهي ليست من أصل صلد ثم لحقتها الميم للمبالغة، وليست منحوتة لكنَّها أصليَّة ومادتها رباعية، إلاَّ أنَّ "صَلْداً" الثلاثية مادة مستقلة تزاحمت مع(صلدم)، مع تشابه في الحروف وتشابه في المعنى، لكنَّهما أصلان مختلفان، وتزاحُمُ الثلاثي مع الرباعي – برأيه – كثير فاعرفه وتوقَّ حمله عليه، ومِزْ كل واحد عن صاحبه ومنه أشْدَق وشَدْقَم ومَبْلَع و بُلْعُوم، وحَلْق وحُلْقُوم وغير ذلك. (ابن جني1، 1990)

5) يرى بعضُ الدارسين أنَّ للميم في نحو: زُرقُم علاقة بالجمع في اللغة العبريّة، فهم يجمعون بالياء والميم، وهناك علاقة قوية بين الجمع والمبالغة، فالجمع كثيراً ما يُستخدم للمبالغة في الاسم المفرد، ولعلَّ هذه الميم في الكلمات العربيَّة من نحو: زُرقُم أخَذَتْ فكرة المبالغة مــن الجمع العبراني. (المغربي، 1949-1952، ص125).

2. 3.4.1 مناقشة الآراء السابقة:

يُلحظ أنَّ مَن ذهب إلى فكرة النحت لا يُنكِر معنى المبالغة والتكثير، فهو يرى أنَّ فكرة المبالغة حادثة مستفادة، ولكنْ ليس بسبب لاصقة الميم، بل بسببٍ من النحت، وهنا كان يُلزِم نفسَه بأنْ يبحث عن كلمة فيها ميم أصليَّة، لكي يَنحت منها ومن كلمة أخرى الكلمة الجديدة التي تحمل فكرة المبالغة فالجَهْضَم من جَهَمَ وهَضَمَ والجَحْشَم من الجَشْم والجَحْش، والصِّلْدَم من صَلَد وصَدَم، ونحن نرى أنَّ البحث عن كلمة فيها جذر الميم أمر تعسفي، وإنِ انطبق هذا الشيء على بعض الكلمات فلن ينطبق على بقية الكلمات التي لحقتها لاصقة النون. فإذا جئنا إلى الرأي الذي يقول بأنَّ هذه الميم في الحميرية القديمة تقابل النون في الأسماء العربية المنوَّنة، وجدْنا أنَّ هذا الرأي صحيح من الناحية التاريخيَّة، فمن المعروف أنَّ بعض اللغات السامية كان يأخذ بالتمييم، وبعضها كان يأخذ بالتنوين، وذلك للدلالة على الأسماء المنكَّرة،(برجشستراسر، 118،1982، عبد التواب 1995، 227)، فإذا جئنا إلى الدلالة وجدْنا أنَّ الكلمات من نحو بُلْعُوم وخُرْطُوم وغيرهما تحمل فكرة المبالغة والتكثير، مما يجعلنا نبتعد عن فكرة الأصل القديم، في أنَّ هذه الميم تدلُّ على ما يدلُّ عليه التنوين في العربية، فالتنوين ليس له دلالة المبالغة والتكثير، ولمَّا كانت هذه الكلمات التي لحقتها لاصقة الميم تحمل فكرة المبالغة والتكثير، عمدنا إلى القول بأنَّها ظاهرة عربيَّة خالصة، اجتلبت فيها الميم لفكرة المبالغة وليس لفكرة تنوين الأسماء المتمكّنة، فليس مجرَّد التشابه الظاهريِّ، بين ظاهرتين في لغتين

مختلفتين، سبباً كافياً للبتِّ في أنَّ الظاهرتين، تعودان للأسباب نفسها، التي عمدت إليها إحدى اللغات.

فإذا جئنا إلى الرأي الذي يشير إلى أنَّ هذه الكلمات المزيد فيها لاصقة الميم تعود إلى جذور أساسيَّة رباعيَّة، وأنَّ الثلاثيَّ يتداخل مع الرباعي، وجدنا أنَّ هذا الرأي يجنح إلى افتراضات نظريَّة يَصعب إثباتُها أو الأنسُ إليها، لأنَّ هذا الرأي يقول إنَّ مستخدمي اللغة اهتدَوا إلى أصول ثلاثية فبنَوا منها نحو صَلْد وشدِق، ثم اهتدَوا إلى أصول رباعية كانت ثلاثتها الأولُ هي نفسَ الأصول الثلاثية في شدِق وصَلد ولم تختلف إلا في الجذر الرابع، وعليه فإنَّ (صَلْدم) مستقلة تماماً عن صلد، (وشدقم) مستقلة تماماً عن شدق، وهذا أمر فيه بعد وفيه جدل، لأنَّه ليس لهذه المادة الرباعية من فائدة سوى فكرة المبالغة، فهل من المُقنِع أنْ يكتشف مستخدمو اللغة صيغةً كاملة وليس لها هدف سوى فكرة المبالغة، إنَّ الأسلم لهم أنْ يعمدوا إلى إحدى الصيغ التي عندهم، ثم يَزيدون عليها، على عادتهم في زيادة الحرف لزيادة المعنى، فتُحدث هذه الزيادة، معنى خاصاً جديداً، يُزاد على المعنى المفهوم أصلاً من الجذور الأساسية، وعليه فإنَّ الأسلم أن نقولَ إنَّ صَلْدا وصُلادما تحملان فكرة القسوة والقوة، إلاَّ أنَّ في صُلادِم من المبالغة والتكثير ما هو ليس في صَلْد، وكذا المعنى في شَدْقَم يزيد على ما في شدْق، وسبب الزيادة هو لاصقة الميم وحدها، فهذا أيسر عليهم لأن زيادة صوت واحد أخفُّ من زيادة صيغة كاملة، ويعضد هذا، ما يُسمَّى بالجهد الأقل، إذ يبحث المتكلِّمون عن أسهل الطرق وأقصرها للتعبير عن حاجتهم .

فإذا جئنا إلى الرأي القائل بوجود علاقة بين الميم في نحو زُرْقُم، والميم التي هي علامة جمع في العبرية، وجدنا أنَّ لهذا الرأي وجهاً مقنعاً، فليس ببعيد أن يكون الفكر السامي اهتدى إلى هذه الميم، وجَعَلَها علامةً للجمع في لغة، وعلامة للمبالغة والتكثير في لغة، لكننا لا نسلِّم بأن العربية أخذتها عن العبرية، بل نقول إنَّ لهذه الميم أصلا سامياً،أخذته لغاتها وعبرت فيه عن معانيها، مع تسليمنا بوجود علاقة بين المبالغة والجمع، إذ كثيراً ما يُستخدم الجمع للتعبير عن المبالغة في المفرد ولعلَّ علاقة الميم

بالمبالغة في الفكر السامي تقودنا إلى دراسة الميم المشددة في لفظ الجلالة (اللهمَّ) حيث يشير العلماء إلى أنَّ هذه الميم زيدت للتعظيم والتفخيم، وذهب البصريون إلى أنَّها عِوضٌ عن الياء، وذهب الكوفيّون إلى أنَّها عِوضٌ عن جملة : بمعنى يا الله أمَّنا بخيرٍ، وقال السلف زيدت للتفخيم والتعظيم، كزيادتها في زُرْقُم، ولعلَّ في هذا وجهاً كبيراًمن الصِّحة لأنَّ الميم تدلُّ على الجمع وتقتضيه فكأنَّ الدَّاعيَ بقولــه: اللهمَّ خاطب الله بأسمائه جميعاً، وقيل الميم بمنزلة واو الجمع، فهما مِن مخرج واحد ولعلَّ لها علاقةً في كلمة (الوهيم) العبرية، (الحموز1986).

إنَّ ما نأنس إليه بعد مدارسة آراء العلماء في هذه اللاصقة، أنَّها صوت طارئ يدخل على الصيغة ليحدث فيها فكرة المبالغة، من منظور قولهم إنَّ قوَّة اللفظ مؤذنة بقوَّة المعنى، (ابن يعيش1، د.ت)، فإذا جُرِّدت هذه الكلمات من الميم، أدَّت الفكرة الأساسية المفهومة من الأصوات الأساسية، وإذا لحقتْها الميم زادت فكرةَ المبالغة والتكثير إلى الفكرة الأساسية، من المفهوم من الجذور الأساسية، فالميم حين تَلحق الجذور الأساسية هي المسؤولة عن فكرة المبالغة.

2. 4.4.1 علة اختيار صوت الميم:

وصلنْا في الفكرة السابقة، إلى أنَّ صوت الميم هو المسؤول عن فكرة المبالغة في نحو زُرْقُم وشُبْرُم، وذلك حين يلتحق هذا الصوت بالأصوات الأساسية التي تعطي المعنى المعجمي، ولكنَّ السؤال الهام هنا: لماذا عمدت اللغة إلى اختيار صوت الميم لهذه الغاية؟، وما الصفات التي يتمتع بها هذا الصوت؟.

الميم صوت مجهور، لا هو بالشديد ولا بالرخو، بل هو مما يسمَّى بالأصوات المتوسِّطة، (سيبويه، 1969)، وبعض المحدثين يُسمِّيها الأصوات المائعة، (عبدالتواب، 1995)، ويقصد بها الأصواتَ المتوسطةَ بينَ الشدَّةِ والرخاوة، وهي اللامُ والميم والنون والراء، وقد ظلَّت هذه الأصوات مستخدمة في اللغات السامية كلِّها، لِما لها من خصائص تجعلها محببة إلى السمع، (عبدالتواب، 199)، فهذه الأصوات ليست بشديدة

ولا برخوة، فالهواء أثناء نطقها يمرُّ دون أنْ يُحدِث أيَّ نوع من الصفير أو الحفيف، لكنّ سيبويه عدَّ الميم من الأصوات الشديدة، إلاّ أنَّها يجري معها الصوت، بسبب الغنَّة التي في الأنف، ولعلَّ وَسَطيَّة هذه الأصوات هي التي جعلتها تتردَّد بكثرة في اللغات السامية، فاللغات السامية جميعُها حافظت عليها، على حدِّ ما يرى علماءُ السَّاميَّات.

وبسببٍ من صفات الميم المشتركة مع الأصوات المائعة، وبسبب من عدم إحداث أي نوع من الصفير أو الخفيف، وبسببٍ من كونها صوتاً شفوياً أنفياً مجهوراً يوصف بسهولة النطق، (عبابنة، 1997)، وقع هذه الصوت أصلاً في فاء الكلمة وعينها ولامها في نحو مَسد، وسَمَر، وقَلَم في العربية وفي الساميات الأخرى، كما عمدت اللغة إلى جعله من أصوات البدل ومن أصوات الزيادة، فقد أُبدلت الميم من الواو، في نحو (فَمْ) والأصل فَوه، وأُبدلت من النون في حالات الإدغام في نحو عمبر في عنبر، وأُدغمت النون في الميم في نحو قولك: ممِّعك في (من معك)، وأبدلت كذلك من اللام ومن الباء، وتزاد كثيراً في أول الكلمة وهو الأصل، وتزاد وسطاً وتزاد حشواً، وكنا فصَّلنا القول في مواضع استخدامات الميم في بداية هذا الفصل.

ولمَّا كانت الميم تتمتع بهذه الصفات التي أشرنا إليها، فإنَّنا نرى أنَّ مستخدمي اللغة كانوا موفَّقين في اختيار صوت الميم، ليحمل فكرة المبالغة والتكثير، فلما توصَّلوا إلى فكرة زيادة حرف لزيادة المعنى، تواضعوا على زيادة الميم لتحمل فكرة المبالغة والتكثير، ناظرين إلى الغنَّة الخاصَّة التي تتردَّد في الخياشيم، ممَّا يُعطي وضوحاً وتركيزاً وطولاً للصوت،(السعران، 1962) وكلُّ ذلك تستدعيه فكرةُ المبالغة والتكثير، فالهواء في أثناء نطق الميم يمر بالحَنْجَرَةِ فيتذبذب الوتران الصوتيان، فإذا وصل الصوت إلى الفم، هبط أقصى الحنك فسَد مجرى الفم، فيعمد الهواء إلى مجرى التجويف الأنفي، محدثاً في مروره نوعاً من الحفيف الخفيف الذي لا يكاد يسمع، وأثناء تسرُّب الهواء من التجويف الأنفي تنطبق الشفتان، فتُسمع الغنَّةُ طويلةً فيها ترنم،(السامرائي إبراهيم،1961) وهذه هي العلَّة في اختيار هذا الصوت ليَلْفِت السمع إلى فكرة المبالغة والتكثير.

5.1 .2 المبالغة والتكثير: في ملكوت ونحوها:

يتناول هذا الفصل بالدراسة كلماتٍ معدودة في اللغة العربية، تُفيد المبالغة والتكثير من نحو: ملَكُوت ورَهَبُوت وغيرهما، من منطلق أنَّ زيادة الواو والتاء إنمّا جاءت لسبب، فتقوية المبنى مؤذنة بتقوية المعنى، كما هو معروف في الصرف العربي، وسوف نحاول أنْ نبين كنْهَ هذه الكلمات في هذا الفصل.

2. 1.5.1 موقف العلماء من هذه الكلمات:

في حديث سيبويه عن الحروف الزوائد، تحدَّث عن زيادة التاء، وذكر من الكلمات التي زيدت فيها التاء، أمثلةً كثيرة، يهمنا هنا منها الكلمات من نحو: جَبَرُوت ومَلَكُوت وأشار أنهما من الملك والجبرية، ومنها تَرَبُوت صفة للذَّلول المدرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال كما أشار (سيبويه، 1966، 316/4). ويلاحظ هنا أنَّه كان يتحدث عن زيادة الأصوات الصحيحة، فتحدَّث عن زيادة التاء، ولم يتحدث في هذا السياق عن زيادة الواو أيضاً، حيث إنَّ الملاحظ أنَّه زيد على الأصل واو وتاء، ولم يُشر في هذا الفصل إلى المعنى الذي تؤديه هذه الأصوات الطارئة على الأصل.

تابع ابنُ جني سيبويه في تأكيد زيادة التاء، وقال إنَّ التاء تزاد خامسة في نحو رَحَمُوت، وطاغُوت، وتزاد سادسة في نحو تَرَنَمُوت وهو صوت ترنُّم القَوس. (ابن جني2، 1993).

ومن العلماء الذين صَّرحوا بزيادة الواو والتاء، على نحو هذه الكلمات الثمانيني، فقد أشار إلى أن التاء زيدت مع الواو في نحو رَهَبُوت، ورَغَبُوت ورَحَمُوت. (الثمانيني، 1999 ، الخويسكي 1984، 301).

وقد لاحظنا أنَّ العلماء السابقين، ذكروا هذه الكلمات المنتهية بواو وتاء، وكانت خليطاً من أسماء وصفات، إلى أنْ فصَّلها ابن يعيش، فقال إنَّ منها أسماء منها: جَبَرُوت ورَهَبُوت ورَحَمُوت، ومنها صفات، منها حَلَبُوت، وتَرَبُوت، فالحَلَبُوت بمعنى الأسود الحالك، والتَّرَبوت: الذلول، (ابن يعيش1، د.ت، 131/6)، والمَلَكوت والرَّحَمُوت والجَبَرُوت بمعنى الملك والرحمة والتجبُّر، (ابن يعيش1، د.ت، 157/9)، ولم يُشر ابن يعيش إلى معنى الناقة الغزيرة التي تُحلب في كلمة حَلَبُوت.

ويمكن لنا أنْ نبوِّب الكلمات التي ذكرها علماؤنا من هذا القبيل بحسب أوزانها على النحو الآتي:

أ- فَعَلُوت نحو رَغَبُوت، ورَهَبُوت، وجَبَرُوت، ومَلَكُوت، وحَلَبُوت، وتَرَبُوت، وسَلَبُوت.

ب- فُعْلُوت نحو سُبْرُوت، وسُنْبُوت.(الاستراباذي 1982، 345/2).

ج- تَفْعلُوت: نحو تَرْنَمُوت، وتَخْرَبُوت.

د- فِعْلِيت نحو عِفْرِيت.

هـ - فاعُوت: طاغوت. (ابن عصفور، 1979).

و- فَعْلُوت: حَيُّوت.

2.5.1 .2 معاني هذه الكلمات:

عند الرجوع إلى معاجم اللغة وإلى كتب الصرف، وجدتُ أنَّ هذه الكتب، تشير إلى معنى المبالغة والتزيُّد، في معاني بعض هذه الكلمات، وفي معنى كلمات أخرى وجدتُ عدم الإشارة إلى معنى المبالغة والتكثير، بل لم يَرِد سوى المعنى الذي تؤديه الجذور الأصليَّة للكلمة، ومن ذلك:

أ- الكلمات التي في معانيها إشارة إلى المبالغة والتكثير:

1) ناقة حَلَبُوت وحَلَبُوتي: غزيرة تُحلب(الزبيدي، 1994، 27/2، مادة حلب).

2) رجل سَنَبُوت: مُتَغَضِّب0(الزبيدي، 1994، 84/2، مادة سنب).

3) حَيُّوت: ذكر الحيَّات(الزبيدي، 1994، 361/19، مادة حيي).

4) رجل سَلَبُوت: تقال للرجل والمرأة وهي من السلب. (الزبيدي، 1994، 81/2، مادة سلب)

5) تَرَبُوت: من الإبل هو الذليل، ولو قيل هو من التراب كأنَّه يخضع حتى يلتصق بالأرض لكان وجها(ابن فارس، 1366هـ، 365/1 مادة ترب).

6) خَلَبُوت: خداع0(ابن فارس، 1366هـ، 248/2، مادة خلب)0

7) مَلَكوت: مختص بملك الله عز وجل، وهو بمعنى العز والسلطان والعظمة، ومَلَكُوت كل شيء القدرة على كل شيء(الزبيدي، 1994، 648/13 مادة ملك).

8) الجَبَرُوت: القهر والكبرياء والعظمة(الزبيدي، 1994، 162/6، مادة جبر).

9) سُبُرُوت: الدليل الحاذق(الاسترابادي، 1982، 345/2).

10) رَغَبُوت من الرَّغبة، وهو الضراعة والمسألة(الزبيدي، 1994، 27/2 مادة رغب).

والملاحظ أنَّ هذه الكلمات، تحمل معاني تدلُّ على الكثرة والتزيُّد، حتى إذا جئنا إلى كتب التفسير، وجدنا أنَّها تُثبت معنى المبالغة في الألفاظ الواردة منها في القرآن الكريم، ففي تفسير الآية الكريمة **﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾** (الأنعام: 75)، قال أبو حيَّان نقلاً عن العلماء: "المَلَكُوت: الملك، كالرَّغَبُوت والرَّهَبُوت والجَّبَرُوت، وهو بناء مبالغة، ومن كلامهم: له مَلَكُوت اليمين والعراق، قال مجاهد: ويعني به آيات السموات والأرض، وقال قتادة: مَلَكُوت السموات الشمس والقمر والنجوم، وملكوت الأرض: الجبال والشجر والبحار..." (الأندلسي، 1992، 563/4)، وفي تفسير الآية الكريمة: **﴿أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾**(الأعراف: 185) قال أبو حيان: "المَلَكُوت: الملك العظيم"(الأندلسي، 1992، 235/5). وفي تفسير الآية الكريمة: **﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾**(البقرة:257) قال أبو حيان: "الطاغُوت بناء مبالغة من طغى يطغى، وزنه الأصلي طَغَوُوت: فَعَلُوت، فجُعلت اللام مكان العين فصار طَوَغوت، ومذهب أبي علي أنه مصدر كرَهَبُوت وَجَبَرُوت" (الأندلسي، 1992، 599/5).

2. 3.5.1 الزيادة في هذه الكلمات:

تُجمع كتب الصرف على ست كلمات زيدت فيها التاء: وهي: رَغَبُوت ورَهَبُوت وطَاغُوت ورَحَمُوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت(الثمانيني، 1999، ابن يعيش1، د.ت ، ابن عصفور، 1979) ، وعلَّق ابن عصفور بقوله: لا يُحفظ من هذه الكلمات سوى ستة الألفاظ المذكورة (ابن عصفور، 1979، 276/1) ، حتى إذا جئنا إلى الزَّبيدي وجدناه يقول إنَّ قول العلماء هي ستة ألفاظ فيه نظر، (الزبيدي، 1994، 162/6) ، ومن هنا

حاولتُ أنْ أستقصي المعجمات فوجدتُ أنَّ هذه الألفاظ تزيد عن ستة، هي التي ذكرتُها سابقاً، وإنْ كان في بعضٍ نظرٌ عند العلماء، فكلمة سُبْرُوت، يرى سيبويه فيها أنَّ التاء ليست زائدة، (سيبويه، 1966) ، وعلّق على ذلك الاستراباذي بقوله إن (سُبْرُوت) على وزن فُعْلول، وهذا يعني أنَّ التاء أصليّة، والأولى أنْ يكون وزنها فُعْلوت بزيادة التاء، لأن السّبروت هو الدليل الحاذق الذي سَبَر الطريق وخَبرها، وقال هذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يُرجّح عليه غيره. (الاستراباذي، 1982).

2. 4.5.1 أصول سامية لهذه الكلمات:

تشترك السّاميات في خصائص كثيرة، منها علامات الجمع، وكانت علامة جمع المؤنث السالم في العربية (at) ، منطلقاً لفكرة قد توصّل لوجود كلمات من نحو رَهَبُوت وَجَبَرُوت، لتدلَّ على معنى الكثرة، وفي البحث في كتب الساميات وجدتُ أنَّ علامات الجمع تتشابه في كثير من الأحيان، من ذلك الجمع الصحيح لكلمة أب في الآرامية (>abahat)، وكلمة أم جمعها في الآرامية كذلك (>emmahata)، ومن ذلك الإماء، وهي في الآرامية (>amhata) وفي العبرية (>amahot) (برجشستراسر، 1982)، وكان الجمْع في العبرية من نحو (>amahot) منطلقاً لدراسة هذه الكلمات التي تنتهي هي الأخرى بالواو والتاء، من منطلق أن الجمع له علاقة مباشرة بفكرة التكثير.

ولدى العودة إلى كتب العبرية، وجدتُ أنَّ الألفاظ من نحو رَهَبُوت ومَلَكُوت تشيع بشكل كبير في هذه اللغة، أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

رَدَفُوت: ردف تابَعَ متابعة.

رَدَمُوت: نام، نوم، نعاس.

شَبَعُوت: شبع، امتلأ.

كَرْبانُوت: قربان.

شَهَيُوت: مدة، تلكؤ، بقاء.

شُبَبَنُوت: طيش شوبية

تَمُوت: انسجام، توائم.

تَرْبِيُوت: تربية.

تَرْبوت: تمدُّن، تحضُّر، تعهُّد، دجَّن.

حَلْبُوت: الحلب، ناقة تحلب.

حَلْمَيوت: أحلام خيالية.

حَكَمُوت: حكمة، حكيم، جهبذ.

رَنَنُوت: ترنيمة، ترانيم، أغاريد، ترتيل.

وتشير كتب اللغة العبرية إلى أنَّ هذه الكلمات، تحمل في كثير منها فكرة المبالغة، أو تكثير المعنى،(عمايرة، 1993) وأنَّ هذه الكلمات تُستعمل كثيراً في المعاني الدينيَّة، وتشير كتب السّاميات أيضاً إلى أنَّ الكلمات التي زيدت فيها الواو والتاء تبرز بشكل ظاهر في اللغة الآراميَّة من نحو كَهَنُوت، لاهُوت، رَهَبُوت، رَحَمُوت، حانُوت....، (اليسوعي1959، 178_ 182)، وتشير أيضاً إلى فكرة أنَّ اللغات السامية، تشترك في قضية الجذور الأساسية الثلاثية (بروكلمان، 1977)، ثمَّ يزاد على الحروف الزوائد لتشكيل المعاني المختلفة، وعليه فإنَّ الكلمات المختارة من العبريَّة كلّها، يمكن أنْ تعود إلى أصول ثلاثية، ثم أُضيف إلى هذه الأصول صوتَا الواوِ والتاء ليحمّلا المفردة معنى جديداً فيه، في كثير من الحالات، فكرة المبالغة والتكثير.

2. 5.5.1 أثر الزوائد في تشكيل فكرة المبالغة:

لاحظنا في الكلمات العربية وفي الكلمات العبرية، أنَّ الأصل في هذه الكلمات هو الجذر الثلاثي، وأنَّ تغيراً مُعيَّناً طرأ على الجذر الأساسي، ليحمل فكرة المبالغة والتكثير، فالذي أراه أنَّ هذه الكلمات بشكل خاص والاشتقاق في اللغة العربية بشكل عام ، ليس صادراً عن الفعل، وليس صادراً عن المصدر، بل إنَّ الأصوات الصحيحة الثلاثة، تُضم مع بعضها عن طريق الحركات، ثم يُؤتى بالزيادة لتشكيل المعاني المختلفة، ولتوضيح ذلك نأخذ على سبيل المثال المصدر مَلَكُوت، ونحن هنا لسنا في

صدد بيان الخلاف فيه أهو مصدر أم اسم مصدر، أم غير ذلك، فكل الذي يعنينا هنا، هو دراسة هذه الكلمات وكيف بدأت وكيف آلت إلى ما آلت إليه.

أصل كلمة مَلَكُوت. هو الجذور الصامتة (م. ل. ك) . لتشكيل المصدر الصريح يُؤتى بالصوت الأول، ثم يُتلى بضمة، ثم يُؤتى بالصوت الثاني ساكناً. فيتمُّ المقطع الأول. بعد ذلك يُؤتَى بالصوت الثالث ثم يُتلى بضمَّة، ثم يُؤتى بنون التنوين، فيتمُّ بذلك المقطع الثاني، فالكلمة إذن مكوَّنة من مقطعين. ويُمكن أنْ نوضح ذلك على النحو الآتي:

المقطع الأول	المقطع الثاني	النتيجة
م + ـُـ + لْ	ك + ـُـ + ن	ملكن
mul	kun	mulkun
يلاحظ في المقطع الأول أنَّه تكون من الصامتين الأصليين بالاستعانة بالضمة القصيرة.	يلاحظ في المقطع الثاني أنَّه تكون من الصامت الأخير الأصلي، ثم يُتلى بعلامة الإعراب وهي هنا الرفع.	يلاحظ أنَّ الكلمة اكتملت بالحروف الأصلية المتفاعلة مع الحركات.

فإذا جئنا إلى كلمة مَلَكُوت، وجدنا أنها تكونت من الجذور الثلاثية الأساسية، من خلال الحركات القصيرة، ثم أُلحق إليها لاصقة الواو والتاء لتشكيل معنى جديد(الزعبي، 1996)، يَحْمل في المعنى أكثر ما يحمله المصدر الملك، ويمكن أنْ نوضح ذلك على النحو الآتي:

المقطع الأول	المقطع الثاني	المقطع الثالث	المقطع الرابع
م + ـــَــ	لـ + ـــَــ	كُ + و	ت+ ـــُــ+ ن
ma	la	ku	Tun
ويُلحظ في المقطع الأول أنَّه تكوَّن من الصامت الأساسي الأول متلوّاً بفتحة قصيرة .	ويُلحظ في المقطع الثاني أنَّه تكوَّن من الصامت الأساسي الثاني متلوَّاً بفتحة قصيرة.	ويُلحظ في المقطع الثالث أنَّه تكوَّن من الصامت الأخير متلواً بضمة طويلة.	ويُلحظ في المقطع الرابع أنَّه تكوَّن من تاء مجتلبة، متلوَّة بضمة ثم التنوين وهو علامة الرفع.

والذي حدث أنَّ الأصوات الأساسية تفاعلت مع الحركات القصيرة، لتنبعث الحياة فيها، فتتحول من جذور صمَّاء إلى صيغة صرفية نابضة بالحياة، ثم يُزاد على هذه الصيغة الصرفية النابضة بالحياة، الضمة الطويلة والتاء، في حالة الوقف لتدلَّ هذه الصيغة الجديدة النابضة بالحياة، على فكرة المُلْك مع شيء من المبالغة والتكثير، أي أنَّ المسؤول عن فكرة المبالغة هو صوتا الضمة الطويلة والتاء، وهما أصلاً مجتلبان لتأدية هذه الفكرة.

2. 6.5.1 علَّة اجتلاب الضمة الطويلة والتاء لتأدية معنى المبالغة:

يقول علماء الصوت إنَّ الضمة الطويلة، أثناء النطق بها يرتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث لا يَحدث للهواء المار بهذه المنطقة أي نوع من الحفيف، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، والضمة الطويلة مثل الضمة القصيرة، فهي صوت طليق يَحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين، مع تكتُّل مؤخر اللسان وارتفاعه إلى الأعلى، من غير أن يُحدث انسداداً للنَّفَس أو تعويقاً له، ويلاحظ أنَّ الشفتين تكُونان في حالة استدارة كاملة، والذي يجب أنْ نَلتفت إليه طول الضمة الطويلة، ومعروف أنَّ طول الضمة الطويلة، يبلغ ضعف طول الضمة القصيرة، (الأنطاكي،1971،

عبدالتواب، 1995)، ولهذا كان لهذه الضمة الطويلة أثرٌ كبير في إبراز المعنى، وقد أشار علماؤنا إلى أنَّ مِنْ المد ما يسمَّى المدُ المعنوي(ابن الجزري، د.ت)، ويُقصد بذلك أنَّ للمدِّ دلالة معنوية، تختفي هذه الدلالة إذا اختفى المدُّ وتظهر إذا ظهر، وقد ورد من معاني المدّ: المبالغة في النفي في نحو قولنا: لا ريب. ويلاحظ أن حرف النفي(لا) ينطق بمدٍّ خاص، لتوضيح دلالة النفي وزيادتها، ومنه قولنا: يا ربِّ، فللمد على حرف النداء وظيفة انفعالية دلالية،(عبدالمعطي موسى، 2001، 180)، فالمدُّ يعطي للسامع دلالةً خاصة، فيها نوع من الزيادة في الاستعطاف والرجاء. وعليه فإنَّ المد في ملَكُوت ونحوها له دلالة خاصة، تؤكّد فكرة المبالغة، وتَزيد في المعنى.

فإذا جئنا إلى الصوت الثاني المجتلب في ملَكُوت ونحوها، وهو صوت التاء، فإنَّ للتاء خصائصَ معروفة، فهي صوت شديد مهموس، ومعروف أنَّه أثناء النطق بها لا يتحرك الوتران الصوتيان، بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصلا انفصالاً فجائياً سمع ذلك الصوت الانفجاري.(عبدالمعطي موسى، 2001).

أمَّا عن الدلالة التي تؤديها هذه التاء المجتلَبَة، فقد بيَّنتُها في فصل المبالغة في ما لحقته تاء التأنيث من نعوت المذكر، بما يغني عن إعادته هنا.

وبقي أنْ أشيرَ هنا أنَّ الكلمات من نحو ملَكُوت سماعية، نأخذ منها ما سمعناه عن العرب ونكتفي به، ولا نقيس عليه، وهذا هو السبب الذي جعل هذه الكلمات قليلة العدد في اللغة العربية، لأن الصرفيين دعَوا إلى فكرة السماع هذه، مع أن القياس عليها وإدخال، لاصقة الواو والتاء يبدو عربياً لا نفور فيه ولا مغالاة، فلو سُمِح بالقياس لزادت هذه اللغة ثراء ونماء، بما يُعطي المتكلمين مساحة أكبر من التعبير عن أغراضهم.

2. 6.1 المبالغة والتكثير في الوصف بالمصدر:

قبل دراسة الوصف بالمصدر، لا بدَّ أنْ نُبيِّن الأشياء التي يوصَف بها في العربية، وهي: (ابن هشام، 1998):

1. المشتق: نحو هذا وجه حسن.
2. الجامد المشبّه بالمشتق في المعنى: نحو مررت بزيد هذا، أي المشار إليه.
3. الجُمَل: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿واتَّقُوا يَوماً تُرْجَعُون فيه إلى الله﴾(البقرة: 281).
4. المصدر: نحو قول اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَاءوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ .(يوسف: 18).

الوصف بالمصدر:

يُعنى هذا الفصل بتجلية كنْهِ الوصف بالمصدرِ، من المنظور النحويِّ والصرفيِّ، ومن المنظور الدلاليِّ، لمعرفة مدى تحمّل هذه الصيغة لفكرة المبالغة والتكثير، وما الذي أدّى إلى هذه الفكرة.

2. 1.6.1 توضيح هذه الظاهرة:

كما بيّنا في الفقرة السابقة، فإنَّ الوصف بالمصدر طريقة من طرائق الوصف باللغة العربية، وذلك من نحو قولك: رجلٌ عَدْل، و رجلٌ حسبُك من رجل، ويلاحظ أن "عدل" و"حسبك" مصدران، ووقوع المصدر نعتاً أمر طريف، يحتاج إلى بيان كنهه، والغاية التي يؤدِّيها.

2. 2.6.1 دراسة الوصف بالمصدر من المنظور الصرفي والنحوي :

يرى النحويُّون أنَّ الأصل في الصفة أنْ تكون من المشتقات، لأنَّ الصفة لا تكون إلا مأخوذةً من فعل، أو ما فيه معنى الفعل من المشتقات،(ابن يعيش1، د.ت، ابن عقيل، 2000) ، فإذا وقعتِ الصفة بالمصدر، في نحو قولنا : رجلٌ عدْل، ورجلٌ حسبُك من رجل، لجأ العلماء إلى تأويل هذا المصدر بمشتقٍّ، وهنا يقول ابن هشام: إنَّ البصريين يؤوّلونه بتقدير مضاف محذوف، فإذا قلتَ: رجلٌ عدْل كان التأويل: رجلٌ ذو عدْل، لكنَّ الكوفيين –على حدِّ ما يرى– يؤوّلون المصدر بمشتقٍ من جذور المصدر نفسه، ولذا فهم يؤولون العبارة السابقة بقولهم: رجلٌ عادل، والملاحظ أنَّ "عدل" و"عادل" لهما الجذر نفسه. (ابن عقيل، 2000).

ونحن نرى أنَّ في قول ابن هشام نظراً، فالبصريون لا يؤولون بتقدير مضاف ولكنهم، فيما نرى، يعتقدون أنَّ القائل حين يقول رجلٌ عدْل، يكون نوى في ذهنه أنْ يقول: رجلٌ ذو عدْل، وهنا يؤوّل البصريون "رجلٌ عدْل" بقولهم: المراد رجلٌ صاحب عَدْل، وقد أشار سيبويه صراحة، إلى الرأي في قولنا: مررت برجل ذي مال، وهو نعت جامد، وقد فسَّره سيبويه بأنه بمعنى صا حب مال ، ومنه مرر ت برجل صَدقٍ أي منسوب إلى الصلاح ، كأنك قلت :مررت برجل صالح لأن الصِّدق صلاح(سيبويه، 1966) . فعبارة ذو عدْل هي منويَّة في ذهن الناطق اللغوي، وعبارة صاحب عدل تخريج نحوي، وإلاَّ فما الداعي لكي يُؤوّل البصريون –على حدٍّ ما يرى ابن هشام– العبارةَ السابقة بقولهم: المقصود ذو عدل، وكلمة (ذو) هي نفسها تحتاج إلى تأويل، ثم يلجأون إلى تأويل التأويل بقولهم صاحب عدل؟.

ومن هنا فأعتقد أنَّ البصريين يؤولون مباشرة بقولهم صاحب عدل،وقد قال ابن يعيش: وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، (فعَدْل) بمعنى عادل و(غَور) بمعنى غائر،(ابن يعيش،ا، د.ت)، وقد أشار سيبويه إلى تأويل النعت إنْ لم يكن مشتقاً، من نحو: مررت بر جل ذي مال ،فقال هو بمعنى صاحب مال، وكذا النعت من نحو مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، أي هو منسوب إلى الصلاح؛ كأنَّك قلت: مررت برجل صالح ، لأنَّ الصدق من الصلاح(سيبويه، 1966) ، والكوفيون يؤولون بقولهم عادل، في عبارة: مررت برجل عَدْلٍ ، فيلجأون إلى الجذور الأساسية الموجودة في المصدر، وأرى هنا أنَّ تأويل البصريين أقرب إلى المعنى المراد، ولكنه، وإنْ كان أقربَ، إلا أنَّه ليس مقنعاً، لأنَّه لا يستقيم مع الغاية التي أتى فيها لكي يكون صفة.

فأما الرأي بأنَّه أقربُ من تفسير الكوفيين إلى المعنى المراد، فلأن عبارة "صاحب عدل" أقربُ إلى المبالغة، وأكثر تحملاً لها من عبارة رجل عادل، فعبارة صاحب عدل ما زالت تشمل المصدر (عَدْل)، الذي يَشي بجنس العدل كلِّه، فالمصدر يدلُّ على شمول الجنس كله، ولكن عادلاً لا تشي إلا بالحدوث والطروء المتغيِّرين اللذين لا يدومان، بل ويُبنيان على الفعل ولو حدث مرة واحدة.

وأما الرأي بأنَّ تفسير البصريين ليس مقنعاً، فلأنّنا لا نقرُّ أصلاً بأنَّ القائل كان ينوي أن يقول: (رجل ذو عدل)، ثم حذف المضاف فقال: رجل عدل، ثم تأوّل العلماء هذا المصدر بتقدير صاحب عدل، بل الذي أراه أنَّ الناطق اللغوي عَدَلَ عن المشتق (عادل)، وجنح إلى مصدره قصداً، بهدف المبالغة، أي أنَّ المتكلم لجأ إلى تغيير الأسلوب المتوقَّع، وحوّل الكلام عن وجهه، ولم يأتِ بما هو متوقَّع؛ من أجل لفت الانتباه إلى معنىً فيه من المبالغة والتهويل، ما يجعل الكلام يأتي بشكل مغاير للمعهود، ثم إنَّ اختيار المصدر لم يكن عبثاً، فهو يحمل دلالة جنس مادته كلها، أي إنَّ قولَ القائل: (عدل) في العبارة السابقة مقصود بذاته، وليس فيه فكرة التأويل، بل فيه فكرة التحويل عن الأصل والجنوح إلى أسلوب جديد، فإذا قصد المتكلم وصفاً عادياً لا فيه مبالغة، ولا فيه تكثير لجأ إلى المشتقات، وإذا لجأ إلى وصف يحمل فكرة المبالغة والتكثير لجأ إلى المصدر وكلاهما قياسي، فيما أرى، وقد وردا في الكلام العربيِّ شعراً ونثراً، مما يجعلنا نعتقد بقياسيَّة الأسلوبين، مع الإشارة إلى أنَّ مجمع اللغة بالقاهرة، قال إنَّ: النعت بالمصدر قياسي(حسن، د.ت) ، وليس بحاجة إلى تأويل، ومما يعزِّز ذلك أنَّ الكوفيين يَرَون أنَّ المصدر في اللغة مشتق، فإذا كان كذلك فما الداعي إلى فكرة التأويل، إنَّ التأويل في ما نرى يُبعد العبارة عمَّا وُضعت له، فإذا قال القائل: رجل عدل، فلا يَقصد (ذو عدل) ولا (صاحب عدل) ولا (عادل)، بل الذي يقصده أنْ يبلِّغ السامع أن الموصوف لكثرة وجود الصفة فيه، أصبح هو نفسه العدلَ نفسَه، فكأنهما شيء واحد،(ابن يعيش1، د.ت، الاستراباذي، 1982) ، لأنَّ المصدر، دلالياً، يحمل فكرة أشمل من تأويل المشتق، وسياقياً فيه خروج عن المألوف، وعما هو منتظَر، مما يوقظ وعي السامع، فيندهش بسببِ ما يفاجئه مما هو غير متوقع.

ولمَّا كان للمصدر مواطنُ خاصَّةٌ يُستعمل فيها لتأدية المبالغة، فقد وَضَع العلماء شروطاً خاصَّة لكي يَصْلح لفكرة الوصفية التي تحمل معنى المبالغة: وهذه الشروط هي.(حسن، د.ت، 460/3):

1. أنْ يكون المصدر نكرة.

2. أن يكون المصدر صريحاً، غير مؤول.

3. ألاّ يكون مصدراً ميميّاً.

4. ألاّ يكون دالاً على طلب.

5. أنْ يكون المصدر لفعل ثلاثي.

6. أن يلتزم الصورة الأصلية التي بُني عليها، بغضِّ النظر عن كون الموصوف ذكراً أو أنثى، وعن كونه مفرداً أو جمعاً.

لكنَّ المتتبع لكلام العرب، يجد أنَّهم يستخدمون المصدر للوصف، دون أنْ يحققَ هذه الشروط جميعاً.

فمِمَّا لم يحقِّقِ الشرط الأول، قول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ :﴿ **وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ** ﴾ (يونس: 30)، فقد جاء المصدر الواقع نعتاً معرَّفاً بال، ومثله كثير في الكلام العربي، وللنحويين فيه تأويل، فهم يؤوِّلونه بنكرة، ومنه (رجل حسبُك من رجل)، فيقولون(ابن يعيش1، د.ت) إنَّ هذا المصدر المضاف لم يُفد تعريفاً.

ومما لم يحقِّق الشرط الخامس قولهم: عبد الله إقبال وإدبار(الزبيدي، 1994، 3/ 383) ، فهما مصدران للفعلين الرباعيين، أقبلَ وأدبرَ، ومثله في الكلام العربي كثير.

ومما لم يحقِّق الشرط السادس قولُ العرب: أرَضُون جُدُوب،(الزبيدي، 1994، 1 /357، مادة جدب) ، وقولهم قوم صُلُوح،(الزبيدي، 1994، 125/4) ، فقد جاء المصدرُ الواقعُ نعتاً، مجموعاً وليس مفرداً، وكان حقه أنْ يأتي مفرداً، لأنَّهم نَصُّوا على، أنَّ من شروطه أن يلزم صورة الإفراد والتذكير، بغضِّ النظر عن جنس الموصوف وعدده، لكنَّ العلماء حين يَصْدمون بما خرج عن قواعدهم يتأوَّلون، فيقولون في جدوب: كأنهم جعلوا كلَّ جزء من الأرض جَدْباً ثم جمعوه على جدوب، ومنه شاهد ابن يعيش (ابن يعيش1، د.ت، 151/3):

شُهودي على ليلَى عدولٌ مَقانعُ.

حيث وقع المصدر جمعاً، وهنا يعلِّل العلماء بقولهم: إنَّه لمَّا كثر استخدام هذا المصدر للصفة، صار من حَيِّز الصفات مما يسوِّغ جمعَه(ابن يعيش1، د.ت).

وبعد دراسة كثير من كتب اللغة، وتمحيص ما ورد عن العرب في هذا السياق نأنس إلى قولنا إنّ هذه الشروط التي وضعها العلماء ليست مُلزمة، ولو أنّهم أعادوا النظر في ما وضعوه من قواعد، لوجدوا أن ما يندُّ من قواعدهم عن كلام العرب كثير، ممّا يجعلني أعتقد بعدم إلزامية هذه الشروط، وواقع اللغة وما ورد عن العرب يدلُّ على أنّ المصدر يقع على صورة واحدة ويقع أيضاً مطابقاً للمنعوت، مما يثلم هذه القواعد التي ألزم النحويون بها أنفسهم، إلا أنهم لم يلزموا الناطق اللغوي بها.

ويُمكن في هذا السياق أيضاً، أن أُشيرَ إلى رأي آنس به أيضاً وأجدُه مُفسِّراً لوجود هذه الظاهرة، وهو أنّ ما ورد منها وسمّاه العلماء "مصادر" هو في حقيقة الأمر ليس مصادر، ولكنّه صفاتٌ مشبَّهة بأسماء الفاعلين أو نوعٌ من المشتقات، ولتفسير ذلك أقدّم على سبيل المثال الملحوظات الآتية:

1. في قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَاء غَدَقًا﴾(الجن: 16)وقعت كلمة (غدقاً) صفة مشبَّهةٌ باسم الفاعل على وزن فَعَل.
2. في قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُرْآناً عَجَباً﴾.(الجن:2) وقعت كلمة "عجباً" صفة مشبهة باسم الفاعل على وزن فَعَل.
3. في قولهم "رجلٌ حَرَض"(الزبيدي، 1994، 33/10، مادة حرض). وقعت كلمة "حَرَض" صفة مشبهة باسم الفاعل على وزن فَعَل.
4. في قولهم "لَبَنٌ حلَبٌ"(ابن قتيبة، 1963، 504) . وقعت كلمة (حَلَبٌ) بمعنى محلوب، على وزن فَعَلٌ.
5. في قولهم "ماء سَكْب"(الزبيدي، 1994، 178/7، مادة: سكب) . وقعت كلمة (سَكْب) بمعنى مسكوب على وزن فَعْل.
6. في الحديث الصحيح: "مَنْ عمِل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو رَدٌّ" (النووي، 1983، 73، الزبيدي، 475/4، مادة، ردد) وقعت كلمة (ردٌّ) صفة مشبهة، نائباً عن اسم المفعول بمعنى مردود ، وهي على وزن فَعْل.

7. في قو له " رجل صَدْقٌ"(الزبيدي، 1994، 176/1، مادة صدق): وقعت كلمة (صَدْقٌ) صفة مشبهة، بمعنى صادق وهي على وزن فَعْل.

إنَّ هذه الكلمات التي يسميها العلماء مصادر، غالباً ما تقع بمعنى من اتَّصف بالفعل أو بمعنى من وقع عليه الفعل، ولعلَّ الصفة المشبهة أجدر بأن تحمل معنى مَن أحدثَ الفعل فاتصف به وكأنَّه الفاعل له ، أو معنى من وقع الحدث عليه فكأنَّه مفعول(ابن قتيبة، 1963) به.

وبناء على ما قدَّمتُ، فإني هنا أُوجز تفسير هذه الظاهرة، بأنَّها من باب الصفة المشبهة، وليس من باب المصادر، فإذا اعترض القائل بأنَّ الصفة المشبهة إذا وقعت صفة تتبع الموصوف في جنسه وعدده، من نحو فتى حَسَن، وفتيان حسنان، وفتاة حَسَنة، وفتاتان حسنتان، في حين أن ما يسمى مصادر، لا يتبع الموصوف، بل يلزم صورة واحدة، فإنَّ الجواب على ذلك بأن الصفة المشبهة التي تتبع الموصوف جنساً وعدداً، تدلُّ على معنى فيه مبالغة وتكثير. فإنْ أرادَ المتكلِّمُ مزيداً من المبالغة والتكثير، جنح إلى أسلوب آخر، فعدل فيه عن الصفة المشبهة بوضعها المألوف، إلى وضع غير مألوف فيه خروج عن المعهود فجاءت ملازِمة لصورة واحدة.

وعليه فإنِّي أميل إلى تفسير المبالغة والتكثير في هذه الكلمات ونحوها، من وجهين:

الأول: ما قاله العلماء وهو أنَّ المصدر يقع صفة من أجل بيان معنى النهاية في المبالغة، وكأنَّ الموصوف أصبح مصدر هذه الصفة وأصلها.(ابن جني1، 1990)(ابن يعيش1، د.ت).

الثاني: إنَّ كثيراً ممَّا سمَّاه العلماء مصادر يمكنُ أن يكون صفاتٍ مشبهةً باسم الفاعل، وذلك من منظور أنَّ الصفة المشبَّهة بالفعل، تدلُّ على ثبوت الصفة ودوامها، والثبوت يمتد بسبب إلى معنى المبالغة والتكثير، ومعروف أنَّ أوزاناً كثيرة من الصفات المشبَّهة لا تطابق المنعوت في الجنس من نحو امرأة طامث، وامرأة جريح، وامرأة صَرورة ورجل صرورة، وامرأة مُرضع، ورحمة ربك قريب، وعدم المطابقة بين

النعت والمنعوت في هذه الصفات ونحوها أمر معروف في كتب النحو، لا أرى من الضروريّ أنْ أفصّل القول فيه في هذه الدراسة، لأنّه ليس من الأهداف التي تهمنا في هذا المجال، ولكنّ من الضروري أنْ أبيّن هنا أنّ الوصف بالمصدر، يقترب من الوصف بالمشتقات من حيث إنّه كثيراً ما يتبع الموصوف، فيُثنّى ويُجمّع ويُؤنّث، قال الشاعر.(ابن المؤدب، 1407هـ، ص80):

أَبَرَّ على الخُصُومِ فَلَيسَ خَصمٌ ولا خَصمَانِ يغلبُهُ جِدالاً

فقد جَمَع بيتُ الشعر كلمةَ الخصم في المفرد والمثنّى والجمع، ومهما يكن من تأويل فقد استخدمها العرب، ولم يُلزموها صورة واحدة.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿هَذانِ خَصمانِ اختَصموا﴾(الحج:19)، فثنّى الخصم، وأسند الفعل إلى واو الجماعة، لأنه أراد فريقين من المسلمين، ومهما يكن من تأويل فقد استُخدمتْ مُتحررةً من قيد الصورة الواحدة .

وقال الشاعر(ابن المؤدب، 1407هـ، 80):

لَقِيَ حَمَلَتْهُ أمُّهُ وَهْيَ ضَيفَةٌ فجاءت بِيَتْنٍ للضِّيافةِ أَرْشَما

واليَتْن: المولود تَخرُج رِجلاه قبل يديه ورأسِهِ(الزبيدي، 1994 594/18، مادة يتن) ، والأرشم: الذي يتشمّم الطعـام ولـه معانٍ أخرى، ويلاحظ في البيت أنّ (ضيفة) جاءت مؤنثاً تابعاً للموصوف وهو الضمير المنفصل هي، واللغة زاخرة بهذه الشواهد ونحوها، مما يجعلنا نأنس لمن يعدُّها من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل(ابن جني1، 1990).وإنْ صرّح العلماء بأنّ الصفة المشبهة أقلُّ تحملاً للمعنى من الوصف بالمصدر(ابن جني1، 1990).

3.6.1 .2 دراسة الوصف بالمصدر من المنظور الدلاليّ:

بعد أنْ عرضنا موقف النحويين من المصدر الواقعِ نعتاً، عُنيت هذه الدراسة بتجلية المعنى الذي يؤديه هذا المصدر، وذلك من خلال تتبع ورود هذا المصدر في معجم تاج العروس:

أشار الزبيدي إلى الوصف بالمصدر في مواطنَ عديدةٍ من معجمه منها:

1. رجلٌ داءٌ وامرأة داءٌ (ودواءَة) ذو داء.(الزبيدي، 1994، 155/1).
2. رجلٌ صَدق ورجل سَوء بالفتح، ورجل السَّوء، ولا يقال: الرجل السَّوء، وذكر فيه آراء متعددة للعلماء.(الزبيدي، 13، 1994/276).
3. أنا حَرْبٌ لمن حاربني.(الزبيدي، 1994، 410/1).
4. أرضٌ جَدْب وأرضون جَدْب، وأرضون جُدُوب: كأنّهم جعلوا كلَّ جزء جَدْباً ثم جمعوه.(الزبيدي، 1994، 356/1).
5. كفى بفلان رأياً لأمرك،أي رائباً وهو من باب الوصف بالمصدر(الزبيدي، 1994، 4/2، مادة رأب).
6. ماءٌ سَكْب: وصف بالمصدر.(الزبيدي، 1994، 79/2، مادة، سكب).
7. هو عَبْر أسفار: جريءٌ عليها، ماضٍ فيها قويٌّ عليها، تقال للواحد والجمع والمؤنث.(الزبيدي، 1994، 128/7، مادة عبر).
8. هو عربيٌ قلبٌ، وعربيٌّ قلباً أي خالص، على الصِّفة والمصدر، والصفة أكثر.(الزبيدي، 1994، 237/2، مادة: قلب).
9. هم لنا صُلْح، وقوم صُلوح: كأنّهم وصفوا بالمصدر(الزبيدي، 1994، 125/4، مادة صلح).
10. سمْعٌ لا بَلْغ: ويُنصب: أي نسمع به ولا يتم، يقال ذلك إذا سمعوا أمراً مُنكَراً، وأمر الله بَلْغٌ أي بالغ نافذ(الزبيدي، 1994، 12/7، مادة: سمع).
11. هذا العالِم حَقُّ العالِم: الغاية. ولا يثنى ولا يجمع(الزبيدي، 1994، 13/8، مادة: حق).
12. هذا رجل حسبُك من رجل: مدْح للنكرة. كافٍ لك وكافيك من غيره(الزبيدي، 1994، 421/1، مادة: حسب).
13. العدلُ من أسماء الله أبلغُ من العادل، لأنّه جعل المسمَّى نفسَه عدلاً(الزبيدي، 1994، 574/15، مادة: عدل).

ويمكن للمتأمِّل في معاني هذه الكلمات أنْ يَلحظ أنَّها ما تقال سوى للمبالغة والتكثير، وكان الزَّبيدي أحياناً ينصُّ على المبالغة، على نحو ما لاحظنا من قوله: (وهو الغاية).

2. 4.6.1 دراسة الوصف بالمصدر من منظور علماء التفسير:

وَرَدَ الوصف بالمصدر في القرآن الكريم مرات عديدة، وفي آيات كثيرة منها على سبيل المثال:

1. ﴿وظنَنْتُم ظَنَّ السَّوءِ وكُنْتم قَوماً بُوراً﴾ (الفتح:12)
2. ﴿إنَّا سَمِعْنا قُرآناً عَجَباً﴾(الجن:1)
3. ﴿وَجَاءوا عَلَى قَمِيصه بدمٍ كَذِب﴾ (يوسف:18)
4. ﴿قلْ مَنْ كانَ عَدُوَّاً لجبريلَ فإنَّه نَزَّله على قَلْبِكَ بإذنِ اللهِ مُصَدِّقاً لما بينَ يديه وهُدىً وبُشْرى للمُؤْمنين .﴾(البقرة:97)

وبالعودة إلى كتب التفسير، وجدتُ أنَّ المفسرين يُثبتون فكرة المبالغة والتكثير في هذه المصادر، وأحيانا يلجأون إلى تخريج آخر، لا يحمل فكرة المبالغة، فقد قالوا في تفسير الآية الأولى: ﴿بُوراً﴾ قيل مصدر يوصف به الواحد والجمع، وقيل هو جمع بائر، وقال الحسن البصري: لا خيرَ فيهم، من قولهم: أرض بُور أي معطَّلة لا نبات فيها، (الزمخشري، 2001، 275/3). وجاء في تفسير الآية الثانية ﴿عجباً﴾ :وَصْفٌ بالمصدر على سبيل المبالغة. (الأندلسي، 1992:).

وجاء في تفسير الآية الثالثة ﴿كَذِب﴾: وصْفٌ لدمٍ على سبيل المبالغة.أو على حذف مضاف، أي: ذي كذب، لَمّا كان دالاً على الكذب وُصف به، وإن كان الكذب صادراً عن غيره(الزمخشري، 2001).

وجاء في تفسير الآية الرابعة ﴿هُدىً وَبُشْراً﴾ معطوفان على "مُصدِّقاً" فيما حالان، ويكون هذا من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل، كأنه قال: وهادياً ومُبشِّراً، هذا وجه، وفيها وجه آخر وهو أنَّ هذا المصدر (هدى، وبشرى) يكون من

باب المبالغة، كأنَّه لمَّا حصل به الهدى والبشرى، جعله نفسَ الهدى والبشرى(الأندلسي، 1992).

ومن خلال دراسة رأي المفسرين نجد أنَّهم انساقوا وراء النحويين في تفسير الظاهرة، حيث أشاروا إلى أن هذا المصدر الواقع صفة يمكن أن يخرج: إما على سبيل المبالغة، وإما على سبيل حذف المضاف، فهم يقدرون حذف المضاف في الآية الكريمة (بدمٍ كَذِب) على سبيل المثال، وأنَّ الأصل فيها (بدم ذي كذب)، وهنا نرى أنَّ المفسرين والنحويين، وقعوا في ازدواجيَّةٍ غيرِ مترابطة في تفسير الظاهرة، وهي أنَّهم فسَّروا وجود هذا المصدر بسبب واحد من سببين: الأول المبالغة: وذلك بوضع المصدر صفةً، فكأنَّ القميص هو نفسه الكذب.والثاني: حذف المضاف.

والملاحظ أنَّ السبب الأوَّل سببٌ دلاليٌّ معنويٌّ، لكنَّ السببَ الثانيَ سببٌ نحويٌّ قواعديٌّ، وهذا الربطُ غيرُ مُوفَّق فيما أرى، فكان المُنتظَر أنْ يقولوا: إنَّ للظاهرة تفسيراً من تفسيرين:

الأوَّل: المبالغة بوضع الصدر صفة.

الثاني: التجرد من المبالغة بحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه.

2. 5.6.1 علاقةُ المصدر بالمبالغة وتحمُّله لها:

أشرتُ في فقرة سابقة أنَّه يُشترط في المصدر الواقع صفةً، أنْ يلزم التذكير والإفراد؛ فالتذكير لأن المصدر أصلاً مذكر من نحو العلم والفهم، فإن لحقته التاء من نحو الزيادة والعبادة فإنَّ هذه التاء لا تُخرجه من مصدريته، لكنَّ الحال يختلف حين يقع المصدر صفةً، فلو أُنِّث هذا المصدر فقالوا: امرأة عدلة، مثلاً، لظُنَّ أنَّها صفة حقيقيَّة من باب عالم وعالمة، وصعب وصعبة فأخرجتْها هذه التاء من معنى المبالغة إلى معنى الصفة الحقيقيَّة،وهذا ليس المراد، بل المراد إظهار صفة غير حقيقيَّة أو قل صفة على غير وجهٍ مألوف لتَحْمل فكرة المبالغة، ثم إنَّ التأنيث في نحو زيادة وعبادة إنَّما هو مُذكَّر في المعنى، إلاَّ أنَّه مؤنَّث في اللفظ فقط، وهو مُذكَّر لأنَّه بمعنى جنس الشيء) (ابن جني ا، 1990)، وهكذا فإن الفكر اللغويَّ العربي، يُصرُّ على تقسيم الأسماء جميعاً

إلى مؤنث ومذكر، ويتناسى ما يسمّى في بعض اللغات مُحايِداً، أي ليس بمؤنّث أو مُذكَّر، فالفكر اللغويُّ العربيُّ يُصرُّ على التقسيم إلى مؤنث ومذكر، بما ليس فيه معنى للتذكير، أو معنى للتأنيث، ومن هذا المنطق القسري فإنهم يَرَون أنَّ المصدر مذكر بمعنى جنس الشيء، وهذا الاعتراض غير مُلزِم، بل فيه كثيرٌ من الإجحاف، فلمَ لا يُعدُّ المصدر مؤنَّثاً لأنَّه بمعنى الأصالة أو جرثومة الشيء، أو البداية أو الأمومة على سبيل المجاز، فلو أُخذ من هذه المعاني لعُدَّ مؤنَّثاً معنى ولفظاً، وسبَّبَ هذا الخلطَ أنَّنا لا نجدُ في كثير من الأحيان صلة عقلية منطقيَّة بين الاسم وما يدلُّ عليه من تذكير أو تأنيث.(عبدالمعطي موسى، 2001).

والإفراد ضروريٌّ لإفادة معنى المبالغة والتكثير، وهذا الإفراد يعود لسببين الأوّل: ما قاله العلماء وهو أنَّ في الإفراد والبُعد عن المطابقة بين النعت والمنعوت وجهاً يُخرج العبارة عن الوجه المألوف، وهذا الخروج عن الوجه المألوف، ليَعْلم السامع بأن المعنى المرجوَّ من المصدر الملتزِم بالإفراد، أكثرُ منه في الصفة الحقيقية، التي يطابق فيها النعتُ المنعوتَ، فقولنا رجل صادق ورجلان صادقان لا يحتمل من المبالغة والتكثير ما يتحمله قولنا رجلان صَدق، ورجالٌ صَدق لأن المطابقة المألوفة تعطي معنى مألوفاً، فإذا تطلعتَ إلى معنى جديد فيه تكثير وزيادة خرجتَ إلى أسلوب جديد يَلفت الانتباه ويوقظ وعي السامع.

والسبب الثاني أراه سبباً صرفياً دلاليَّاً، وهو أنَّ المصدر هو المادة الأصلية التي تُمثِّل أصل الشيء وماهيته، وعليه فإنَّها لا تُجمع، فالعلم مثلاً يشكل أصل العلوم وجميع أفراد جنسها. فكيف يجمع هذا الأصل؟، فالعلم شيء واحد يشمل كل ما يشمله الجذر (ع. ل. م)، وهذا ما جعل علماءنا يُقرِّون أنَّ المصدر المُؤكِّد لعامله لا يُجمع لأنَّك إنْ ذَكَرْته فقد أتيت على كل شيء من بابه، ولعل هذا هو السبب الذي حمَّل الوصفَ بالمصدر مزيداً من المبالغة والتكثير، فحين يقول القائل: رجل دَنَف، فكأنما أصبح الموصوف لشدَّة توفُّر الصفة فيه هو نفسُه الصفةَ نفسَها،(ابن جني1، 1990) ، فأتى على الصفة بكلِّ مدلولاتها.

2. 7.1 المبالغة المجازيّة في نحو: شِعْر شاعِر:

يُعَدُّ الوزن "فَعِل" بفتح وكسر، من أوزان صيغ المبالغة الشائعة، وذلك من نحو رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ، وكلُّ هذه الصفات يفيد المبالغة وتكثيرَ الشيء وتشديده، ومعروفٌ عند العلماء، أنّهم يُعيدون فكرة المبالغة والتكثير في أوزان المبالغة المشهورة، نحو مِفعال وفَعُول، ومنه قولهم: مِقْوال وقَؤُول، إلى فكرة الإضافة، أي النِّسب فالمقوال يَعْني "قوليّ" كأنّما نُسِب إلى القول والعلاقة وثيقة بين المبالغة وأسلوب النِّسب، فكلاهما يُستخدمان لِمَا يُعرَف بالشيء ويُكثِر منه ، ومن ذلك (عَمِل)ٌ و(لَبِسٌ) لمن يُعرَف بالشيء، ومعناه المبالغة والإجادة ،وعليه فإنَّ ما ورد في كتاب الأصول من قوله:" رجل عَمِلٌ ولَبِس معناه المبالغة"(ابن السراج، 1985، 84/3) ، يُعَدُّ فيما أعتقد من باب التصحيف ، أو الخطأ؛ لأنَّ فهمنا لكلام ابن السراج وقبله سيبويه، يشير إلى أنَّ المقصود: هو رجل عَمِلٌ ولَبِسٌ ، ومعناه المبالغة.

ولذلك فإنَّ الرأي أنَّ كلمة "نَهِر" تفيد النسب مع الشيء من المبالغة والتكثير في قول الشاعر(سيبويه،1966، 384/3):

لستُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبْتكِرْ

وسوف يُخصَّص هذا الفصلُ إلى صيغ مبالغة من نوع خاص، تمتدُّ إلى ما سبق من المبالغة بطرف، إلاَّ أنّها تخالف من طرف آخر، وذلك قولهم:

مَوتٌ مَائِتٌ، وشُغْلٌ شاغِلٌ، وشِعْرٌ شاعرٌ ،(سيبويه،1966) ، والسُّطور الآتية تُجلِّي هذه الظاهرة:

2. 1.7.1 تعريف هذه الظاهرة:

لكي نُعرّفَ هذه الظاهرةَ الخاصة في المبالغة، نحو مَوتٌ مائتٌ، علينا أنْ نقارن بينها وبين المبالغة المعتادة، في صيغها المشهورة من نحو رجل مِقْوال.

إنَّ الملاحَظَ في قولنا: (رجل مِقْوال)، أنَّ الفاعل الحقيقي لصفة مِقْوال، هو الموصوف رجل، فهل، يا ترى، الفاعل في قولنا: مَوت مَائِت، هو الموصوف "موت"؟. إنَّ الموت لا يوصف بأنّه مائت، ممَّا يجعلنا نقول إنَّ فرقاً كبيراً بين هذه

الظاهرة، وظاهرة المبالغة الشائعة في صيغها المشهورة، ولو أمعنا النظر في تلك الصيغتين، لوجدنا أنَّ أصوات الصفة في قولنا رجل مقوال، ليست مشتقّة من أصوات الموصوف رجل، لكنَّ الصفة "مائِت" مشتقة من الموصوف (مَوت)، في عبارة (مَوتٌ مائتٌ)، فكلاهما فيه ميم وتاء والواو محذوفة من مائت لقضايا صرفية.

إنَّ هذين الفرقين اللذين قدمناهما، كفيلان ببيان أهمِّ ملامح هذه الظاهرة في المبالغة، وعليه فإنَّه يُمكن لي أنْ أعرِّف هذه الظاهرة بقولي: هي أسلوبٌ مجازيٌّ في المبالغة، تُشتق الصفة فيها من الموصوف، وتنسب إليه على سبيل المجاز لا الحقيقة، بهدف المبالغة والتكثير.

2.7.1 .2 مدى شيوع هذه الظاهرة:

إنَّ الدارس للمعجمات العربية ولكتب النحو الصرف يجد أنَّ هذه الكتب تحوي أمثلة متنوعة من هذه العبارات أذكر منها ما يلي:

1. عَجَبٌ عاجِبٌ.(الزبيدي، 1994، 208/2، مادة:عجب)
2. ليلٌ لائلٌ.(الزبيدي، 1994، 208/2، مادة: ليل)
3. مَوت مائِت.(سيبويه،1966، 92/2،ابن السراج، 3،84/1985)
4. شُغْل شاغل.(سيبويه،1966، 92/2،ابن السراج،1985، 84/3)
5. شِعْرٌ شاعِرٌ (سيبويه،1966، 92/2،ابن السراج،1985، 84/3)
6. هَمٌّ ناصِب.(سيبويه،1966، 92/2،ابن السراج،1985، 84/3)
7. حاجَة حائجة.(الزبيدي، 1994، 384/3، مادة: حوج).
8. عُقابٌ قَعَنْباةٌ، وعَقَنْباة، وفيه لغات.(الزبيدي، 1994، 235/2، مادة: عقب).
9. أسَدٌ أسِدٌ.(الزبيدي، 1994، 332/4، مادة: أسد).
10. نَصَبٌ ناصِب.(الزبيدي، 1994، 433/2، مادة:نصب).
11. بَرْح بارِح.(الزبيدي، 1994، 8/4، مادة:برح).
12. بِطاح بُطَّحٌ (الزبيدي، 1994، 13/4، مادة:بطح).

13. أعْوامٌ عُوَّامٌ.(الزبيدي، 1994، 512/17، مادة:).

14. يَوم أيوم ويَوم يَوِم، ويَوم وَوِم، ويَوم ذو أياويم.(الزبيدي، 1994، 779/17، مادة: يوم)

15. ساعة سَوعاء.(الزبيدي، 1994، 230/11، مادة:سوع).

16. ليلَةٌ ليلاء.(الزبيدي، 1994، 678/15، مادة: ليل).

17. نَهْر نَهِر.(الزبيدي، 1994، 571/7، مادة: نهر).

18. نَهارٌ أنْهَر ونَهِر.(الزبيدي، 1994، 1/1، مادة:)

19. لَيل ألْيَل.(الزبيدي، 1994، 1/1، مادة:).

20. عامٌ أعْوم. (الزبيدي، 1994، 512/17، مادة: عوم).

21. دَهر دَهِير ودَهْر داهر.(الزبيدي، 1994، 428/6، مادة: دهر).

22. عِزٌّ عَزيز.(الاسترباذي، 1982).

وبَعْد ذكر هذه الأمثلة من المعجمات وكتب النحو والصرف، فإنَّني آنس إلى أنْ أذكر، أنَّ لهذه الظاهرة حضوراً بارزاً في المعجم، وفي الكتب الصرفية المتخصِّصة، وإنْ قال النحاة إنَّها سماعية ويُكتفَى بما وصل إلينا مِن العرب.

3.7.1 .2 المعنى الذي تؤديه هذه الصفة:

تشير كتب الصرف والمعجمات، إلى أنَّ هذا النوع من الصفات يُقصَد به المبالغة والتكثير، وسوف أشير إلى بعض الأمثلة من آراء العلماء فيها:

1) قال سيبويه: <<وسألته عن قولهم: مَوتٌ مائِتٌ، وشُغْل شاغِل، وشِعْرٌ شاعِرٌ، فأجاب: إنَّما يريدون المبالغة والإجادة>>.(سيبويه،1966)(ابن السراج، 1985).

2) "... وإمَّا جارٍ على ما تضمَّنه، على وجه المبالغة، نحو: (عِزٌّ عزيزٌ وذلٌّ ذليل، وشِعرٌ شاعر و مَوتٌ مائتٌ)".(الاسترباذي، 1982).

3) حاجَة حائجة: على المبالغة(الزبيدي، 1994، 334/3، مادة:حوج).

4) ساعة سَوعاء: شديدة.(الزبيدي، 1994، 230/11، مادة: سوع).

5) يوم أيوَم ويَومٌ: طويل شديد هائل لطول شرّه على أهله، (الزبيدي، 1994، 779/17، مادة: يوم).

ولو استعرضنا بقيّة الأمثلة، لوجدنا أنّ العلماء يؤكدون أنّ هذا النوع من الصفات، يُقصد به المبالغة والتكثير في نسبة الصفة.

2. 4.7.1 الخصائص الصرفية للمبالغة المجازية:

قلنا في بداية هذا الفصل إنّ هذا الأسلوب من المبالغة مجازيٌّ، لأنّ الموصوف فيه ليس هو الفاعل الحقيقي للصفة، فالصفة لا تُنسب إلى موصوفها، إلاّ من المنظور المجازي، بعكس الصفات التي لم توضع أصلاً لفكرة المبالغة، من نحو: رُجُلٌ نابِلٌ ودارِعٌ، فهاتان من باب النسبة، والنسبة لا تحمل فكرة المبالغة بنفس المقدار الذي تحمله هذه الصفات الخاصة، التي إنّما وُضعت للمبالغة والتكثير، وهذا هو الملمح الأول الذي يميِّز هذه الصفات.

والملمح الثاني الذي يميِّز هذه الصفات هو أنّ الصفة والموصوف يشتركان في الجذور الأساسية للكلمة، فكلاهما من جذر واحد، ومن ذلك نأخذ بعض الأمثلة:

1. عَجَبٌ عاجب: فالجذر المعجمي هو العين والجيم والباء.
2. شِعرٌ شاعر: فالجذر المعجمي هو الشين والعين والراء.
3. نَهْر نَهِر: فالجذر المعجمي هو النون والهاء والراء.

فإذا جئنا إلى بعض الصفات من نحو "هَمٌّ ناصب" فالملاحظ أنّها تقترب من الظاهرة التي تُدرس في هذا الفصل، والملاحظ أيضاً أنّ الصفة تغيَّرت في الاشتقاق عن الموصوف، وذلك في ما أعتقد لسببين:

الأوّل: اشتراك الصفة والموصوف في المعنى نفسه وإنْ اختلفت الجذور، والملاحظ أنّ المعنى مشترك أو قريب بين الصفة "ناصِب" والموصوف "هَمّ"، فهما يعودان إلى معنى الحُزن والغمِّ والكدِّ والتعب، وكلاهما مما يُقلق النفس، ويثير الأسى والألم.

الثاني: أنّه في ما أعتقد كثرت على الألسن عبارات نَصَبٌ ناصبٌ، وهمٌّ ناصبٌ، وعيشٌ ناصبٌ، فجرى تبادل بين "هَمٌّ" و"نَصَبٌ"،وكلاهما يمتد إلى دلالة الآخر بطرف فقالوا: همٌّ نَاصبٌ، بدلاً من نَصَبٍ ناصبٍ، وإنْ كانت العبارتان مُستخدَمتين.

2. 5.7.1 ملامح هذه الظاهرة:

بعد تأمُّل ما جاء من أمثلة هذه الظاهرة في المعجمات ، وكتب الصرف وجدتُ أنَّ لها صفتين بارزتين، هما:

الأولى: تَكثر هذه الصفات في وصف الأسماء الجامدة غير المشتقة من نحو ساعة، ونهار، ويوم، ودهر، وليل، وعُقاب، وبَرْح، وعَجَب، فالموصوف إما مصدر من المصادر، وإما ممّا يسميه الصرفيون "الجواهر"، وهي الأسماء الدالة على جثث وأجسام من نحو نَهْر وعُقاب.

الثاني: وجدت الكثير من هذه الصفات، يستخدم لوصف ما يدلُّ على الزمن من نحو ساعة وليلة ويوم ونهار ودهر، أو ما يدلُّ على تقلبات الزمن وصروفه من نحو نصب ناصب، وإنْ كان لا يُقاس، إنّما يُستأنَس به، فممّا لم يأتِ لهذه المعاني التي تدلُّ على الزمن أو شدته قولهم: "شعر شاعر". وقال فيه سيبويه: يُقصد منه الإجادة (سيبويه،1966)، وقولهم: عزٌّ عزيزٌ، يُقصد منه المبالغة والمدح (الاستراباذي، 1982) ، وإنْ كان يُفهم منه كذلك طـــول الزمن الذي يتصف به الموصوف بالعزة.

2. 6.7.1 علاقة المبالغة المجازية من نحو شِعْر شاعر بالمبالغة الحقيقية من نحو رجل رحيم:

هناك عَلاقة في الدلالة بين معنى المبالغة التي نحن بصددها، والمبالغة الحقيقية بأوزانهـــا المعروفة، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل، ونذكر هنا أنّه لو جاز لنا، أنْ نرتِّب هذه الصيغ تنازلياً،على حسب مقدار ما تؤديه من مبالغة وتكثير وثبات، لقلنا إنَّ

الأولى: هي المبالغة المجازية من نحو شِعْر شاعر.

الثانية: الصفة المشبهة باسم الفاعل من نحو جَبَل كَبير.

الثالثة: صيغة المبالغة من نحو شاعرٍ مِقْوال.

هذا الشبه الذي أشرتُ إليه هو من الناحية الدلاليّة، فإذا جئتُ إلى الناحية الصرفية، وجدتُ أنّ المبالغة المجازية تشترك مع المبالغة الحقيقية في الأوزان، وقد استطعتُ أنْ أقسم ما جمعتُهُ إلى الأوزان التالية:

1. وزن (فاعِلٌ) من نحو عاجِبٌ، لائِلٌ، مائِتٌ، شاغِلٌ.
2. فَعِلٌ بفتح فكسر نحو: أسِدٌ ، كَلِبٌ، يَوِمٌ.
3. أفْعَلُ نحو أيوَمُ وأعْوَمُ.
4. فَعْلاءُ وهي مؤنثة (أفْعَلُ) من نحو سَوعاءُ، لَيلاءُ.

والملاحظ أنَّ هذه الأوزان هي نفسها المستخدمة في صيغ المبالغة، أو في الصفات المشبهة باسم الفاعل، وكلاهما وُضع لفكرة التكثير وثبات الصفة.

ويُمكن أنْ أقول إنّ العلاقة قوية بين صيغ المبالغة وأسلوب النسب، من حيث أنّ في كليهما نسبة معيَّنة من المبالغة والتكثير، وقد أشار سيبويه إلى أنّ في قولهم فَعُول ومِفْعال من نحو قَؤول ومِقوال من صيغ المبالغة معنى ما في قولهم "قوليٌّ" فمِقوال وقَوليٌّ يشتركان في مقدار معين من المبالغة والتكثير، وقالت العرب: "نَهِرٌ" بمعنى نهاريٌّ، فكلاهما يفيد النسب، ولمّا كان في (نَهِرٌ) من المبالغة ما في قولهم (عَمِلٌ) و(لَبِسٌ)، كان في نَهِر من المبالغة مما في قولهم عمليّ ونهاريّ (سيبويه، 1966).

ويكمن أنْ نوضّح تفسير سيبويه على النحو الآتي:

1. فَعِل في المبالغة بمعنى فَعُول. نحو قَوِل بمعنى قَؤُول.
2. قَوِل بمعنى (قولي)، فصفة قَوِل صيغة مبالغة لمن يُكثِر القول، وصيغة قوليّ لمّا دلت على النسب دلَّت على البالغة ،لانّ الشيء إذا نُسب إلى الشيء دلَّ على أنَّه يُكثِر منه وبه يُعرف، وهذا لمَا نُسب إليه دل على أنَّه يُكثِر منه، فصار يُعرف به.
3. نَهِر في المبالغة مثل قَوِل وقَؤول، ولمّا كانت "قوِل" بمعنى قوليّ فأنّ نَهِر بمعنى نهاريّ.

وعليه فإنَّنا نستنتج من كلام سيبويه أنَّ "نَهِر" تشبه "قوِل" في أنَّهما تشتركان في المبالغة، إلاَّ أنَّ نَهِراً جامد و قَولاً مشتق، ونستنتج أيضاً أنَّ نَهِراً تشبه قوليًا من حيث النسب فكلاهما منسوب، هذا إلى نهار وهذا إلى قَول.

2. 7.7.1 توجيهات علماء السلف لمعنى المبالغة والتكثير في هذه الصفات:

تحدَّثتُ في الفقرة السابقة عن العلاقة بين الصفات المجازية من نحو يَوْمٍ يَومٍ، وشِعْرٍ شاعرٍ، والمبالغة الحقيقية، وقلتُ إنَّ في هذه الصفات المجازية، وصيغِ المبالغة الحقيقية من نحو: (رجلٌ رحيمٌ)، ما يمتدُّ إلى معنى النسب، فهذه الأساليب الثلاثة تحمل في طرف فكرة النسب إلى الشيء، والنسب إلى الشيء يدلُّ على المبالغة والتكثير، فلولا أنَّ الموصوف لم يكن مكثاراً من الصفة لم يُنسب إليها، ولم يعرف بها، وهذه العلاقة بين النسب والصفات المجازية، هي الوجهةُ الأولى التي تُحمل عليها فكرة المبالغة في صفات من نحو: يَومٍ يَومٍ وشِعْرٍ شاعرٍ، وأول من بدأ بهذا التوجيه هو سيبويه كما أشرتُ في الفقرة السابقة، ثم تابعه ابن السراج فقال إنَّ قولهم: رجل عَمِل ولَبِس معناه المبالغة، وكنتُ بيَّنتُ في بداية هذا الفصل، أنَّه ورد في قول ابن السراج كلمة "ليس" على أنَّه فعل النفي الناقص، وأظنُّ أنَّ في هذا تصحيفاً أو خطأ مطبعياً، فالمقصود هو لَبِس، وهي صيغة المبالغة "فَعِل" من اللباس، وأشار ابن السراج إلى أنَّ من ذلك قولهم "نَهِر"، بمعنى المنسوب إلى النَّهار، (ابن السراج، 1985)، كأنَّه قال نهاريّ، وفيها معنى النسب ومعنى المبالغة،(ابن جني1، 1990) ، ومن هنا فإنِّي أُؤكِّد أنَّ النسبة المجرَّدة من الياء، تأتي على أوزان عديدة منها فَعَّال، نحو بَقَّال، ومنها فاعل نحو لابِن، ومنها اسم الفاعل من غير الثلاثي نحو مُطْفِل، ومنها فَعِل نحو نَهِر، وأزيدُ، إنَّ موضوع هذا البحث هو الصفات المجازية نحو نَهْرٍ أنْهَر، أي واسع(الزبيدي، 1994، 750/7، مادة: نهر)، ويَوم أَيْوَم... بما فيه من أوزان مختلفة، فيه معنى النسب، وفيه معنى المبالغة والتكثير، من باب أنَّ الشيء لا ينسب إلى الشيء إلاَّ إذا أكْثَرَ منه وبه عُرِف .

ثم إنَّ العلماء يُفسرون سرَّ المبالغة في هذه الصفات، كما فسَّروا المبالغة في الوصف بالمصدر، من باب إطلاق اسم المعنى المراد على صاحب ذلك المعنى، فأصبح الموصوف هو الصفةَ نفسَها، من نحو رجلٌ عَدْل،(الاسترابادي، 1982)، على أنَّ فرقاً كبيراً بين الاثنين وهو ما يتمثل في الفرق بين المصدر والمشتقات، فالمشتقات من نحو مائِت في قولهم موت مائت، تدل على معنى الحدوث والتجدد، فكأنَّما هو ليس موتاً واحداً، إنَّما هو موت يُستصحب موتاً، وإذا قلت: "هَمٌّ هامٌّ"، فإنَّما هو همٌّ تِلْوَ هَمٍّ، وليس همًّا واحداً بل كلٌّ منهما مضاعَف مكرَّر، ومن هذا النحو في المبالغة قولهم: جَدَّ جِدّه، وتَمَّ تَمامُه فكأنَّما الجِد يَتجدَّد كلَّ حين، وأنَّ التمام يتمُّ في كلِّ وقت، وهذه الفكرة هي التي تؤدي معنى المبالغة والتكثير.(الاسترابادي، 1982).

2. 8.7.1 ماهيَّة المبالغة بالصفات المجازية:

بدايةً أُشيرُ إلى أنَّ العلماء ربطوا بين المبالغة بالوصف بالمصدر، من نحو رجلٌ عَدْل، وبين المبالغة في موضوعي الذي أدرسه في هذا الفصل، والحقيقة أنَّ فرقاً كبيراً بينهما، فإذا قلنا: رجلٌ عَدْل كانت المبالغة في أنَّ الرجل لكثرة العدل الذي قام به فأصبحَ يُعرف به، تجسَّد عدلاً فأصبح الموصوف هو الصفةَ نفسَها، وهذا بيناه في فصل سابق، لكنَّ الحال يختلف إذا قلنا: شِعْرٌ شاعِرٌ، فهل يا ترى اتصف الشِّعر بأنَّه شاعر، ولقد بيَّنتُ في بداية هذا الموضوع أنَّ هذه الصفة من باب المجاز، فما حقيقتها؟ وما الذي أدَّى على معنى المبالغة فيها.

أعتقد في هذا المجال أنَّ الصفات من نحو (شِعْرٌ شاعِرٌ، ومَوتٌ مائِتٌ)، تختلف عن الوصف بالمصدر اختلافاً بيِّناً، مما يجعلها أسلوبا خاصاً منفرداً بنفسه.

لاحظتُ من خلال الأمثلة المحدودة في كتب الصرف، ومن خلال التتبع لأمثلة عديدة في المعاجم أنَّ الموصوف، عادةً، ما يكون من أسماء الأعيان التي لا تقع صفة، وهي التي تُبصَر بالعين من نحو "نَهْر"، أو من أسماء المعاني، وهي التي تدرك بالعَقل من نَحو عَجَب، ومَوت(ابن يعيش، د.ت) ، وكلاهما من الأسماء الجامدة، أي ليست مأخوذة من فِعلٍ، لكنَّ بعضها يُشتقُّ منه كالمصادر التي تعد أصلاً للمشتقات،

على ما يرى البصريون، وبعضها جامد فلا هو مشتق ولا يشتق منه وذلك من نحو نيِّر، وساعة وليل.

فإذا جئنا إلى الصفة وجدناها من أسماء الأعيان التي تقع صفة وهي المشتقات (ابن يعيش، د.ت) (الغلاييني، 1983) ، ووجدنا أنَّ أكثر هذه الصفات على وزن فاعل من نحو ليل لائل، وتأتي على أوزان أخرى، كنتُ ذكرتُها في فقرة سابقة.

فإذا جئنا إلى المعاني التي تُستخدم لها هذه الصفاتُ، وجدنا أنَّ معظمها لا يُستخدم إلا في معنى الشدة والضيق والهم، وكلُّ ما فيه معنًى سلبيٌّ، لا تستريح له النفس البشرية من نحو:

1. يَوْم يَوِم: شديد هائل لطول شره.
2. شُغْل شاغل: بمعنى المجهود الفكري أو الجسمي الشديد.
3. ساعة سَوْعاء: شديدة.
4. حاجة حائجة: مُلِحَّة.
5. نَصَب ناصِب: تَعَبٌ شديدٌ.

وهذا لا يعني أنَّها لا تدل إلاَّ على سوى معنى الضَّنْك والشدة، بل قد تُؤدي إلى معنى تقبله النفس وترتاح إليه، وإن كان لهذا المعنى استخدامات قليلة في هذه الصفات من نحو شِعْر شاعرٌ، ويُمكن أنْ نفهم من هذا المعنى أيضاً أنَّ فيه من الشدة ما فيه، بحيث يتملك النفس ويسيطر عليها فيشغلها عن كل شيء، مما يُتعِبها ويُجهِدها أيَّما إجهاد، وهذا لا يطَّرد في كل الحالات ولا ينقاس، فقد نجد ما يخرج عليه من نحو قولهم: عزٌّ عزيزٌ وغيرها، ولكن الذي أعتقده أنَّ هذا الأسلوب وُضع أصلاً للتعبير عن المبالغة والتكثير في الأمور الصعبة، والخطوب العظيمة، ثم تُوسِّع في هذا المجال، فصارت تُعبِّر أحياناً عن أمور ليست من الشدائد، وليست من الخطوب العظيمة، والجامع بين الموقفين أنَّ كليهما فيه جُهد وفيه النهاية في توصيل الفكرة على أكثر ما تكون المبالغة.

وإذا أقررنا أنَّ الأصل في استخدام هذا الأسلوب هو المصائب والخطب العظيم، فإن المصائب عادة ما تُعزى في الفكر العربي إلى الدهر والزمان، وهذا يُفسِّر لنا قضية الإكثار من الكلمات التي تدل على الأوقات، وتصرفات الدهر من نحو ساعة وليلة ويوم ونهار ودهر... فالظروف إنَّما هي أوعية الأحداث.

إنَّ فكرة المجاز ساهمت في ما أرى بقدر كبير من المبالغة، فحين يقول القائل: موت مائت، فقد جعل الموت حدثاً متجدداً في كلِّ حين، فلا يكاد يغيب عن عين السامع، ولا يَبعُدُ عن أذنه، فهو يُحسُّه ويعيشه في كل لحظة ، فليس الناس هم الذين يموتون، بل الموت نفسه –لا أقول يموت– بل أقول يتجدد ويطرأ في تتابع واستمرار، أو هو من باب (فاعِلٌ) بمعنى (مُفعِل) أي يجعلك تَنْصب: تكُدّ وتكدح، أو هي بمعنى مفعول أي منصوب فيه(الزبيدي، 1994، 433/2، مادة: نصب) ،وذلك في قولهم: (هَمٌّ ناصِبٌ)، والذي أراه أنَّ الهمَّ نصَّب نفسه فصار ناصباً مُقيماً في النّصَب، وهذا أبلغُ وأكثرُ تأثيراً، وقس عليه قولهم: شعر شاعر، فكأنما هذا الشِعر لشدَّة ما يشُدُّ الناس، صار هو نفسُه يَشعُر فيُحس ويتفاعل، وهذا يمثِّل النهاية في المبالغة.

ومن الوجوه التي يُفسَّر بها معنى المبالغة في هذا الأسلوب، أنَّ الصفة والموصوف يشتركان في الجذور، ومجرَّد هذا الاشتراك يوقظ وعي السامع وينبهه، فإذا تفطَّن أن الأصل في الموصوف أنَّه جامد، فلا يُشتق منه شيء، ووجد السامع أنَّ المتكلم اشْتقَّ منه، فأتى بالكلام على غير وجهه، وعلى غير ما يَتوقع، من نحو قوله ليل أليل، وساعة سوعاء ازداد وعيه تيقُّظاً ونباهة، لكي يتلقَّى هذا المعنى الشديد، فإذا عَلِمَ أنَّ الصفة المرادَة اشتُقَّت من كلمة تدلُّ على تصاريف الدهر وتقلباته، وصل إلى النهاية، وشعرَ أنَّ المعنى المراد كبير خطير فيه من التهويل والمبالغة ما يملأ عليه سمعه ونفسه.

وأشيرُ هنا إلى أنَّ التجانس بين الصفة والموصوف، يساهم أيضاً في لفت النظر إلى المعنى المراد، ومعروف في علم البديع أن الجناس يوقظ الوعي، ويُعطي موسيقا معيَّنة، تستقر في النفس، وتساهم في توصيل المراد.

وأختم هذا الفصل بقولي إنَّ مما قوّى هذه الصفة في هذا الأسلوب فأدى إلى معنى المبالغة أنّ فيه ما يشبه التوكيد اللفظي، فكأنّما ذُكِر المعنى المراد مرتين، ولأوضّح ذلك آخذ بعض الأمثلة:

النَّهْر في اللغة يسمى بهذا الاسم لأنَّه بمعنى الشق في الأرض، فإذا قلت نَهْر نَهِر فكأنما قلت شق مشقوق وهذا فيه من المبالغة والتوكيد ما فيه، ولكنَّ الحال يختلف في شق مشقوق ،عنه في نَهْر نَهِر، فالأولى: لا تجلب لفت النظر لأن المشقوق اشتقت من المصدر "شق" وهذا ما جاء من الكلام على وجهه فليس فيه خروج عن المألوف، فإذا اشتققتَ من الاسم الذي لا يُشتقُّ منه فقد أتيت بالوجهين: واحد أنَّك أتيت بما يشبه التوكيد اللفظي، فلفظتَ اللفظ مرَّتين. والثاني: أنَّك اشتققت من الجامد، وهذا خروج عن المألوف، لمعنى غير مألوف، هو معنى التناهي والتكثير، وكذلك نهارٌ نَهِر فمعنى النهار هو الضياء فإذا قلت: نَهِر فكأنك لفظت الضياء مرتين وكذا الموت والشعر والعجب وغير ذلك، وقالوا: "غَولٌ غائلة" للأمرِ المنكَر،(الزبيدي، 1994، 556/15، مادة: غول) ، فالغُول بمعنى الداهية وبمعنى المُنْكَر وبمعنى المنيَّة، ولها كثير من المعاني التي لا تُحَبُّ، فإذا أتبعْتَ هذا فقلت: غائلة فإنَّما أتيت بالمعنى من وجهين. ممَّا أوصلك إلى النهاية في المبالغة.

2. 8.1 المبالغة والتكثير في ألفاظ خاصَّة على صُورة المثنَّى نحو: لبَّيكَ وسَعْديكَ:

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل، ما جاء في العربيَّة، من ألفاظ خاصة على صورة المثنَّى من نحو لحسَّيك وسعديك، بقصد بيان معنى المبالغة والتكثير، وتوكيد المعنى في النفس، فليس العدد الدَّالُّ على المثنى في نحو هذه الكلمات مقصوداً بذاته، ونحن في هذه الظاهرة -كما يرى العلماء- أمام مُثنَّى يخرج عن دلالته العددية إلى دلالة أخرى تحمل فكرة المبالغة والتكثير.

ولاكتناه طبيعة هذا الأسلوب من التوكيد، عَمَدَتْ الدراسة إلى رصد هذا الأسلوب، في كتب اللغة، وكان ممَّا جمعناه على سبيل التمثيل لا الحصر ما يلي:

1) لبَّيك.

2) سَعْديك.

3) دَواليك.

4) هَجاجَيك.

5) حَجازَيكما.

6) حَنانَيك.

7) حَذارَيك.

8) هَذاذَيك.

2. 1.8.1 فكرة التثنية:

تحمل هذه الكلمات المختارة فكرة التثنية، لورود الياء فيها، ومعروف أنَّ الياء في العربية من استخداماتها أنَّها تستخدم علامة لنصب المثنَّى وجرِّه، وقد أكَّدتِ المعجمات وكتبُ الصرف فكرة التثنية في هذه الكلمات، فممَّا جاء في المعاجم وكتب الصرف ما يلي:

1. لبَّيك: ثنِّي على معنى التوكيد(الزبيدي، 1994، 239/2، مادة: لبب)
2. سَعْديك: لا تُستخدم إلا مثناة، ولا تُستخدم مفردة (ابن يعيش1، د.ت، 1 /118).
3. دَواليك: تثنية، لأنه فِعْل من اثنين.(سيبويه، 1966)
4. هَجاجَيك: مثل دَواليك وحواليك في التثنية(الزبيدي، 1994، 513/3، مادة: هجج)
5. حَجازَيكما: وردت هذه الكلمة في ما يأتي من المصادر على لفظ اثنين(ابن المؤدب، 1407هـ).
6. حَنانَيك: لا يكون مثنَّى إلا في حال إضافة(سيبويه، 1966)
7. حَذارَيك: هو تثنية حذارِ.(ابن المؤدب، 1407هـ)
8. هَذاذَيك: تثنية، لأنه فِعْل من اثنين.(سيبويه، 1966)

2. 8.12. معاني هذه الكلمات:

إنَّ معرفة معاني هذه الكلمات، سوف تُلقي الضوء على طبيعتها وأصلها في اللغة، ولذلك سوف أعرض إلى معاني هذه الكلمات، وَفْق الترتيب الذي ذكرتهنَّ فيه:

1- لبَّيك:

وردت هذه الكلمة بمعانٍ عدة، منها ما يلي(سيبويه، 1966، ابن المؤدب، 1407هـ):

1) لبَّيك بمعنى إخلاصي لك، من قولهم هذا لُب الطعام، وله حَسَب لُباب: أي خالص.
2) لبَّيك بمعنى إقبالي عليك، من قول العرب: داري تلِبُّ دارَك، أي تواجهها.
3) لبَّى: قال لَبَّيك اللهمَّ لبيك.
4) والذي يظهر من المعاني التي تُفهم من مادة لبَّيك أنَّ العلاقة قوية بين جميع هذه المعاني، وبين فكرة الشفقة والرحمة واللصوق بالشيء تحبُّباً، وهي على ما يرى العلماء تفيد المبالغة والتكثير، لأنَّ التثنية تُعطيها ضِعْف المعنى اللغويّ في حالة الإفراد، مع العلم بأنَّ المفرد لم يستخدم إلا بشكل شاذٍ نادر.

2- سَعْديك:

تشير المعاني المفهومة من جذر (سَعِدَ)إلى فكرة الإعانة والتوفيق، وإلى معاني ضدّ الشقاوة والنُّحوسَة، ولكنَّ استخدام (سَعْديك) في الدعاء يُشير إلى المعاني الآتية(الزبيدي، 1994، 616/5، مادة: سعد):

أ- سَعْديك: بمعنى إسعاداً بعد إسعاد.

ب- سعديك: بمعنى مُساعدة لك ثم مُساعدة، وإسْعاداً لأمرك بعد إسعاد، أي ساعدتُ طاعَتَكَ مساعدة بعد مساعدة.

ج- سعديك: بمعنى أسعدني الله إسْعاداً بعد إسعاد.

د- سعديك: بمعنى متابعٌ أمرَك وأولياءَك(سيبويه، 1966، ابن يعيش1، د.ت).

هـ- سعديك: بمعنى إيثاراً لك(ابن المؤدب، 1407هـ).

والذي يُفهم من معاني الجذر سعد، أنّها تشير إلى فكرة المتابعة والسّعْد أي بمعنىً ضدّ الشقاوة، وتشير إلى فكرة الإعانة والتوفيق، إلاّ أنّ سَعْديك تحمل هذه المعاني مع شيء من المبالغة والتكثير، لأنّ فكرة التثنية تُعطي ضعف المعنى الإفرادي، وتشير هنا أنّ المفرد غيرُ مستعمل فلا واحد لسَعْديك، فهو بمعنى متابعة العبدِ أمرَ ربِّه ورضاه، غير أنّه مثنّى، ولا يُستخدم مفرداً في الدعاء(الزبيدي، 1994، 16/5، مادة:سعد).

3- دَوالَيك:

تُشير المادة المعجمية لهذه الكلمة إلى الشيء الذي يُتَداول، وتُشير إلى تغيُّر الزمان وانقلابه، وعليه، فإنّ لدَوَاليك أصلاً من الأصول الآتية (الزبيدي، 1994، 14 /245، مادة: دول):

أ- الشيءُ المتداول في الحرب.

ب- الشيء المتداوَل من المال ونحوه.

ج- انقلاب الزمان

د- تداولَتْه الأيدي: أخذتْه هذه مرَّةً، وهذه مرَّة.

والذي يُفهم من دواليك أنّها تشير إلى فكرة التنازع، والتتابع وتُغير الحال، ولذلك قالوا (دَوالَيك): بمعنى طلبتُ الدُّولَةَ، مفردها يُستخدم بالدال المفتوحة، وبالدال المضمومة، فإنّ تُثنيتْ حَمَلَت فكرة المبالغة والتكثير، فالمعنى في المثنى يُماثل ضعف المعنى في حالة الإفراد.

4- هَجاجَيك:

تشير مادة هجج في المعجم إلى المعاني الآتية(الزبيدي، 1994، 512/3، مادة: هجج):

أ- ركِب من أمرِه هَجَاجِ نحو قَطَامِ: أي رَكِبَ رأسَه.

ب- تُستخدم هَجاجَيك إذا أراد الواحد أنْ يُكفَّ الناسَ عن شيء قال هَجاجَيك.

وقد يكون من المُهِمّ هنا أن أشير إلى ارتباط (هَجَاجَيك) بالمعنى الثاني وهو الكفُّ والمنع، إلاَّ أنَّ المفرد (هَجاجِ) لا يُشير إلى فكرة الكفّ، بل يشير إلى عكس ذلك، فالهَجاجِ كما بيَّنا هو التمادي وركوبُ الرأس، أي التمادي في الرأي، إنَّ تحديد مفرد له علاقة بمعنى المثنى يبدو أمراً مُشْكِلاً فالمعنى في الاسم مثنىً -وإنْ دل على المبالغة والتكثير- لا يرتبط بشكل مُقْنِع بالمعنى بالاسم إذا كان مفرداً.

5- حَجازَيكما:

تُشير المادة المُعجمية (حجز) إلى معنى المنع والفصل، ومن هذا المعنى أخذوا قولهم: حَجازَيكما، أو قولهم حَجازَيك: فالأولى: حَجازَيكما يا رجلان بمعنى لينحجز بعضُكما عن بعض، وحَجازَيك: بمعنى، احجُز بين القوم حَجْزاً بعد حَجْز(الزبيدي، 1994، 43/8، مادة: حجز) ، والفرق كبير بين المفرد حَجْز، والمثنى حَجازَيك فالثاني هو الذي يُؤدِّي فكرة المبالغة والتكثير.

6- حَنانَيك:

تُشير المادة المعجمية لكلمة حَنانَيك إلى المعاني الآتية(الزبيدي، 1994، 18/ 161، مادة:) (ابن يعيش ا، د.ت، 118/1):

1. الرحمة والعطف وهو الحَنان، ومنه الحَنَّان: اسم الله تعالى من الحِنَّة وهي الرَّحمة.
2. الشوق وتَوَقان النفس، وهو الحنين.

والذي يمكن أنْ أقوله هنا أنَّ الحنان بمعنى العطف والرحمة، يقترب بشكل كبير من الحنين وهو الشوق، فالشوق لا بد أنْ يكون معه عطف ورحمة، فهما لا يَحدثان إلاَّ عند الرحيم المشوق، ومنه حَنانَيك يا ربِّ بمعنى ارحمني رحمة بعد رحمة، فكلَّما كنتُ يا ربِّ في رحمةٍ منك، فلا يَنْقطعَنَّ، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك، والفرق كبير بين المعنى الذي يؤديه المفرد وهو حَنَانٌ، وبين المعنى المفهوم من حالة التثنية.

7- حَذَارَيك:

تُشير المادة المعجمية لكلمة حَذَارَيك إلى فكرة الخيفة والاحتراز، ومن أسماء الفعل: (حَذَرك زيداً)، و(حَذَارَيك زيداً): إذا كنت تُحذِّره منه. وقيل: معنى التثنية في

(حَذَاريك): ليكن منك حَذَرٌ بعد حذر(الزبيدي، 1994، 285/6، مادة: هجج) ، وعليه فالمفرد (حَذَارِ) وهو مُستخدَم،يدلُّ على معنى الحَذَرِ والتحرُّز بدون مبالغة، فإذا جاء على صورة المثنَّى (حَذَارَيك) دلَّ على فكرة التحرُّز المبالَغ فيها.

8- هَذَاذَيك:

تشير المادة المعجمية لكلمة هَذَاذَيك إلى المعاني الآتية(الزبيدي، 1994، 5/ 407، مادة: هذذ)(ابن يعيش ا، د.ت)(ابن المؤدب، 1407هـ):

1. الهَذّ: سرعة القَطْع، ومنه يقال: هَذَاذَيك: أي قَطْعاً بعد قطع.
2. تستخدم (هَذَاذَيك): إذا أردت أنْ يكُف الناس عن الشيء، أمَّا المفرد (هَذَاذَ) فهو غير موجود في المعجم، لكن الموجود هو (الهَذُّ)، والحقيقة أنَّ المعنيين مختلفان، والكلمة (هَذَاذَيك) تحمل المعنيين، والسياق وحده، هو الذي يُحدّد ما إذا كانت بمعنى القَطْع، أو كانت بمعنى الكفِّ والسكوت، ويظلُّ المعنيان بعيدين، إلا أنْ نلجأ إلى تأويلِ أنَّ القطع له علاقة بالكفِّ والمنع من منظور أنَّ المعنيين فيهما بَتْر ووقوف عن الحركة، والمستخدَم من المفرد هو الهذُّ وليس الهذاذ، إلاَّ أنَّ ورود (هَذَاذَيك) على صورة المثنى يحمل فكرة المبالغة والتكثير.

2. 8.13. بنية هذه الأسماء:

أشار سيبويه إلى أنَّ هذه الأسماء التي جاءت على صورة المثنى بقصد المبالغة، إنَّما هي مصدر، وتبعه النحويون، مؤكدين فكرة المصدرية، ما عدا عدداً منهم، تنبَّه إلى أنَّ هذه الأسماء لا يُؤنس إلى كونها مصادر، فمنهم من قال: هي اسم واحد بمنزلة عليك(ابنعيش، د.ث)، فرفض فكرة التثنية، ومنهم من قال معترِفاً بصعوبة تحديد صرفية هذه الأسماء: <<هي حروف خِلْقَتُها على هذا، لا تتغير>>(الزبيدي، 1994، 275/14). ومنهم من قال في (حَذَارَيك) أنَّها اسم فعل (الزبيدي، 1994، 258/6، مادة: حذر) ، حين ذكرها مع اسم الفعل (حَذَرَ) في نحو حَذَرَكَ زيداً، وقد يُفهم من السياق أنَّ صاحب التاج لم يجمع اسم الفعل (حذرك) مع حَذَاريك، فالعبارة فيها إلباس، ولكنَّنا نعتقد بوجاهةِ أنْ يُعَدَّ (حذاريك) من أسماء الفعل، ولا سيَّما أنَّ (حذاريك) –وسائر أخواتها– تستخدم بدلاً من اللفظ بالفعل، ولعلَّ هذه

الفكرة، أقصد نيابة اسم الفعل عن الفعل من أهمّ غايات اسم الفعل، وواضح أنّ (أفٍّ) مثلاً تُستخدم بدلاً من الفعل أتضجّر، و(عليك) تستخدم بدلاً من فعل الأمر الزم، وعليه ليس ببعيد أن تُستخدم (حذاريك) بدلاً من فعل الأمر احذرْ، وهذا يتماشى مع فكرة أنّ هذه الكلمات تُستخدم بدلاً من أفعالها(ابن منظور، 1994، 176).

ظلّت فكرة سيبويه ذات أثر عند سائر النحويين بعده، فقد قال سيبويه إنّ هذه الكلمات مصادر، جاءت مثناة لتحمل فكرة المبالغة، على أن تكون مضافة إلى الضمير، ولعلّ أكثر ما اختلف النحويون في (لَبَّيك) و(سَعْديك) ما أصلهما؟ ما معناهما، كيف تكونان...، وتالياً ذكر أراء العلماء فيهما:

1- أصل لبيك

قال سيبويه: تقول العرب للرجل المداوم على الشيء، لا يفارقه ولا يُقلع عنه: قد أَلَبَّ فلان على كذا، ومصدر أَلَبَّ هو إِلْباب، ولما كانت (ألبَّ) بمعنى مَكُث ولم يُقلع عن الشيء، صارت لَبَيْك بمعنى قُرْباً منك، وهو تمثيل كما يقول سيبويه، ومعروف أنّ سيبويه يكرِّر كلمة (تمثيل) في ثنايا كتابه، ليفسِّر مُشكل ما ورد عن العرب، وهو تفسير من عند نفسه، ولم تتكلم به العرب، فالقائلُ : (لَبَّيك)،إذا عنى اللهَ عزَّ وجلَّ فكأنّما قال: أي ربِّ لا أنْأى عنك، وهذه العبارة (لبَّيك) ليست من باب (سَقْياً لك) لأنلهذا المصدر فعلاً، فهي بمعنى سقاك الله، ولكنّ (لبَّيك) لا يستخدم فعلها، فلا يقال أُلبِّكَ لبّاً(سيبويه، 1966، 353/1).

إنّ العلماء يعيدون أصل هذه الكلمة إلى الإلباب، كما أشرتُ، والفعل الثلاثي من هذه المادة لبَّ بمعنى (أقام) ويستخدم المزيد منه (ألبَّ) بالمعنى نفسه، والملاحظ أنّ العلماء يشيرون إلى أنّ الأصل هو الفعل الثلاثي المجرَّد (لبَّ)، ومصدره (لُبّ)، والمثنى (لُبّان) في حالة الرفع، (ولبَّين) في حالتي النصب والجر، فإنْ أضيف أصبح (لبيك) بحذف النون.

إنّ هذا التخريج من الناحية النظرية يبدو مُقنعاً، ولكنّه في ما نرى يبتعد عن حقيقة اللغة، ولذا فلمْ يقتنعْ بعض العلماء بفكرة التثنية هذه، ونفَى أنْ تكون الياء في (لبَّيك) علامة للمثنى، ولذا فقد اشتط -في ما أرى، وعزا هذه الكلمة إلى الفعل

المضعف (لبّب)، فقد بحث -في ما أرى، عن باءات ثلاث، كي تنقلب إحداهن إلى ياء، وعليه فقد قلبت الباء الأخيرة (لام الفعل) ياء هرباً من التضعيف، فصار لبَّي، وجاءت الياء متحركة، وقبلها فتح فانقلبت الياء ألفاً مشاكَلة للفتح فأصبحت (لبَّى)، فلمَّا وُصلت بالكاف في (لبيك) قُلبت الألف ياء، كما تُقلب في حرف الجر (على) فتصبح (عليك)، واحتجَّ سيبويه، على صاحب هذا الرأي وهو يونس، فقال: لو كان كذلك، لوجب أنْ تظلَّ الألف ألفا إذا أضفناها إلى اسم ظاهر، فكان يُفترض أن يُقال: لبَّى زيد، بالألف، كما يُقال: على زيد، ولكنَّهم يقولونها لبَّي زيد بالياء، وهنا يَردُّ يونس بقوله: إنَّ الإضافة إلى المُظهر نادرة شاذة، ولا يقاس على النادر الشاذ(ابن السراج، 1985)(ابن المؤدب، 1407هـ)(ابن يعيش1، د.ت).

2- **أصل سعديك:**

قال سيبويه إنَّ الأصل في (سَعْديك) مأخوذ من قولهم: أسْعَدَ فلانٌ فلاناً، وإذا أسْعَدَه فقد تابعه، فسعديك بمعنى متابعةً لك، وهذا تمثيل كما يقول سيبويه، فلم تتكلم به العرب، بل هي محاولة لتفسير المشكلة، ثم يضيف سيبويه مُمثلاً (سعديك): أنا متابعٌ أمرَك وأولياءَك، لكنَّ العرب لا تقول: أسعدك سَعْداً في هذا السياق، ولذا جاء تمثيل سيبويه كما يقول هو، لتفسير إعراب هذه الكلمات فسَعْديك منصوب بتقدير فعل لا يَظْهر، كما أنَّ قولهم (سقياً) منصوب بفعل من جنس المصدر،لكنَّ الحال يختلف في (سعديك) ولذا لُجِئ إلى التماس فعل من جنسه، ولكنَّه بمعناه(سيبويه، 1966) ، وتقدير سعديك: أسعدك إسعاداً لو كان مُستعملاً، وبعضهم قال هي بمعنى إيثاراً لك، ولمَّا كانت (أسعدك) غير، مناسبة في المعنى إذا قلتَ: (سَعديك) فقد قال العلماء إنَّ تأويلها: أنا أسْعَدُ بك وأسْعِدُ أولياءَك(ابن المؤدب، 1407هـ).

والذي يظهر أنَّ العلماء واجهوا مشكلةً في تخريج (لبَّيك) و (سَعْديك) وسواهما، ممَّا هو على هذه الشاكلة، حتى إنَّ سيبويه نفسه عمد إلى تأويل (لبيك) كما أشرنا بقوله: قُرباً ومتابعة...، في حين أنَّ القضية لا تحتاج إلى تأويل، فكان من المُفترَض أن يقول (لبيك) مصدر نائب عن فعله، والفعل المضمر هو (لبَّ)، لكنه لم يشر إلى ذلك! ، بل أن ابن يعيش يقول وهو يدافع عن فكرة سيبويه: وليس لهذه

الأفعال مصادر تنصبهما إذا كانا غير متصرفين، ولا هي مصادر معروفة(ابن يعيش أ، د.ت) ، وواقع اللغة على أنها مصادر وأن أفعالها مستخدمة.

فإذا جئنا إلى جملة المعترضين على فكرة التثنية، التي نادى بها سيبويه، وجدناهم من العلماء الكبار ذوي الشأن، منهم يونس(ابن السراج، 1985)(ابن المؤدب، 1407هـ) ، ومنهم أبو العباس أحمد بن يحيى، ومنهم أبو علي الفارسي(ابن السراج، 1985)(ابن يعيش أ، د.ت).

إنَّ ما نرمي إليه، بعد بسط آراء العلماء في ما يسمونه مصادر مثناة من أجل المبالغة، هو أننا لا نسلّم بأقوالهم، على ما جاءت عليه، وذلك من عدة نواحٍ:

1. قالوا: إنَّ تلك الكلمات مصادر، وكيف نقتنع بمصادر لم تصدر عن شيء، ولم يصدر عنها شيء، فهي على هذا الأساس أقرب إلى ما يسمى أسماء الجواهر من نحو تراب، وقمر...، ولا يمكن أن نسلم بأنها مصادر .
2. لجأ العلماء إلى تأويل أفعال، بعيدة كلَّ البعد عن طبيعة اللفظة، وذلك من نحو (سَعْديك)، فقالوا: هي بمعنى: أسْعَدك، ثم لمَّا وجدوا أنَّه من غير اللائق أن تُسعِدَ اللهَ، إذا كان المخاطب هو اللهَ سبحانه وتعالى، قالوا: هي بمعنى: أُسْعِد أولياءك، وكيف تتعامل اللغة مع هذا التفسير الذي قد يكون صحيحاً من الناحية الاجتماعية أو الدينية، ولكنَّه من الصعب أنْ يُقبل من الناحية اللغوية، فلما تنبَّهوا إلى بُعد هذا التفسير، قالوا هي بمعنى إيثاراً لك، ومهما قال القائلون، وغالى المفسرون، فإن تأويلاتهم تبقى من صنع أنفسهم، وليس ممَّا قالته العرب، فالتمثيل عند سيبويه، قد يجعل القاعدة النحوية مستقيمة، لكنه يُبقي القاعدة معزولة عن طبيعة اللغة، وقد أشار سيبويه نفسه إلى أنَّ (التمثيل) الذي يأتي به لم تتكلم به العرب(سيبويه، 1966) ، وإنما يُؤتى به من أجل تفسير الظاهرة بما يستقيم مع القاعدة، وإلا فما العلاقة مثلاً بين فهمنا لمقولة العرب (لبيك)، ولمقولة سيبويه: (لبيك) بمعنى قرباً، وبمعنى إجابة بعد إجابة، وكلَّما أجبتك في أمر، فأنا في الأمر الآخر مُجيب، وما أظنُّ أن هذه المعاني كانت تُعتمل في نفس القائل حينما قال قولته تلك، ولو كانت تعتمل في نفسه حقاً، وسلَّمنا بذلك، فما هي بِلُغة، لأن اللغة هي الأصوات التي يعبَّر بها عن الحاجات.

3. لاحظنا أن بعض العلماء، وهُمْ مَنْ هُمْ في اللغة، وتفسير ظواهرها، يشكِّكون بقضية التثنية، وكان على رأسهم يونس، الذي رفض أنْ تكون هذه الياء في (سعديك) ونحوها علامة للتثنية، فلمّا كانت المسألة ظنيَّة فكيف نُهمل آراء علماء كبار، تفطّنوا إلى مناقشة القضية بوجه يختلف عن الآراء التي عليها جمهور العلماء.

4. إن فكرة التثنية التي ابتدأها سيبويه وأستاذه الخليل(ابن المؤدب، 1407هـ) ، لم تجئ لذاتها، فهذه التثنية الملموحة في لبيك ونحوها، ليس يقصد منها التثنية بحد ذاتها، ولكن المقصود هو المبالغة والتكثير، إذ جُعلت التثنية عَلماً للمبالغة(ابن يعيش1، د.ت) ، فكيف جاز تثنية المصدر؟ وإن جازت على تأويل، فلِمَ يُؤتى بالتّثنية وهي أقلُّ الجمع، ولا يؤتى بالجمع الدال على ثلاثة فأكثر، هل من المناسب أن نكتفي بأقلِّ الممكن، ونبتعدَ عن أكثرِ ما يُمكن؟ إن الجمع أنسب من المثنى للتعبير عن فكرة المبالغة والتكثير.

5. لمّا كانت هذه الألفاظ مثنّاه في ظاهرها دون معناها، إذ المراد منها الكثرة والتِّكرار الذي يزيد على اثنين اعتبروها مُلحقة بالمثنى مراعاة لمظهرها وأصلها، وليس مثنى حقيقياً من حيث إنَّ المثنى يدل على اثنين(حسن، د.ت) ، إنّ الذي حملهم على فكرة التثنية إنما هو المشابهة الشكلية، بوجود الياء، التي هي علامة للنصب والجر، والحقيقة أنَّ لها استخدامات أخرى غير مسألة المثنى، لكنَّ مجرد وجود هذه الياء جعلهم يقولون إن هذه الكلمات مثنى.

إن ما يستوقفنا حقاً أنْ نرى مصادر، ليست مصادر، لأنها ما صدرت عن شيء، وما صدر عنها شيء، وأنْ نرى مثنى لا يدل على مثنى ولا يحمل فكرته، بل يحمل فكرة الجمع والمبالغة فيه.

إنَّ الذي أميل إليه هو أنَّ الكلمات من نحو لبيك، وأخواتها، كلمات تدل على المبالغة والتكثير، من ذات نفسها، وأنّها لا تحمل فكرة المثنى، والمسؤول عن فكرة المبالغة هو صوت الياء، ويعرف عن صوت الياء، أنّه واسع المخرج، فهو من وسط الحنك الأعلى، وأثناء النطق به تظل الشفتان منفرجتين، وأما الوتران الصوتيان فإنهما يتذبذبان، فيخرج هذا الصوت المجهور وهو شبه علة أي نصف حركة، إن الفتحة

قبله تشكل معه ما يسمى بالحركة المزدوجة الهابطة، وهي مقبولة في النظام الصوتي العربي، وهذه الحركة المزدوجة الهابطة، هي في ما أرى محلُ النبر– والنبر في هذه الكلمات التي تدل على حالة من التيقظ والانفعال –مطلوب مستساغ، فإذا كان الصوت مجهوراً نحو الياء، كان مدعاة ليناسب النبر، فيترتب على الصوت المجهور أنْ يُصبح الصوت عالياً واضحاً في السمع، ممَّا يحقق الغاية التي تُرجى من هذه الكلمات وهي المبالغة والتكثير، فالمبالغة تحتاج إلى قوة في الصوت وقوة في الإسماع، وهذا ما تحققه هذه الياء المجتلبة لهذه الغاية.

فإذا جئنا إلى قضية مصدرية هذه الأسماء، وجدنا أنّه من العسير أن نسلِّم بمصدريتها، والذي أميل إليه أن هذه الكلمات هي أقرب إلى اسم الفعل منها إلى المصدر، فهي تنوب عن الفعل كما ينوب اسم الفعل عن الفعل، وهي تحمل معنى الفعل كما يحمله اسم الفعل، وفيها من سمات الاسم أنّها مضافة إلى الضمائر بعدها، أي أنَّ فيها من خصائص الاسم، وفيها من خصائص الفعل ما يجعلنا نأنس بأنها نوع من أنواع اسم الفعل، وإنْ كان مَن ذهب إلى أنّها أسماء هكذا خِلقتُها يثير في ذهن الدارس أن هذه الكلمات في العربية، قد تعود إلى أصول سامية بعيدة، فقد ظلَّت محافظة على صورتها الخاصة التي كانت عليها، ودخلت العربية، ولم تتطور، فهي تشبه ما يسمى بالركام اللغوي، أو قل المتحجرات اللغوية، والحقيقة أن هذه الفكرة تبقى دعوى تحتاج إلى دليل.

2. 9.1 المبالغة والتكثير في الفعل:

2. 1.9.1 تمهيد:

لمّا كان للمبالغة والتكثير أهميَّة بارزة، في الفكر اللغويِّ العربي، فإنَّ العقليَّة العربية لجأت إلى أنواع الكلام الثلاثة، فأدخلت عليها ما تُعبِّر من خلاله عن فكرة المبالغة والتكثير، فاحتمل الاسم جزءاً من طرائق التعبير عنها، واحتمل الحرف جزءاً من هذه الطرائق، كما أنَّ الفعل –وهو مدار بحثنا في هذا الفصل– احتمل جزءاً من طرائق إظهار المبالغة والتكثير.

2. 2.9.1 المبالغة والتكثير في الفعل:

تستغلُ اللغة العربية عنصراً من عناصر الكلم، وهو الفعل، فتتوكأ عليه لتعبِّر عن فكرة المبالغة والتكثير، وذلك من نحو صَلُبَ وشَجُع وقَضُوَ من الثلاثي المضموم العين، ومن نحو خشِن واخشوشن، وقَرُب واقترب مما لحقته الزوائد، ولذا سوف نتتبع قسمة العلماء للأفعال من حيث التجرد والزيادة لدراسة المبالغة في الفعل، وسوف نبدأ بالفعل المجرد.

2. 3.9.1 المبالغة والتكثير في الفعل المجرد:

تتعرض هذه الفقرة لدراسة المبالغة والتكثير، في وزن خاص من أوزان الفعل الماضي المجرد وهو وزن (فَعُلَ) بضم العين من نحو حَسُنَ العمل، ومن نحو قَضُو الرجل، وهما قسمان مختلفان من حيث التصرف والجمود، وسوف أدرس هذين القسمين في السطور القادمة:

2. 4.9.1 المبالغة والتكثير في وزن فعُل المضموم العين المتصرف:

بداية نقول إن العربية خصت الوزن فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع، بما لا يتعدى من الأفعال(سيبويه، 1966)، وهو الأفعال اللازمة من نحو حَسُنَ يحَسُنَ وشجُع يشجُع وغيرهما.

يرى العلماء أنَّ صيغة فعُل بضم العين، تأتي في الأغلب الأعم للتعبير عن الأفعال الطبيعية، أي الغريزية(الاستراباذي، 1982)، ويقصدون بذلك الأوصاف المخلوقة مع الإنسان،والتي تنشأ معه، بشكل طبيعي غريزي(عمايرة، 1994)، لما تدل به من صفات لازمة للإنسان، تبقى معه ولا تزول، وذلك من نحو حسُن وقبُح، وكبُر وسهُل، وصفاتها هي الحسن، والقبُح والكِبْر والسهولة.

ولمّا كانت السمة البارزة في هذه الصفات هي سمة الثبات والديمومة، فقد عدّ العلماء أفعالاً أخرى تجرى مجراها، وذلك إذا كانت تدل على لُبثٍ ومُكْثٍ وبقاء(الاستراباذي، 1982)، وإن لم تولد مع الإنسان، من نحو حلُم وبرُع وكرُم، وصفاتها هي الحِلم، والبراعة، والكرم، فهذه الصفات لا تبدأ مع الإنسان بشكل غريزي

إلا أنه يكتسبها اكتساباً، ولا يوصف بها إلا مَن يداومها ويلازمها، وكأنها أصبحت طبعاً وغريزة.

إن الجامع بين هذين النوعين من الأفعال -أقصد ما يوجد بشكل غريزي، وما يكتسبه الإنسان بشكل دائم وثابت- هو إضفاء مزيد من الصفة على الموصوف، وبيان أنّ الذي أسنِد إليه الفعل إنّما أسند إليه بعد أن كثرت عنده الصفة، وبلغ بها حداً كبيراً صار يُعرف بها، فهي كالعلامة عليه، أو كالسمة الثابتة التي لا تنفكُّ عنه.

والملاحظ في هذه الأفعال أنّها متصرفة، وليست جامدة وعليه فإنّها تستخدم على صورة الماضي، و المضارع، و الأمر، فيقال:

قَبُحَ يَقْبُح اقْبُحْ

كبُر يكبُر اكبُر

سُهل يسُهل اسهُلْ

شجُع يشجُع اشجع

والملاحظ أنّ هذا الوزن في العربية شائع ومستخدم بكثرة، لكثرة الصفات التي يحتملها، ويحتاج إليها المتكلم بكثرة في سياقاته الكلامية المتنوعة، وسوف يتضح لنا في ما بعدُ أنه يُستخدم أكثرَ مما يُستخدم الوزن "فعُل" المضموم العين الجامد، لأن للجامد قيوداً إضافية تجعله يستخدم في مواطن خاصة تناسب القيود التي يحتملها من نحو تحمّله لفكرة المبالغة الشديدة التي تصل إلى التعجب، لكنّ "فعُل" الذي يدلُّ على كثرة الصفة ولا يحتمل فكرة التعجب كثير مستعمل، بَلْه أنّ لك أنّ تُحول كلَّ فعل ثلاثي إلى هذا الباب، فتبنيه على وزن "فعُل" للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه(حملاوي، د.ت)، نحو كتُب وصنُع ... وغيرهما.

2. 5.9.1 المبالغة والتكثير في وزن فعُل المضموم العين الجامد

ذكرنا أن الوزن "فعُل" بضم العين، من الأوزان الخاصة التي إنما وضعت لتحمل فكرة المبالغة والتكثير، ويمتاز هذا الوزن بأنه غالباً ما يصاغ من الأفعال اللازمة، ونحن في هذه الفقرة سوف ندرس نوعاً خاصاً من الأفعال التي على وزن (فعُل) بضم

العين، وهو الوزن الجامد، أقصد الذي لا ينصرف، فلا يُستخدم منه فِعلٌ مضارع، ولا يستخدم منه فعل الأمر، بل يبقى على صورة الماضي التي وضع عليها أصلاً، وذلك من نحو:

1) لبَطُلَ الرجلُ: تعجب من التبطل(الزبيدي، 1994، 56/14، مادة: بطل).

2) لظَرُفَ زيد: اللام لام التعجب، والفعل تعجُّبٌ من ظرافة زيد(الزبيدي، 1994، 362/12، مادة: ظرف)

3) لقَضُوَ الرجل: أجاد القضاء(الاستراباذي، 1982)

4) رَمُوَتِ اليدُ: أجادت الرماية.(الاستراباذي، 1982)

5) رَحُبَت عليك الدار: وسعت بك.(الزبيدي 1994، 18/2، مادة: رحب).

6) ﴿حَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء: 69): تعجُّبٌ من حُسْن الرفقة(الزمخشري، 2001)، ومَدْحٌ لها، (الأندلسي، 1992).

والحقيقة أنَّ الفرق بين هذين القسمين هو أنَّ القسمَ الأوَّل، وهو الموضوع أصلاً على وزنِ "فَعُلَ" نحوَ عَذُبَ وشَرُفَ، يدلُّ على شئ من المبالغة وتكثير الصِّفة، في طبيعته التي وُضِع عليها أصلاً، لكنَّ القسم الثاني، وهو المحوَّل من مكسور العين أو مفتوحها يحمل مزيداً من المبالغة والتكثير، بل إنَّه يحمل من الصِّفة ما لا تحمله أفعال المدحِ والذَّمِّ من نحوِ نِعْمَ وبِئسَ .

إنَّ تحويله من "فَعِلَ" بكسر العين، ومن "فَعَلَ" بفتحها إلى "فَعُلَ" حمَّلَه ثلاثة معانٍ، فهو مُرمَّزٌ بالمعاني والإيحاءات:

1) يحمل دلالة الجذر الأصليَّة، فإذا قلتَ: فَهُمَ الرجل دلَّت بشكل أوَّليٍّ على المعنى الذي يؤديه الجذر الثلاثي .

2) يحمل دلالة تكثير الصِّفة مدحاً كانت أو ذمّاً، فإذا قلت : فَهُمَ الرَّجل دلَّت على مزيد من الفهم بما استوجب المدح، وإذا قلت : كَذُبَ الرَّجل دلَّت على مزيد من الكذب بما استوجب الذَّمَّ.

3) تصل دلالة التكثير إلى درجة العَجَب، فإذا قلت: فَهُمَ الرَّجل، دلَّت على الكثير من المعنيين السَّابقين، بدرجةٍ جعلت المتكلِّم يشعر بالتعجُّب، وهذا ما لا تؤدِّيه أفعال المدح .(الاستراباذيّ 1982، السيوطي 3، د.ت، حسن د.ت) .

2. 6.9.1 العلة في جمود وزن "فعُل" المحوَّل .

تشير المعجمات وكُتُبُ الصرف إلى أنَّ هذا الوزنَ يَحمِل فكرةَ المدح والذمِّ مِنْ جهة، ويحمِلُ فكرة التعجُّب من جهة أخرى، ولذا فقد خرج عن وجهه الأصليِّ إلى فكرة المبالغة، وفكرة المدح والذمِّ، ممَّا جعله جامداً لا يتصرَّفُ، وواضحٌ أنَّ العلَّةَ في جموده هي علَّةُ المشابَهةِ لأفعالِ المدحِ والذمِّ، ولأفعالِ التعجُّب،(الاستراباذي، 1982، الزبيدي، 1994، 290/1، مادة: هيُؤ)، وكلُّها جامدة، كما هو معروف في كتب الصرف، إنَّ الذي تجدر الإشارة إليه أنَّ تغييرَ المبنى أدَّى إلى تغييرٍ في المعنى، وهذا التغييرُ الذي طَرَأَ على هذا النَّحْوِ مِنَ الأفعال هو المسؤولُ عن الجمود فيها، فهذه الأفعالُ لا تَتَصرَّفُ بل تبقى جامدةً كُلَّ الجمود، فلا يُستخدَم منها مضارعٌ ولا أمرٌ ولا يُشتَقُّ منها أيُّ شيءٍ من المشتقَّات، فهي أفعالٌ من جِهَةٍ، لازِمَةٌ، ومِن جهةٍ أخرى جامدةٌ، وكذا فهي مُجرَّدَةٌ من الدلالة الزَّمنيَّة، إنَّ كلَّ هذه المعاني النَّحويَّةِ والدَّلاليَّةِ إنَّما احتملتْها هذه الأفعالُ لأنَّ العربيَّ خصَّها بخصائصَ نادرة، جَعَلَتْها تناسب معنى المبالغة والتَّكثير الذي يُنتَظَرُ أنْ تعبِّرَ عنه، ومن الجدير ذكرُهُ أنَّ من العرب من يخصُّها بخصائصَ أخرى، فمنهم مَنْ يجعلُ العَينَ ساكنةً فيقول: "فُعْلَ" بضمِّ الفاء وإسكانِ العَينِ، ومنهم مَن يقول: "فَعْلَ" بفتح الفاء وإسكان العَينِ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ:﴿ **وَضَاقَتْ عَلَيكُمْ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ**﴾ .(التَّوبة 25)، وقُرِئَ: (رُحْبَتْ) بضَمِّ الفاء وإسكانِ العين، وهي لغةُ تميم، (الأندلسي 1992، 393/5، حسن د.ت 387/3)، وقال الزَّمخشريُّ في تفسير الآية الكريمة: "حَسُنَ أولَئِكَ رَفِيقًا" (النساء:69): كأنَّه قالَ: وما أحْسَنَ أولئك رفيقاً، (الزمخشري، 2001)، فهو تأكيد على فكرة التَّعجُّبِ في هذا الأسلوب الخاصِّ .

2. 7.9.1 قضيَّة اللزوم والتعدي:

كان سيبويهِ أوّلَ من أشار إلى أنَّ وزن (فَعُلَ يَفْعُلُ) بضمِّ العين في كليهما، وزنٌ لازمٌ، ويكتفي بالفاعل، فلا يتعدّى إلى المفعول به(سيبويه، 1966)، وقد تابع التصريفيون سيبويه في فكرة اللزوم هذه، وقد قيل: إن"فعُل" استخدم لازماً، لأنَّه عادةً ما يعبِّر عن الطبائع والغرائز، والطبيعة ملازمة لصاحبها ولا تتعدّى إلى غيره، ولكنَّ الشيخ الاستراباذيَّ يتساءل: ما المانعُ من كَون الفعل المتعدي صالحاً للتعبير عن الطبائع والغرائز؟(الاستراباذي، 1982) فكأنَّ الربط بين الطبيعة واللزوم في الفعل أمر غير مُقْنع.

والحقيقة أنَّ أكثر النحويين تابعوا سيبويه في فكرة اللزوم هذه، إلاَّ أنَّ كتب الصرف تشير إلى عبارة ورد فيها "فعُل" متعدياً، وهو قولهم رحُبَتْك الدارُ، وواضح أنه متعدٍ إلى مفعول به، وهنا ينقسم العلماء قسمين فمنهم مَن يرى أنَّ هذه عبارة شاذة لا يقاس عليها (ابن فارس، 1366هـ، 2/499)، ومنهم من يرى أنَّها صحيحة، وأنَّ الفعل جاز فيه التعدي لأنَّه خرج من معناه الأصلي إلى معنى (وَسِعَ)، فكأنَّه قال: وسعتْك الدارُ.

إنَّ الشواهد العديدة التي وردت من "فَعُلَ" تدلُّ على أنَّ الأصلَ الغالبَ أنْ يكونَ هذا الوزن لازماً، لأنَّه يُعبِّر عن الطبائعِ، والطبائعُ تُسنَدُ إلى صاحبها إسناداً وليس شرطاً أنْ يتعدى فعلُها إلى مفعول به، بل الأصلُ أنْ لا تتعدَّى، تماماً كما ننسب المَوتَ إلى الرجل فنقول: ماتَ الرجل، وكما ننسب الثَّوَرَانَ إلى الغبار فنقول: ثار الغبارُ، وهي أفعال لازمة، قد لا يكون فاعلُها قام بالفعل حقيقةً، ولكنَّها أُسندتْ إليه إسناداً فأتَّصف بها، وهو ليس بحاجة إلى مفعول.

2. 8.9.1 علة اختيار العين لتحمُّل الضمة:

قلنا إنَّ الوزن (فعُل يفعُل)، (كحسُن يحسُن)، هو وزن خاص يحمل فكرة المبالغة والتكثير، والسؤال: لمَ اختيرت الضمة من سائر الحركات، ولم اختيرت العين من سائر أصوات هذه الصيغة؟ وللإجابة عن هذين السؤالين نقول:

يجمع النحويون(سيبويه، 1966) على أنَّ الضم أقوى من الكسر والفتح، وهذا ما أشار إليه سيبويه قديماً، وأكّده الأصواتيون حديثاً، فإنْ قيل فإنَّ الكسرة أقوى من الضمة في قواعد كتابة الهمزة، قيل إنّ هذا لعلّة صُوريّةٍ كتابيّة، وهذا لعلّة نطقيَّة عضويّضة، فالإنسان يحتاج إلى قوّة عضليّة خاصة لإنتاج حركة الضم، أكثر مما يحتاجها لإنتاج حركة الفتح، أو حركة الكسر، وعليه فإن الضمة فيما أرى كانت الحركة المثلى للتعبير، لمَا فيها من القوة، عن فكرة المبالغة والتكثير، والعلاقة واضحة بين القوة من جهة، والمبالغة والتكثير من جهة أخرى.

فإنْ جئنا إلى علّة اختيار العَين لتحمُّل الضمَّة، قلنا إنَّ لهذا أسباباً صرفية خاصَّة، ففاءُ الفعل لا تحتمل الضمَّ، لأنَّ الضمَّ فيها خاصٌّ بصيغة المبني للمجهول، ولامُ الفعل أصلاً وضعت لتَحْمِلَ علامةَ البناء، والفعلُ الماضي مبنيٌّ كما هو معلوم، فلم يبقَ إلا العَين، ثم إنَّ ابن جني يُضيف سبباً آخر لمناسبة العين، وبُعد اللام فيرى أنَّ للام موقعاً ضعيفاً، لأنَّ الإعلال بالحذف يطالها، فهو غالباً ما يقع على الأطراف، الفاء واللام، فظلت العين بمنأى عن الإعلال، فاحتملت الضمةَ، والضمةُ هنا لها خصوصية، من حيث الدلالة، فهي المسؤولة عن فكرة المبالغة والتكثير(الزبيدي، 1994، 119/3، مادة: بهت)، وعليه فكأنَّ الفاء واللام جاءَتا سياجاً يحمي العين(ابن جني1، 1990)، التي تحمل عَلَم المبالغة، وهو الضم، وأحب أنْ أشير هنا أنَّ العين يطالها الإعلال في نحو الأفعال الجوفاء وغيرها، لكنَّ المقصود قد يكون أن الإعلال يلحق الأطرافَ أكثر مما يلحق الحشوَ، ومهما يكن من أمر فإن هذا الوزن يُعَدُّ من الصيغ الخاصة بالمبالغة، ويبقى على حد ما يرى الدارسون، من الأوزان الخاصة بالعربية، فهي تكاد تستأثر به دون أخواتها الساميّات(عمايرة، 1994)، مما يدل على حضور فكرة المبالغة والتكثير في العقلية العربية.

2. 9.9.1 المبالغة والتكثير في الفعل المزيد:

تتعرض هذه الفقرة لدراسة المبالغة في الفعل المزيد، ومعروف أنَّ الثلاثيَّ يزاد عليه حرف فيصبح رباعياً مزيداً فيه، ويزاد عليه حرفٌ فيصبح خماسياً، ويزاد عليه ثلاثة فيصبح سداسياً، وهو الغاية في زيادة الأفعال.

والملاحظ في زيادة الأفعال أنَّها تكون إمَّا بتكرار حرف من الحروف الأصول، نحو (قطَّع) بتكرير العين على وزن فعَّل، وإمَّا باجتلاب حرف طارئ على الجذور من نحو اكتسب بزيادة الهمزة في أوله، والتاء قبل عينه ليصبح على وزن افتعل، وإمَّا بالمزج بين هذين القسمين، أعني تكرار حرف من الأصول، وتكرير العين ليصبح على وزن تفعَّل، والسطور القادمة سوف تتناول هذه الأقسام الثلاثة بالدراسة والتحليل، لمعرفة مدى تأثير زيادة المبنى في زيادة المعنى، للوصول إلى علاقة هذه التغيرات بقضية المبالغة والتكثير.

1. الزيادة بتشديد حرف من الأصول:

سوف نتناول في هذا القسم الأوزان الآتية:

أ- فَعَّلَ: فَيَّأ

ب- افْعَلَّ: احْمَرَّ

ويلاحظ في هذا القسم أن التضعيف كان للعين في الوزن الأول (فَعَّلَ)، وكان للاَّم في الوزن الثاني (افعلَّ)، والهمزة فيه همزة وصل اجتلبت لنواحٍ صوتية معروفة في كتب الصرف.

2. 10.9.1 علاقة التضعيف بالمبالغة:

بدراسة ما ضُعِّف فيه حرف من الأصول، وجدتُ أنَّ صيغة "فَعَّلَ" بتضعيف العين غالباً ما تُستعمل للتكثير(الاستراباذي، 1982)، فأنت تقول ذَبَحْتُ الشاة بالتخفيف، ولا تقول: ذَبَّحْتُها بالتشديد، لعدم تصوُّر معنى التكثير فيه، وكذا تقول: أغْلَقْتُ الباب بالهمزة، ولا تقول: غَلَّقْتُهُ، ولكنْ تقول ذَبَّحْتُ الغنم، و غَلَّقتُ الأبواب،(الشريف، 1997) إنَّ ما يؤكده العلماء أنَّ وزن "فَعَّلَ" أخصُّ من وزن "أَفْعَلَ" لأنَّ (فعَّل) بالتشديد تستخدم

للإكثار من الشيء، لكنَّ "أفعَلَ" يحتمل الإكثار ويحتمل الإقلال، فهو أوسع، إذ يحتمل المعنيين، ومنه مَوَّتَ المال بمعنى وقع المَوَتان في الإبل فكثر، وجوَّلتُ: بمعنى أكثرت الجولان(الاستراباذي، 1982)، والواضح من هذه الأفعال المذكورة على سبيل المثال، أنَّ "فعَّل" يستخدم لتكثير الفعل المتعدي نحو غلَّقَ، ولتكثير الفعل اللازم نحو موّتَ، وهذا لا يعني أنَّ "فَعَّلَ" لا يستخدم إلاَّ لهذا المعنى، بل قد يعتورها معانٍ أخرى، ولكنَّ معنى المبالغة والتكثير يظلُّ مرافقاً لأي معنى آخر، قد تحتمله هذه الصيغة، وعليه فأنا أرى أنَّ المعنى الأول الذي وُضع من أجل التضعيف في صيغة "فعَّلَ" هو التكثير،(عبد القادر،د.ت، 21)، وأنَّ في قول العلماء إجحافاً، حين يذكرون أنَّ "فعَّلَ" بالتشديد يأتي بمعنى "فَعَلَ" بالتخفيف من نحو زَيَّلته أزيلُه أي زِلْتُه، بمعنى فرَّقْته، صحيح أن الفعلين يدلان على فكرة التفريق، لكنَّ الذي لا بدَّ منه أنَّ (زيَّل) فيه تفريق وتكثير ومبالغة، و(زال) ليس كذلك، ويظهر الفرق واضحاً إذا قارنا بين علَّمْتُه بالتشديد وأعْلَمته بالهمز، حيث أدى التضعيف في الأول، وزيادة الهمزة في الثاني إلى فكرة التعديَة، وهذا ما يقرره الصرفيون، على أن نميِّز في المعنى بين علَّمْتُه وأعلمْتُه، فالأول يدلُّ على تكثير، ومُكْث وبقاء، والثاني يدل على التعدية بدون تكثير و تمهُّل، ولذا فقد فَرَقَ العلماء بين (نبَّأ) بالشديد و(أنْبَأ) بالهمز في قول الله عز وجل: **﴿قالت مَنْ أنْبَأك هذا قال نَبَّأني العليمُ الخَبيرُ﴾**(التحريم:3)،فقالوا: لم يقل أنْبأني، بل عَدَلَ إلى (نبّأ) الذي هو أبلغ(الزبيدي، 1994، 255/1، مادة: نبأ)، تنبيهاً على تحقيقه، وكونِهِ من قِبَل الله عزَّ وجلَّ (السامرائي، فاضل1، 2000)، وكذا فإنَّ المبالغة والتكثير تفهم من قول الله عزَّ وجل: **﴿ولَقَدْ كرَّمْنا بَني آدم﴾** (الإسراء: 70)، فهو تكريم على وجه العموم والدوام، وقال الله عزَّ وجل: **﴿كلاَّ بلْ تُكْرمون اليَتيمَ﴾** (الفجر:17) فنفى الأقل المفهوم مِن "تُكرمون"، وفعلها الماضي "أكرمَ"، فإذا انتفى القليل، فالكثير واقع معـــه (السامرائي، فاضل1، 2000).

إنَّ ما قيل في صيغة "فعّلَ" بتشديد العين يقال في صيغة افعلَّ بتشديد اللام،وذلك من نحو قولهم "احْمَرَّ" ونحوها: يقال: احمرَّ الشيء احمراراً إذا لزم لونه فلم يتغير من

حال إلى حال، ومن المجاز احمرَّ البأس : اشتد(الزبيدي، 1994، 308/6، مادة: حمر) وهنا يرى الصرفيون أنَّ "افْعَلّ" الأغلب فيه أن تستخدم للّون أو العيب الحسي اللازم(الاستراباذي، 1982)، ولمَّا كان التضعيف هو المسؤول عن فكرة المبالغة فإنهم استعملوا فيه افْعالّ، فقالوا: احمرَّ واحْمارَّ، وكلاهما يحمل فكرة التكثير، إلاَّ أنَّ العلماء فرقوا بينهما أيضاً فقالوا: احمرَّ: إذا كانت حُمْرتُه خِلقةً وأصلاً، واحْمارَّ: إذا اعترتْه الحمرة من الحرِّ وغيره(ابن السراج، 1985)، وهذا فيه جهدٌ ونَصَبٌ وإعمال للجسم.

والحقيقة أنَّ (فَعّلَ وافْعَلّ) وإنْ كان كلاهما يدلُّ على فكرة المبالغة -يختلفان في القوة وكمية الصفة الخاصة بكلٍّ منهما، من منظور أنَّ الأول ضُعّفت فيه العين، والثاني ضُعّفت فيه اللام، وتضعيف العين أحْملُ لفكرة المبالغة؛ من منظور أنَّ العين أقوى من الفاء واللام في الفعل الثلاثي، فهي مكنونة بهما، فصارا كأنَّهما سياج لها، ومبذولان للعوراض دونها، فيدخلهما الإعلال، ولمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرَّروا الحرف الأقوى منها، وجعلوه دليلاً على قوَّة المعنى، واللام تتبع العين في التضعيف من أجل المبالغة(ابن جني1، 1990)، ولمَّا كان الهدف الأول من "فعَّلَ" بالتضعيف هو التكثير، فقد فرقوا بين مصدره، وهو رباعي مزيد، وبين مصدر الرباعي ذي الأصول الأربعة، ولذا جاء مصدر الأول على تفعيل نحو: (قطَّع- تقطيعاً)، وجاء مصدر الثاني على (فَعْلَلَة) نحو (دَحْرَجَ -دَحْرَجة)، والأول لا يقال فيه إلا تَقْطيعاً، ولعلَّ هذا الخلاف في المصدر، تمييزٌ لما فيه مبالغة من الذي لا مبالغة فيه، وهنا يظهر أنَّ وزن(فِعَّال) بما فيه من تشديد يوحي بالمبالغة والتكثير، وهو مصدر للرباعي المزيد فيه حرف بالتضعيف على الأرجح، فالتضعيف في الفعل على وزن (فَعّلَ) وفي مصدره (فِعّال)، هو المسؤول عن فكرة المبالغة(ابن السراج،1985) (الاستراباذي، 1982)، وتُشير كتب اللغة إلى أنَّ فِعَّالاً، مصدر يستخدمه أهل اليمن،للفعل المزيد (فَعّلَ)، وبقية العرب على (تَفعيل)(الأندلسي، 1992)(الزبيدي، 1994، 377/10، مادة:كذب)' وممَّا جاء على (فِعَّال) قول الله عز وجل: ﴿ **وكَذَّبوا بآيَاتنا كِذَّاباً**﴾ (النبأ)فهو أحد مصادر المشَدَّد، مع الإشارة إلى أنَّ من الدارسينَ مَنْ يرى أنَّه مصدر للفعل الثلاثي (فَعَلَ)(الزبيدي،

1994، 358/2، مادة: كذب)، إلا أنَّني أميل إلى أنَّه مصدر للرباعي،ولعلَّ التضعيفَ ساهم بشكل كبيرفي فكرة الزيادة، بأي فعل مزيد، وذلك من نحو :فَعْلَلَ أو أي صيغة فيها تضعيف، (القوشجي، 2001).

2. 11.9.1 الزيادة باجتلاب حرف طارئ من حروف سألتمونيها:

بدراسة استعمال هذه الأوزان في المعجمات، وفي كتب الصرف، يلاحظ أنَّها تُستخدم لمعان عدة منها المبالغة والتكثير، وتالياً توضيح ذلك:

أ- أَعَلَ: ذكرت كتب الصرف أنَّ لوزن (أَفْعَلَ) معاني متنوعة ليس هذا محلاً لذكرها، لكننا نرى أنَّ لهذا الوزن معنى خالص بالمبالغة والتكثير، نصت عليه صراحة المعجمات، ولم تُركز عليه كتب الصرف، بل جعلته تحت عنوان: صار صاحبَ الشيء، ومنها:

1) أَجْدَبَ المكان: صار ذا جَدَب.

2) أَرْوأَ المكان: كثر فيه الراء وهو شجر(الزبيدي، 1994، 167/1)

3) أَسْهَبَ فهو مُسْهِب . اسم فاعل لمن أكثر من الصواب. ومُسْهَب: على زنة اسم المفعول لمن أكثر من الخطأ.(الزبيدي، 1994، 86/2، مادة: سهب)

4) أكمأت الأرض: كثر كمأتُها.(الزبيدي، 1994، 239/1، مادة: كمأ)

ويلاحظ أنَّ اجتلاب الهمزة في هذه الصيغة هو المسؤول عن فكرة المبالغة والتكثير، كما يُلاحظ أنها تستخدم مع الأسماء الجامدة، فيُنحت منها ومن الاسم الجامد فعل على وزن (أَفْعَلَ) مثلما أنَّها تزاد على الأفعال الثلاثية، من أجل تحقيق الفكرة نفسها، وهي المبالغة والتكثير، وقد أشار الصرفيون إلى فكرة المبالغة والتكثير في الهمزة الداخلة على الفعل الثلاثي، ولتوضيح ذلك نأخذ الفعل حَزِن، وهو يستخدم لازماً، فيقال حزِنَ الرجل، ويستخدم متعدياً فيقال حَزَنْته، بمعنى أدخلت فيه الحزن، فإذا دخلت عليه الهمزة قيل: أحْزَنْتُه بمعنى جعلتُه حزيناً، وظلَّ الفعل يحمل فكرة التعدية بالهمزة وبدون الهمزة، إلا أنَّه مع الهمزة يحمل فكرة المبالغة والتكثير، بما فيها من فكرة النقل والتغيير(الاسترابادي، 1982)، لأنَّ (أَحْزَنَهُ) بمعنى جعله حزيناً، فقد نقله إلى هذه

الحالة وصيَّره فيها، لكنَّ (حَزَنَه) بمعنى جعل فيه حزناً(الزبيدي، 1994، 138/18، مادة:)، وفرق بين جعله حزيناً، وجعل فيه حُزنا، وكذا هناك فرق بين قال البيعَ وأقال البيع، فكلاهما يحمل المعنى العام وهو إقالة البيع، أي فسْخُه، لكنَّ الهمزة في (أقالَ) تفيد التأكيد والمبالغة(الاستراباذي، 1982).

ب- فاعَلَ: تشير كتب الصرف إلى أنَّ وزن (فاعَلَ) بزيادة الألف بعد الفاء أكثر ما يستخدم للاثنين من نحو ضاربت وشاركت، وهذا معنى فيه فكرة المبالغة والتكثير، لاشتراك طرفين في تنفيذ الفعل، والحقيقة أنَّ وزن (فاعَلَ) لا يقتصر على فكرة الاشتراك بين طرفين، بل يحمل فكرة المبالغة والتكثير، وإنْ نفذَّ الفعلَ طرفٌ واحد، ولذلك فإنَّ: (سَافرتُ)تشترك مع سَفَرتُ في فكرة السَّفر، ولكنْ لا بدَّ في سافرتُ من المبالغة، وكذا ناولْته الشيء ونلته إياه، وناعَمَه الله، وهكذا فإنَّ (فاعَلَ) تشترك مع (فعَّل) في فكرة المبالغة والتكثير، والسياق كلُّه هو الحكم في هذا كله(الاستراباذي، 1982).

ج- افْتَعَلَ: زيدت الهزة في بداية هذا الوزن لناحية صوتية، لكنَّ التاء زيدت بعد فاء الفعل لغاية دلالية، ولذا قال الصرفيون إنَّ (افْتَعَلَ) أخصُّ من (فَعَلَ)، و عليه فالفكرة في "اقتربَ" تختلف عنها في "قَرُبَ" لأن اقتَرَبَ تدلُّ على إعمال ومشقَّة، وهذا ما عبَّروا عنه بقولهم إنَّ (افْتَعَلَ) يستخدم لما فيه من اجتهاد واضطراب في تحصيل الفعل(الاستراباذي، 1982)(الزبيدي، 1994، 302/2، مادة:كسب)، ومنه كَسَبَ: بمعنى أصاب، واكتَسَبَ اجتهد في تحصيل الإصابة، وبه فسروا قول الله عز وجل: ﴿لَهَا ما كَسَبَتْ وعَلَيْها ما اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: 286).

استَفْعَلَ: بزيادة الهمزة والسين والتاء قبل الجذور، يتحصَّلُ لدينا وزن (استفعَلَ) وبه يُوصَلُ إلى الغاية في زيادة الأفعال، ويلاحظ أنَّ حروف الزيادة جاءت قبل الجذور الأساسية وكأنها تمهيد لها وتوطئة، وقد أشار الصرفيون إلى أنَّ هذا الوزن يحتمل فكرة المبالغة والتكثير، فعندما تحدثوا عن وزن (تَفَعَّلَ) بزيادة التاء وتضعيف العين، ووصلوا إلى أن هاتين الزيادتين أدَّتا إلى فكرة المبالغة والتكثير، ومنه قولهم: استعْظَمَ الرجل

بمعنى (تعظَمَ)، و(استكْبَرَ) بمعنى تكبَّرَ بمعنى قرَّ (الاستراباذي، 1982)، والملاحظ أنَّ هذه الأفعال تشترك في المعنى العام، إلا أنها تختلف في مدى نسبة وجود الحدث، ومعلوم أن في (استَمَرَّ) معاني تحمل فكرة المبالغة والتكثير، المستفادة من حروف الزيادة، مع المعنى المعجمي المستفاد من الجذر الأساسيُ، ولعلَّ فكرة المبالغة يمكن أنْ تُفهم مع جميع المعاني التي يُستخدم لها الوزن (اسْتَفْعَلَ) من نحو استرحمتُه للطلب الحقيقي، واستخرجْتُ الفكرة للطلب المجازي، وللتحوُّل نحو: استحجر الطين، وقولهم: إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر، أي يصير كالنسر قوَّة، وللاعتقاد نحو استعظمْتُه، وواضح أنَّه في هذه الاستخدامات جميعاً تظهَر فكرة الإعمال والجهد، بما توحيه من مبالغة وتكثير.

وقد لاحظتُ أنَّ المسؤول عن فكرة المبالغة والتكثير في هذا القِسم، هو حروف الزيادة المأخوذة من قولهم: "هويت السمان".

2. 12.9.1 الزيادة في اجتلاب حرف من حروف الزيادة مع تضعيف أحد الأصول:

سوف أدرس في هذا القسم الأوزان التالية:

أ- افْعَالَّ: احْمَارَّ الجسم.

ب- تَفَعَّل : تعظَّمَ.

ج ــ افْعَوعَلَ: اخْشَوشَنَ.

من المعاني الهامة التي تستخدم من أجلها هذه الأوزان، معنى المبالغة والتكثير، وقد اشترك في تحقيق هذه الفكرة، نوعان مختلفان من الأصوات، فمن جانب اجتُلبت بعض حروف سألتمونيها، ومن جانب تم تكرير صوت من الأصوات الأساسية للجذر، وتالياً توضيح ذلك:

أ- **افْعالَّ:**

زيدت على هذا الوزن همزة وصل في بدايته من أجل النطق بفاء الفعل الساكنة، ثم فُصل بين العين واللام بفتحة طويلة، ثم جيء باللام مكررة بصوتين الأول ساكن والثاني متحرك، فاحتمل الزيادةَ في المعنى شيئان:

1 ــ حروف مجتلبة من حروف سألتمونيها.

2ــ تكرار صوت اللام الذي يشكل حرفاً أساسياً من الجذور الأصلية.

ومنه قولهم: انْضاخَ الماء بمعنى انصبَّ(الزبيدي، 1994، 320/4، مادة: نضخ)، وليس ببعيد أن يكون انضاخَ من الجذر الثلاثي نضخ، أو من الجذر الثلاثي ضخَّ (الزبيدي، 1994، 290/4، مادة: ضخ)، وإذا صحَّ هذا الأخير، يُصبح الفعل على وزن انفالَّ بزيادة الهمزة والنون في بدايته، وإدخال عينه في لامه، بما يُسمى الإدغام، وفي كلا الحالتين تبقى فكرة المبالغة والتكثير ملحوظة، ومنه اقطارَّ النَّبْتُ بمعنى: ولّى وأخذ يجفُّ، وتَهيَّأ لليبُس، واقطارَّ الرَّجُل اقطيراراً بمعنى غضب وانتشر(الزبيدي، 1994، 405/7، مادة: قطر)، ومنه الْهاجَّ الْهيجاجاً بمعنى اخْتلط، ولعلَّ السبب الأول لتفاعل حروف الزيادة مع تكرار الأصوات الأساسية هو تحقيق فكرة المبالغة والتكثير.

ب- تَفَعَّلَ:

زِيد على الجذر الأساسي تاء في بداية الفعل، ثمَّ تمَّ تضعيف العين، فاشترك النوعان في تأدية فكرة المبالغة، ولذلك قال الصرفيون إنَّ (تَفعَّلَ) يحمل فكرة المبالغة والتكثير، ومعروف في كتب الصرف أنَّ (تَفعَّلَ) يستخدم للتدرج والمطاوعة، ولمعانٍ عديدة أخرى ـــ إلاَّ أنَّ ما أريد أنْ أؤكد عليه، أنَّه تُلمح فكرة المبالغة والتكثير مقترنة مع المعاني التي ذكرها الصرفيون من تدرج ومطاوعة وغيرهما، وذلك من نحـــو قولك: جَرَّعته الماء فَتَجَرَّعَهُ (الاستراباذي، 1982)، أي كثَّرتُ العمل، فأكثرْتُ استقباله واستعداده للتجرع، فطاوعني.

وقد تكون فكرة المبالغة مفهومة من الأفعال الباطنة نحو تفهَّمَ، وتيقَّنَ وغيرهما، مما جعل العلماء يقولون إنَّ (استفعَلَ) و(تَفعَّلَ) يؤويان معنى الطلب من نحو استتجَزْته وتنجَّزْته، ويؤديان معنى الاعتقاد، من نحو: استكبَرَ وتكبَّرَ: بمعنى اعتقد في نفسه أنَّها كبيرة(الاستراباذي، 1982)، مما يجعلنا نقول إنَّ وزن (تفعَّلَ) يؤدي معنىً عاماً في تضاعيف معانيه الفرعية، وهو معنى المبالغة والتكثير، من منطلق أنَّ تقوية اللفظ مُشعرة بتقوية المعنى.

ج- افعوعل:

في وزن (افْعَوعَلَ) زيد على الجذر الأساسي همزة في بدايته لناحية صوتية على ما هو معلوم، ثمَّ تمّ تضعيف عين الفعل باجتلاب شبه الحركة، لتفصل بين صوتي العين المضعَّفة، ولعلَّ التضعيف المفكوك يُعطي السامع وقعاً خاصاً يجلب انتباهه، فيذكِّرُه، بصوت العين مرتين، ومعلوم أنَّ صوت العين هو الصوت الأقوى، وهو الأنسب للتضعيف والأقعد من فاء الفعل ومن لامه، ولذا فقد عدُّوا تضعيف العين في نحو قطَّع سبباً لإيجاد معنى المبالغة، لأن العين الصوت الأنسب، والفارق بين (قطَّعَ) "فعَّل" وبين اخشَوشَنَ مثلاً-وهي على وزن افعوعل- أنَّ العين مضعَّفةٌ مدغمةٌ في الأول، ومضعفةٌ مفكوكةٌ في الثاني، وفكُّ التضعيف هو المسؤول في ما نعتقد عن دلالة هذا الفعل على فكرة المبالغة، وفكُّ التضعيف هذا هو ما يميِّز هذا الوزن، ويُعطيه معنى واحداً لا يتجاوزه، وهو معنى المبالغة والتكثير(الاستراباذي، 1982)، ومنه اعشوشبت الأرض، أي صارت ذاتَ عشبٍ كبير، وأكثرُ ما يكون من الأفعال اللازمــة (ابن عصفور، 1979) عال اللازمة أكثر مناسبة لفكرة المبالغة من الأفعال المتعدية، وذلك في ما أرى لأنَّ الأفعال اللازمة، تدل على الطبيعة والغريزة فاعشوشبت الأرض، بمعنى أنَّها من ذات نفسها دبَّ فيها العشب ونما، لكن الأفعال المتعدية فيها فكرة الحدوث والطروء، لأنَّ الأصل أنَّ لكل فعل فاعلاً قد يكتفي به ويقف عنده، لكن فكرة التعدي إلى المفعول به فكرة طارئة، قد تحدث، وقد لا تحدث، وفكرة الحدوث هذه هي التي تبعدها ولو بشكل نسبي عن فكرة المبالغة والتكثير، على الرُّغم من أنَّه من الناحية المنطقية لا تعارض بين التعدي والتكثير، لكن واقع اللغة يشير إلى قلة الأفعال المتعدية من هذا القبيل(ابن السراج، 1985).

ولذا فأعتقد أنَّ وزن افعوعل، يحقق ثلاث خصائص، تجعله الفعل الأكثر قوة في تأدية فكرة المبالغة، وهذه الخصائص هي:

1) فيه تكرير لحرف من الجذور الأساسية.

2) التكرير كان للعين، وليس للام. والعين أقعدُ وأنسب(ابن جني1، 1990).

3) التكرير كان مفكوكاً وليس مدغماً، مما يذكر بنفسه مرتين بينهما فترة قصيرة.

إنّ ما أرمي إليه في هذا الفصل أنّ تكرير صوت من أصوات الجذور الأساسية، هو وسيلة هامة من وسائل المبالغة والتكثير، وإذا كانت قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، فإن قوة اللفظ بتكرير جذر أساسي، أقوى منها في ما لو اجتلبت حرفاً طارئاً على الكلمة، وعليه فإن قوة المعنى الناتجة عن تكرير جذر أساسي، أقوى وأكثر من القوة الناتجة من اجتلاب حرف طارئ، ولعلّ هذه الفكرة هي التي جعلت الأوزان: فعَّل وافعلّ بهمزة وصل، وافعالّ، وافعوعل(الاستراباذي، 1982)(ابن جني1، 1990)(ابن السراج، 1985)، خاصة بفكرة المبالغة والتكثير، فما وردت هذه الصيغ في سياق إلا ودلت على مبالغة وتكثير، لكن الأفعال من نحو (أفْعَلَ)، و(افْتَعَلَ) لا تحتمل فكرة المبالغة والتكثير على أنها المعنى الأول لها، بل تُفهم المبالغة فيها مقترنةً مع معنى خاص يُفهم على حسب السياق الواردة فيه، وعليه فالمعنى الأول ــ في الأفعال التي ضُعِّف منها جذر أساسيٌ ــ هو المبالغة، لكنّ المعنى الأول ــ في الأفعال التي زيد عليها صوت مجتلب من خارج الجذور الأساسية ــ ليس حتماً المبالغة.

2. 10.1 المبالغة والتكثير بالنسب بالألف والنون:

2. 1.10.1 حدُّ النسب ووسائله:

أولاً: حدُّ النسب:

مِن يدرس كتاب سيبويه يرَ أنَّه يُطلق اسم الإضافة، على ما اعتاد الدارسون أنْ يطلقوا عليه (النسب)، وجاء في الإضافة وهو باب النسبة: أنَّك إذا أضفتَ رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقتَ ياء الإضافة، فإنْ أضفتَه إلى بلد فجعلته من أهله ألحقتَ ياء الإضافة، وكذلك إنْ أضفتَ، سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة،(سيبويه 1966، وابن مُعْطِ 1985، والأزهري 2000)، ويرى العلماء أن ياء النسب تأتي للاختصار فالأصل في النسب أن يقال : فلان من بني فلان، أو من بيئة كذا، فاختصروا هذا الطول بإقحام ياء النسب، وهذا فيه ما فيه من بحثهم عن الجهد الأقل. (الورّاق 2002).

إنَّ تحديد سيبويهِ للنسب في أنَّه الإلحاق إلى رجل أو حيٍّ أو قبيلة أو بلد، جعل النحويين يتبعونه في هذا التحديد، وعليه فقد حدَّ ابن السراج النسب بقوله: "أنْ يضاف الاسم إلى رجل أو بلد أو حي أو قبيلة، أو صفة، ويكون مع ما يُنسب إليه على لفظ الواحد المذكر".(ابن السراج،1985، 63/3). ويُلحظ أنَّ ابن السراج زادَ (صفة)، فكأنَّما الأصل في النسب أن يكون إلى هذه الأشياء، ثم تُوسِّع فيهن فأصبح يُنْسب إلى عامة الأسماء، إنْ كانت معانيَ أو جواهر.

ويرى العلماء أنَّ الأصل في النسب والقياس فيه أنْ تُزاد الياء، لأنَّ المفترض أنْ يزاد حرف من حروف العلة واللين لخفتها، ولأنَّ زيادتها مألوفة، لكنَّهم لم يزيدوا الألف لئلا يصبح الاسم مقصوراً، فيمتنع الإعراب، وامتازت الياء على الواو بخفتها فاختاروها(الاستراباذي، 1982) والحقيقة أنَّها ياءان الأولى مدغمة بالأخرى، فالأصل في النسب أنْ تلحق آخرَ الاسم ياءٌ مشددة مكسور ما قبلها.

ثانياً: وسائل النسب:

ذَكرَ العلماء أنَّ القياس في النسب أنْ يكون بإلحاق ياء مشددة، في آخر الاسم من نحو قولك: مكيٌّ ومدنيٌّ، إلا أنَّه يُلجأ إلى وسائل أخرى لتحمل فكرة النسب، وهي وسائل غير قياسية(السيوطي، د.ت)، ومنها:

1. بناء (فَعَّال) بالعين المشدَّدة، في ما كان صفة ومعالجة لتكثير الفعل من نحو بقَّال، وجَمَّال، (الأزهري 2000، وعبد الحميد 1988).
2. بناء (فاعِل)، في ما ليس بصفة فيها معالجة نحو تامِر، ولابِن،(ابن معطٍ 2000)
3. بناء (فاعِلة)، إذا كان بمعنى اسم المفعول من نحو عِيشَة راضية، بمعنى ذات رضيّ، والتاء للمبالغة(الاستراباذي، 1982).
4. بناء فَعِل نحو نَهِر بمعنى نهاريّ، أي منسوب إلى النهار.
5. أبنية نادرةٌ على أوزان كثيرة من نحو (مِفْعال)(سيبويه، 1966) ومنه مِطفال(الاستراباذي، 1982)، و(فعيلة) ومنه أرض كليئة أي كثيرة الكلأ (الزبيدي، 1994، 237/1، مادة:كلأ)، و(فَعَل) بفتحتين نحو ماءٌ عَذَب، و(أَفْعَل)

نحو رجل أشْعر: كثير الشَّعر، و(فَعْل) و(فعيل) نحو: رجل حَظٌّ، وحَظيظ... وهناك صيغ كثيرة من هذا النحو.

6. النسب بإلحاق التاء نحو أشاعثة وحنابلة.

7. النسب بالألف والنون نحو لُؤلُؤان.

2.10.1 .2 علاقة النسب بالمبالغة:

للنسب وشيج قوي مع معنى المبالغة، فالاسم المنسوب يحمل صفات المنسوب إليه، فيُعرف بها، ومن خلالها(سيبويه، 1966)، إذ كانت هذه الصفات وكأنَّها علم على المنسوب، وكذا المبالغة، فهي صفة تلصق بالموصوف على سبيل التكثير فهو يعرف بها ومن خلالها كذلك، ولذا فالعلاقة قوية في ما أرى بين النسب والمبالغة، ومع ذلك فهناك فرق كبير بينهما، فليست دلالة النسبة هي المبالغة، وعلى سبيل المثال إذا نسبنا إلى الصناعة قلنا: صِناعِيّ بياء مشددة، فإذا أردنا المبالغة وتكثير الصفة وتجويدَها، قلنا صنّاع، والفرق كبير بين صنّاع و صِناعيّ(المغربي، 1949)، فالمنسوب لا يدل إلا على إضافة المنسوب إليه، لكن المبالغة تدل على هذا المعنى، ومن جهة أخرى تدل على التكثير والتصنيع والتجويد.

يرى العلماء أنَّ الألف والنون تلحقان الاسم، لإفادة معنى الإضافة، أي النسب مع المبالغة والتكثير، و المعاجم أكثرُ الكتب إشارة إلى هذه المسألة، وسوف أذكر أمثلة من المعاجم على وجود هذه الظاهرة:

1. لونٌ لُؤلُؤان أي لُؤلُئِيّ.(الزبيدي، 1994، 241/1)،
2. حمام طُرآنيّ: لا يُعلم من حيث أتى. (الزبيدي، 1994، 200/1)،
3. الرَّبّانيّ: العالم العالي الدرجة. (الزبيدي، 1994، 5/2)،
4. رَقَبانيّ: غليظ الرقبة(الزبيدي، 1994، 32/2)،.
5. شَعْرانيّ: كثير الشعر. (الزبيدي، 1994، 30/7)،
6. غَيسانيّ: جميل كأنه غصن(الزبيدي، 1994، 390/8)،.
7. بلْتعانيّ: مُتظرّف مُتكيّس وليس عنده شيء(الزبيدي، 1994، 28/11)،.

8. شَعْشَعَانِيّ: طويل خفيف حسن(الزبيدي، 1994، 244/11)

9. كبش صُوفَانِيّ: كثر صوفه(الزبيدي، 1994، 332/12)

10. لِحيَانِيّ: طويل اللحية ولَحْيان. (الزبيدي، 20،1994/145، مادة: لحي)

والحقيقة أنَّ المعجمات تزخر بالنسب بالألف والنون، مما يجعلني آنس إذا قلتُ إنَّ النسب بالألف والنون، ظاهرة تجلب الانتباه وتستحق الدرس، وتستوجب من الباحث أنْ يدرسها بعمقٍ .

2. 3.10.1 دراسة المنسوب إليه صرفياً:

لاحظنا من خلال الأمثلة العديدة التي جمعناها أنَّ الاسم المنسوب إليه يكون صحيحاً، ويكون معتلاً.

1- ومن الصحيح السالم قولهم شَعْرانيّ إذا كثر شَعره.

2- ومن الصحيح المهموز قولهم: سُؤْبَان مال، من السأب، أي يُحافِظ عليه(الزبيدي، 1994، 63/2).

3- ومِن الصحيح المضعَّف قول الله عز وجل: ﴿كُونوا رَبَّانِيِّينَ﴾ (آل عمران: 79).

4- ومِن معتل الفاء قولُهم وَحْدانيّ.

5- ومن معتل العين قولهم: هيِّبان.

6- ومن معتل اللام قولهم: لِحيانيّ.

7- ومن معتل العين واللام قولهم جَوَّانيٌّ بفتح الجيم: ومنه حديث سَلْمان قال إنَّ لكلِّ امرئٍ جَوَّانِيّاً وَبَرَّانِيّاً فمن يُصلِحْ جَوَّانِيَّهُ يُصلِحْ الله بَرَّانيَّهُ ومَن يُفسِدْ جَوَّانيَّهُ يُفسِدْ الله بَرَّانِيَّهُ (ابن المبارك، د.ت)

8-ومن الجامد: لُؤْلُؤَان، ومَرْنَبانيّ بلون الأرنب.(الزبيدي، 1994، 79/2، مادة: أرنب) .

9-ومن غير الثلاثي: رجل بَلْتَعَانيٌّ، وشَعْشَعَاني، وصَنْعَانيّ: منسوب إلى صنعاء.

وقد لحظتُ من خلال استقرائي لهذا النوع من الكلمات أنّها متنوعة الدلالة، فمنها أسماء معان، ومنها جواهر ومنها ما هو خاص بالإنسان ومنها ما هو لغير الإنسان، وعليه فإنّ قول بعض العلماء إنّ هذا النوع خاص للدلالة على عِظَم أبعاض الجسد من نحو رَقَبة- رَقباني، ولَحْيَة-لحياني(الاستراباذي، 3،407/82)، يحتاج إلى دراسة، ورجعِ نظر؛ لأنّ هذا النوع من النسب أشملُ وأوسع مما أشاروا إليه، فهو يشمل أعضاء الإنسان وغيرها من المعاني المختلفة.

2. 4.10.1 تفكيك هذا الأسلوب:

من خلال رجع النّظر في الكلمات التي تحمل فكرة المبالغة والتكثير، بزيادة الألف والنون، وجدتُ أنّه يُمكن أنْ تنقسم إلى قسمين بحسب حروف الزيادة فيها:

1. **القسم الأول**: ما زيد فيه ألف ونون فقط من نحو: أُلْعبان، فَلْتان، سُؤْبان، هُذْربان، صَبْحان.
2. **القسم الثاني**: ما زيد فيه ألف ونون، بعدهما ياء النسب من نحو: عَلْفَتاني(الزبيدي،1994، 92/3مادة علفت)، لِحياني، رَقَباني، كَلَماني.

فالقسم الأول يتكون من الاسم المنسوب إليه + الألف والنون، والقسم الثاني يتكون من الاسم المنسوب إليه + الألف والنون + ياء النسبة المشدَّدة.

2. 5.10.1 دلالة حروف الزّيادة في هذا الأسلوب:

تزاد الألف والنون، كما لاحظنا في القسم الأول، لإفادة معنى المبالغة والتكثير، وبهذا صرح ابن يعيش،(ابن يعيش د.ت) والزَّبيدي(الزبيدي، 1994، 1/ 427، مادة:لحي)' حتى إنّ الزَّبيدي أشار إلى أنّهما كثيراً ما يُزادان، حتى كادت الزيادة أنْ تطّرد،(الزبيدي،1994، 26/3:مادة تحت)، وكان سيبويه أشار إلى أنّك تقول لِحيانيّ لطويل اللحية، ورَقَبانيّ لغليظ الرقبة، فإنْ لم تقصد المبالغة قلت لَحْييّ ورَقَبِيّ (سيبويه، 3،380/1966)، ويكاد النحويون يجمعون على فكرة أن الألف والنون تزادان من أجل المبالغة(الاستراباذي82)، ولا شك أنّ فكرة المبالغة هذه تنطلق أصلاً من النسب، فإذا قلنا على سبيل المثال كبشٌ صُوفانيٌّ، فقد نسبناه إلى

الصُّوف، لكنْ على سبيلٍ من المبالغة والتكثير، حتى صارت صفةُ كثرة الصوفِ علامةً عليه، ومن هذا المنطلق حين نقول لون لُؤْلُؤَان فقد نسبناه إلى اللؤلؤ، على سبيل من المبالغة والتكثير وإن لم يَلحق هذا الاسم ياء النسب، إذ إن النسب يُفهم من هذا النوع من التعبير، وكذا إذ قلنا: رجل بَيّحان، فقد نسبناه إلى البَوح، ولكنْ على سبيل من المبالغة والتكثير، بحيث أصبح يبوح بكل ما في صدره،(الثمانيني،2002، والنيجيري، 1984).

فإذا جئنا إلى القسم الثاني في موضوع تفكيك هذا الأسلوب، وجدنا أنه زيد على الاسم ألف ونون ثم ياء النسبة المشدَّدة، أمَّا الألف والنون فقد سبق بيان المعنى الذي تُؤَديانه، وأما ياء النسبة فإنما اجتلبت في ما أرى لتأكيد فكرة المبالغة، وقلتُ في بداية هذا الفصل إنَّ للنسبة وشيجة تربطها بالمبالغة، إذ إن الشيء لا ينسب إلى الشيء إلا إذا أصبح له علاقة قوية تربطه به، ولمَّا كانت الألف والنون تفيدان المبالغة أصلاً، فإن الياء اللاصقة لها تفيد فكرة التوكيد(جرجس،1995)، والعرب كثيراً ما تضيف الياء من أجل التوكيد، وانظر إلى قولهم –على سبيل المثال في صفة الدهر– دَوّاريّ، حيث أفاد التضعيف على الواو فكرة المبالغة والتكثير، ثم جاءت الياء لتوكيد الفكرة، ولتُوجِد علاقةَ نسبة بين الدهر والدَّوَرَان(ابن جني1، 3،1990/106)، فالعرب إذا أرادوا المعنى مكَّنوه واحتاطوا له، وكان التمكين هنا من خلال الياء، التي جاءت للتوكيد، وبيان المبالغة والتكثير.

بقي أنْ أشير هنا أن الكلمات من نحو صَنْعانِيّ وبَهْرانيّ، إنَّما هي أسماء منسوبة ولا يُقصد منها معنى المبالغة، ولا يُوجَد فيها زيادة سوى ياءِ النسب، أمَّا هذه الألف فهي أصليَّة إذ إن الاسم المنسوب إليه هو صنعاء وبَهْراء، وهذه النون، اجتلبت بدلاً من الهمزة المحذوفة إذ إنَّ الأصل صنعانيّ وبهرائي، ويمكن أنْ أوضح ذلك من خلال التحليل الصوت الآتي:

المنسوب إليه	الأصل في النسب	المنسوب بعد التعديل
صنعاء San<͞a >	صنعائيٌّ San< a >͞iyyun	صنعانيّ San< a n͞iy yun
تظهر صورة الاسم المنسوب إليه وينتهي المقطع الأخير فيه بالهمزة.	الأصل أن تلحق ياء النسبة إلى الاسم المنسوب، مما أوجد في آخر الاسم همزة متلوّة بالحركة المزدوجة الهابطة(iy) وكلاهما فيه ثقل، مما يؤدّي إلى حذف الهمزة.	يلاحظ أنّ الهمزة حذفت تخفيفاً، وأنّ النون اجتلبت للتعويض عن المحذوف ولتصحيح النظام المقطعي.

فالملاحظ أنّ النون هنا مجتلبة، طارئة على بنية الاسم، فلمّا حُذفت الهمزة أصبحت الكلمة هكذا (San< aniyyun)، حيث توالت حركتان طويلة وقصيرة، وهذا ثقيل في النظام المقطعي العربي، فكان لا بد من تصحيح المقطع، والتعويض عن المحذوف باجتلاب صوت جديد، وكان أنْ وقع الاختيار على النون لأنّه من جهة صوت صامت، ومن جهة أخرى فهو يشبه أصوات العلة في غنتها، وفي أمور صرفية أخرى،(ابن جني2، 1993)، فلما كانت النون تَجمَعُ في شيء من سمات الصامت والصائت وقع الاختيار عليها في نحو صنعاء وبهراء وما شاكلهما، وعليه فإنه ليس للنون دلالة معنويّة، بل لها وظيفة صوتيّة كما هو واضح.

2. 6.10.1 العلة في اختيار الألف والنون:

في تفكيك هذا الأسلوب، قلتُ إن الألف والنون تلحقان الاسم في قسم، وفي القسم الثاني يزاد على الاسم المنسوب إليه ألف ونون ثم ياء النسبة، أما عن علة اختيار الألف، فالقياس أنْ يُضيفوا صوتاً من أصوات العلة، فكانت الألف، وهي حركة طويلة أنسب من الواو، وأنسب من الياء، ومعروف أن مخرج الألف أشد

اتساعاً من مخرج الواو والياء(سيبويه، 1966)، مما يجعلها مناسبة لفكرة المبالغة، وأمّا عن علّة اختيار النون فقد أشرتُ قبل قليل إلى مناسبتها، وكنتُ تحدثتُ عنها في فصل لاصقة النون، بما يغني عن إعادته هنا، وأما عن علة اختيار ياء النِّسْبة، فكان القياس أيضاً أن تكون الزيادة من حروف الزيادة المعروفة في الصرف العربي، وهي كذلك، وكان القياس أن تكون من حروف العلة، وهي كذلك، واختيرت من بين الألف والواو، لأنَّ الألف تنبو عنها علامات الإعراب، ولأن الواو أثقل من الياء، فكانت الياء خفيفة من جهة(ابن يعيش1،د.ت،141/5ـ 142)، وقابلة لحمل حركات الإعراب من جهة أخرى.

2. 7.10.1 علة وجود هذا الأسلوب:

من خلال استقرائي للنسبة بالألف والنون في المعجمات، وفي كتب الصرف وجدتُ أنَّ الاسم المنسوب إليه يكون مشتقاً متصرفاً، ويكون جامداً لا يشتق منه، أقصد بالمشتق الذي له فعل ومنه سائر المشتقات، من نحو أُلْعُبَان وفعلها لَعِبَ، وصَبَحان وفعلها صَبَحَ، وهُذْرُبَان وفعلها هَذْرَب، وقد تكون من الثلاثي هَذَرَ، وهِذْرِيان وفعلها هذر... إلخ من ذوات الأفعال والاشتقاق، وأقصد بالجامد ما لا فعل له ولا اشتقاق من نحو كساء مَرْنبانِيّ بلون الأرنب(الزبيدي، 1994، 39/2، مادة: أرنب)، وكبش صُوفَانيّ إذا كثر صُوفُه، ورَقَبَانِيّ ولِحْيانيّ، وبَرَّانِيّ، وجَوَّانِيَ وجِسْمَانِيّ...إلخ من الأسماء الجامدة، وعادة ما تكون من أسماء الجواهر، ووجدتُ أنَّ كثيراً من الكلمات المنسوب إليها، هي من الصنف الثاني الجامد، ولعلَّ هذا بداية خيط لوجود هذا الأسلوب، فالعرب إذا أرادت بناء صيغة تدل على الثبوت واللزوم والدوام لجأت إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل، فاشتقت مثلاً من الفعل غضب صفة غضبان، ومن الفعل مات صفة ميّت، ومن الفعل كَرُم صفة كريم، وكان لوزن فَعْلان من نحو سَلْمان وحَمْدان، وغَضْبان شهرة وشيوع على ألسنتهم، فلما أرادوا المبالغة والتكثير مما لا فعل له من نحو صوف وأرنب ...إلخ، صاغوا صفة خاصة تنتهي بألف ونون على غرار وزن (فَعْلان) فكانت هذه الصيغة مشتقة من الأسماء التي لا فعل لها،

وهذا هو السر في ما أعتقد، فكان وزن (فَعْلان) للصفات ذات الأفعال، وكان الأصل في النسب بالألف والنون للأسماء التي لا فعل لها، ثم تعدى ذلك فشمل الصفات ذوات الأفعال من نحو لَعِبَ-أَلْعُبان-، وهَابَ-هيِّبان، ومعلوم أن النحويين يَقسمون الاسم إلى قسمين: اسم عين، واسم معنى، واسم العين ما يُدرك بالعين نحو رجل وفرس وصُوف وأرنب، واسم المعنى ما يدرك بالعقل وهو المصادر من نحو عِلْم، وكَرَم(ابن يعيش1، د.ت، 26/1)، وأسلوب النسب بالألف والنون إنما وُضع أصلاً للتعبير عن معنى المبالغة والتكثير في أسماء الأعيان.

2. 11.1 المبالغة والتكثير في صيغ المبالغة:

يَلحظ الدارس لصيغ الصرف العربي، أنَّ في اللغة العربية صفاتٍ، تعبِّر عن مقدار معيَّن، من نسبة الصفة إلى الموصوف، وأنَّ فيها صفاتٍ، تُعبِّر عن مقدار أكثر مِنَ المقدار الذي دلَّت عليه الصفات الأوَل، وهكذا فالصِّفات مختلفة في مقدار المادة التي تَحملُها من الصفة، وتأتي صيغ المبالغة من الصفات المخصَّصة لحمل فكرة المبالغة والتكثير، أكثر مما تحمله صيغٌ صرفيةٌ أخرى، مِنْ نحو صيغة اسم الفاعل مثلاً، وتالياً دراسة لأهم قواعد صيغ المبالغة لتبيُّن مدى حملها لفكرة المبالغة والتكثير.

2. 1.11.1 حدُّ صيغ المبالغة:

يمكن حدُّ صيغ المبالغة بأنَّها ألفاظ على أوزانٌ خاصة، صيغت لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، مصحوباً بدلالة المبالغة والتكثير في الحدث(سيبويه1966،ابن مالك1977،ابن عصفور، 1979 الأنطاكي 1971)، ولعلَّ اسم الفاعل وصيغ المبالغة، يشتركان في أنَّ كليهما يدل على الحدث ومَن قام به، إلاَّ أنَّ اسم الفاعل، غيرُ مقيَّد بمدى قدرته على حمل فكرة نسبة الصفة، في حين أن صيغ المبالغة مقيَّدة، في أنَّها لا تدل إلاَّ على قدر كبير مِنْ نسبة الصفة إلى الموصوف(حسن ،د.ت)، ومِنْ خلال مطالعة كتب النحو المتيسرة قديمها وحديثها، وجدتُ أنَّ العلماء يركِّزون على صلة خاصة بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة، يمكن توضيحُها في ما يأتي .

2. 1.11.1 علاقة اسم الفاعل بصيغ المبالغة:

أشار سيبويه إلى علاقة صيغ المبالغة باسم الفاعل في أنَّ كليهما يشتركان في إيقاع الفعل، إلاَّ أنَّهم يريدون بفَعُول ونحوها المبالغة(سيبويه 1966)، وقد تبعه العلماء في ذلك، وأشاروا إلى علاقتين باسم الفاعل:(ابن يعيش1، د.ت، والحملاوي، د.ت).

الأولى: دلالة كل منهما على الحدث مع تباين في نسبة الحدث.

الثانية: اشتقاق صيغ المبالغة من اسم الفاعل.

أمَّا العلاقة الأولى فقد أشرتُ إليها في حدّ صيغ المبالغة، وأمَّا العلاقة الثانية، فأهم جوانبها الأمور التالية:

لمّا لاحظ الدارسون العلاقة القوية بين صيغ المبالغة واسم الفاعل، في المعنى قالوا إنَّ الأصل الصرفي هو اسم الفاعل، ثم عُدل عن اسم الفاعل، إلى هذه الصيغ من أجل فكرة المبالغة، (ابن المؤدب 76،1407، ابن يعيش1، د.ت 5/ 102، حسن 257/3)، فالعلماء جعلوا الأصل هو (فاعل)، ثم قالوا يجوز تحويل صيغة (فاعل) هذه، وهي اسم الفاعل الأصلي إلى صيغ أخرى تفيد المبالغة والتكثير، والواضح أن العلماء نَفَذوا من علاقة دِلاليَّة، إلى علاقة صرفية، ولستُ أرى وجود علاقة صرفية بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة، فهي ليست بالضرورة محوّلة عن اسم الفاعل، ولا معدولةً عنه، فالأصل هو الجذور الثلاثة (ف. ع. ل)، ويُدخِل عليها أهلُ اللغة الفتحةَ الطويلةَ بعد الفاء، لتشكيل اسم الفاعل، فإذا أرادوا أنْ يعبِّروا عن فكرة المبالغة، لجأوا إلى الجذر الأساسي، فزادوا عليه، وغيروا من حركاته، ما يناسب الفكرة المرادة، فعلى سبيل المثال شدَّدوا العين، وزادوا بعدها ألفاً طويلة، فتشكلت صيغة فَعَّال، وزادوا ميماً قبل الفاء، وألفاً طويلة بعد العين، فتشكلت مِفْعال... وهكذا في صيغ المبالغة، وليس بالضرورة أنْ تكون صيغ المبالغة معدولة عن اسم الفاعل.

2. 2.11.1 أوزان صيغ المبالغة:

تشير كتب اللغة إلى أنَّ أوزان صيغ المبالغة أحد عشر وزناً هي(الحملاوي د.ت، الأنطاكي،1971):

1. فَعّال: نحو جبّار
2. فَعُول نحو: أكُول
3. مِفْعال نحو: مِغْوار
4. فَعِيل نحو: سَمِيع
5. فَعِل نحو: حَذِر
6. فِعِّيل نحو: صِدِّيق
7. مِفْعِيل نحو: مِعْطِير
8. فُعَلَة نحو: هُمَزَة
9. فاعُول نحو: فارُوق
10. فُعَال نحو: كُبَار
11. فُعَّال نحو: كُبَّار و وُضّاء(الزبيدي 1،1994/276، مادة وضأ)،

لكنَّ دراسة اللغة، وكتبها، تبيِّنان أنَّ هذه الأوزان تزيد بكثير، فمنها على سبيل المثال فُعُّول نحو قُدُّوس، وفَعَّالة نحو رَحّالة، وفَيعُول نحو قَيُّوم، ومِفْعَل نحو مِرْجَم: من يرمي بنفسه إلى العدو، وفَعُولَة نحو مَلُولَة، وأُفْعُول نحو أُثْقُوب: دخّال في الأمور، وفَعَلُوت نحو رجل رَغَبُوت(الزبيدي 2،1994/27، مادة رغب)، ومِفْعَل نحو مِرْأَب(الزبيدي 1994، 3/2،مادة رأب): لمن يُصلح الأشياء، وفِعَلٌ نحو شِغَبٌّ، وتِفْعالة نحو تِعْجابة، وفُعَّل نحو قُلَّب وحُوَّل، وفَاعُولَة نحو قَاذُورة، وفِعِلَّة نحو سِمْعَنَّة...، وغير هذا كثير كثير، مع معرفتنا بأنّ بعض هذه الصفات قد يحسب من الصفات المشبهة باسم الفاعل، ولكنِّي أُدرِجُه هنا، لفكرةٍ أناقشها في فقرة قادمة.

ولمّا كان بعض هذه الصيغ نادرَ الاستعمال، أكَّد العلماء، أنَّ من صيغ المبالغة خمسة أوزان مشهورة كثيرة الدوران، هي(ابن يعيش1973،2، ابن عصفور،1979، أبو الفداء 2000):

1. فعُول
2. فعَّال
3. مِفْعَال
4. فَعِل
5. فَعِيل

ثمَّ إنَّ العلماء اختلفوا في عمل هذه الصيغ، فهم لا يجمعون على عملها في النحو، وأنا أذكر هنا قضيَّة العامل والمعمول، لأنَّني أعتقد أنَّ الصيغ العاملة هي الأقوى في بابها، والأكثر استخداماً، وهذه الصيغ العاملة التي لا خلاف فيها هي ثلاثة أوزان هي:

1. فعُول نحو: غفُور
2. فعَّال نحو: غفَّار
3. مِفْعَال نحو مِنْحار

والعجيب في كتب اللغة أنَّ سيبويه ذكر هذه الصيغ الثلاث، وذكر بعدها الوزنين فَعِلٌ وفَعِيل(سيبويه 1966)، إلاَّ أنَّ كثيراً من كتب النحو أشارت إلى هذه الصيغ الثلاث فقط، ولم تذكر الوزنين (فَعِل وفَعِيل) لأسباب لا حاجة لذكرها هنا(ابن عصفور1، 561/1،ابن يعيش1، د.ت،102/5)، لكنَّ الذي يجب أنْ يقال إنَّ تركيز العلماء على قضية العمل أدى إلى نتيجتين ثنتين هما:

1. ركَّز العلماء على جوانب العامل والمعمول، وأغفلوا الحديث عن بنية هذه الصيغ، وكيفيَّة تركيبها، فمعظم الكتب تتحدث مباشرة عن عملها وتُغفل كثيراً من معانيها، وكيفية الميز بينها وبين الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكيفية بنائها من حيث الحروف الزوائد، والجذور الأساسية، وإلى هذه القضية، أعني إغفال كتب الصرف لبنية صيغ المبالغة، تفطَّن بعض العلماء المحدثين(أنيس2، 1966 وإليها أشار.
2. نتيجةً لتركيز العلماء على نظريَّة العامل، توهَّم عدد من الباحثين، أنَّ صيغ المبالغة، لا تصاغ إلاَّ من الفعل المتعدي(رضوان 1973)، والحقيقة أنَّها تصاغ من الفعل اللازم والفعل المتعدي على حد سواء (حسن د.ت، انيس2،

1966)، فإذا كانت من فعل لازم، اكتفت بالفاعل، وإذا كانت من فعل متعد نفذت إلى المفعول به، شأنها في ذلك شأن الفعل.

إنَّ قضيَّة صوغ صيغ المبالغة من الفعل اللازم والمتعدي، تعيدنا إلى موضوع هام، وهو الميز بينهما، إذ إنهما ليختلطان، حتى إنك تجد المثال ورد مرة على أنَّه صيغة مبالغة، وورد هو نفسُه على أنَّه صفة مشبهة باسم الفاعل ومن ذلك عدَّ سيبويه كلمة (حَذِر) من المبالغة،(سيبويه 1966، 113/1) في حين عدَّها عباس حسن من الصفة المشبَّهة باسم الفاعل.(حسن د.ت، 286/3).

والحقيقة التي أفهمها من دراسة هذا الموضوع، هي أنَّ صيغ المبالغة وصيغ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، تقتربان من بعضها من حيث المعنى إلى درجة كبيرة، يصعب الميز على إثرها بينهما، فكلتاهما تحملان فكره المبالغة والتكثير والدوام، فهما لا تطلقان على صفة طارئة عارضة، بل تطلقان على فكرة ثابتة دائمة(ابن يعيش1، د.ت، الأنطاكي، 1971،أنيس1966،2)، ومن هنا حاول بعض العلماء، الميز بينهما من منظور ما يسمِّيه السلبيَّة والإيجابيَّة، وأشار أنَّ السلبيَّة هي الصفة التي لا يقوم بها الرجل بنفسه، من نحو رحيم، وعليم وقدير وعليه فهذه صفات مشبهة باسم الفاعل على حد رأيه، لأنَّ السلبيَّة من خصائصها،، وسبب السلبيَّة، على ما يرى، أنَّ الناس هم الذين يُطلقون الصفات تلك على الموصوف، ولذا فهي أقرب إلى المفعوليَّة منها إلى الفاعليَّة، ولا سيَّما وجود الياء في هذه الصفات، والياء تناسب اللين والضعف والمفعوليَّة، والصفات من نحو غَفُور وغفَّار ومِنْحار هي صيغ مبالغة لأنها تفيد الإيجابيَّة فالموصوف نفسه هو الذي يقوم بالصفة، ثم إنَّ هذه الصفات تشتمل على صوت الواو، والواو تشي بعلامة الفاعل، فهي إيجابيَّة، وعليه فهي من باب صيغ المبالغة(أنيس2، 1966).

إنَّ الذي أراه أن فكرة السلبيَّة والإيجابيَّة غيرُ واضحة المعالم، وأنَّ أوزان صيغ المبالغة تختلط مع صيغ الصفات المشبَّهة في المعنى وفي الوزن، والتخلُّص من هذه الإشكالية في ما أرى يكون على النحو الآتي:

1. إنَّ أوزان المبالغة والصفات المشبهة كثيرة ومختلطة، فإنْ عدُّوا الخمسة من صيغ المبالغة قياسية(الأنطاكي 1971، الفقراء،2000)، فإنَّ باقي الأوزان

سماعيَّة وغير قياسيَّة، وهي متنوِّعة الأوزان، ويصعب على الباحث أنْ يقسِّم أوزان هذه الصفات التي تحمل فكرة المبالغة والدوام والتكثير، إلى أوزان خاصة بصيغ المبالغة، وأوزان خاصة بالصفة المشبهة، بلهَ إنّ الوزن الواحد يصلح أن يكون للنوعين معاً، فإذا كان الوزن مشترَكاً، والمعنى مشترَك، فإنَّ التقسيم إلى صفة مشبهة وصيغ مبالغة يصبح ضرباً من الوهم أو العبثيَّة، وخصوصاً إذا كان الفعل لازماً، فإذا أخذنا على سبيل المثال صفتين من صفات الله وهما سميع وحليم، وطلبنا التقسيم إلى مبالغة وصفة مشبهة، فإن المتوقَّع أن تُعدَّ (سميع) صيغة مبالغة، و(حليم) صفة مشبهة، وذلك من منظور فكرة اللزوم والتعدي، وإلاَّ فكلتاهما فيهما مبالغة، وكلتاهما فيهما ثباتٌ ودوامٌ، وإذا أخذْنا أيضاً الصفتين (فَرِح)، و(حَذِر)، فسوف تكون الصفة (فَرِح) صفة مشبهة باسم الفاعل، والصفة(حَذِر) صيغة مبالغة، ليس لشيء إلا من منظور فكرة اللزوم والتعدي، وعليه فإن كتب الصرف تصنفها هذا التصنيف نفسه وأحياناً نرى خلطاً في هذا التصنيف(سيبويه1966، الاستراباذي 143/1).

2. يدل مصطلح صيغة (مبالغة) على فكرة المبالغة والتكثير، فعلام يدلُّ مصطلح صفة مشبَّهة باسم الفاعل؟. أعتقد أنَّ المصطلح الأول صرفيٌّ دلاليٌّ، والمصطلح الثاني مصطلح نحويٌّ، فالمقصود أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل، إنما سُميت بذلك لأنها تُشبه اسم الفاعل في العَمَل، أي في تأثيره النحوي فيما بعده، فلماذا حشر الدارسون معنى ثبات الصفة وديمومتِها مع الصفة المشبَّهة؟. إن هذا حَشْر عصيب غير مسوَّغ، فما الثبات والديمومة في غَضْبان ونَعْسان، وفَرِح وصَعْب على سبيل المثال؟، إنَّ الفَرِح سرعان ما يصبح نَكِداً، والعَطْشان بشربة ماء يصبح ريان، فما فكرة الاستقرار والثبات هذه التي يلصقونها بما يسمَّى الصفة المشبهة؟، أوليس في صيغة المبالغة (حَذِرٌ) من الاستقرار والثبات، ما يجعلها تختلط مع الصفة المشبهة؟، إنَّ هذا التشابه جعل العلماء يَعُدُّون صيغةً ما من باب صيغة المبالغة، وجعل آخرين يعدون الصيغة نفسها من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل(أنيس2، 1966).

3. إنَّ الذي أرمي إليه هو أنَّه ليس من ضرورة في جعل هذه الصفات تنضوي تحت عنوانين صرفيين، بل الأجدر أنْ تنضوي صيغ المبالغة والصفات المشبهة، تحت عنوان واحد، وأقترح أنْ يسمَّى صفات مطلقة، وأقصد بالمطلقة تلك الصفات المتحرِّرة من الفعل، أي التي تُطلق على الموصوف دون حدوث فعل فيزيائي، وهذا ما يميِّزها مثلا عن اسم الفاعل، وعن اسم المفعول المقيدين بالفعل، فإذا جاد الإنسان مرة، على سبيل المثال كان الوصف باسم الفاعل، بأن نقول: جائد، وإذا كان من طبعه الجُود، وصفناه بقولنا جَوَّاد، وكلمة (جَوَّاد) ليست مرتبطة بفعل واحد، بل قد تكون نتيجة مجموعة من أفعال عديدة من الجود، وكذا الوصف: سائد إذا كان مقيَّدا بفعل واحد،فإنْ لم يكن مقيَّدا بفعل قلنا سيِّد على سبيل المثال، وكأنَّ هاتين الصفتين اللتين أخذنا تمثيلاً، جاءتا نتيجة أفعال متعددة قام بها الشخص، حتى رُمي بها ونعت، وهذا يناسب فكرة المبالغة، ويناسب فكرة الثبات والاستمرار، مع الأخذ بأن هذه الصفات المطلقة، لا تستخدم إلا للتكثير والمبالغة والثبات، من نحو أوزان فَعَّال، وفَعُول ومِفْعال، ومن نحو فَيْعِل، لكن فَعْلان مثلاً ليست خاصة للتكثير والدوام، بل تصلح للكثير، وتصلح للقليل، فإذا قلت عطشان مثلاً، فإنّها تدلُّ على القلَّة والتنقل،وهنا اشير إلى أنَّ قول العلماء إنَّها تدلُّ على حرارة في البطن واعتمال، ما هو إلا إقحام غير مُقنع، من أجل أن يقوِّموا قواعدهم، فإذا قلنا (رحمان) صفةً لله عزَّ وجلَّ، دلَّت على الكثرة والثبات، فإذا قال القائل: وما الفرق مثلاً بين عطشان وعاطش، قيل إنَّ الأفضل أنْ يوصف بعاطش إذا كانت الصفة مرتبطة بفعل فيزيائي، أقصد الفعل الذي يمكن أن يُرى، أو قُل أن يُلمس أو يُحسَّ، ولمَّا كانت صفة العطش غير محسوسة بشكل مادي فيزيائي، ومثلها صفة النعاس لجأوا إلى الصفات المطلقة فقالوا عطشان ونعسان، وهذا يعني أنّ الصفات المطلقة تصلح للصفات التي لا ترتبط بفعل واحد، بل بجملة أفعال، وهنا تدل على التكثير والمبالغة، وترتبط من جهة أخرى بنوع الفعل، فإذا كان مادياً فيزيائيّاً، استُخدم اسم الفاعل، فإن لم يكن كذلك، استخدمت الصفات المطلقة،

فإن قيل مثلاً، فلمَ ورد في القرآن (ضائق) في قول الله عز وجل : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ (هود: 12)' و(ضَيِّق) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾ (الأنعام: 125)' قيل: في الآية الأولى استَخدم الحقُّ (ضائق) على أنها صفة مقيَّدة (اسم فاعل)، لأنَّ المعنى من جهة يتطلَّبُ اسمَ فاعلٍ مُتنقِّلاً، لأنَّه حديث عن صفة زائلة غيرِ ثابتة، (الأندلسي، 1992)، ومن جهة أخرى فإنَّ ضِيقَ الصدر أمرٌ مجازي، وهو غير فيزيائيٍّ، ولكنَّ أصله اللغويَّ ماديٌّ فيزيائيٌّ، فإذا قلت ضاق المكان، كان ضِيقُهُ محسوساً وماديًّا، فكان يصلح لاسم الفاعل، وفي الآية الثانية استَخدَم الحقُّ (ضَيِّق)، لأن المعنى يتطلب ألاَّ يَرتبط بفعل واحد، فكأنَّ هذه الصفة جاءت نتيجة جملة من أفعال الضيق، حتى وُصف بأنَّه ضَيِّق، بما يناسب الكثرة والدوام، (الأندلسي 1992)، بعكس الآية الأولى التي يناسبها القلة والتنقل.

إنَّ هذا التصور يَحِل لنا إشكالية الصفات من نحو (حَذِرٌ) وخَسْران، ورَضِيع، وفَهِيم، وفَقِيه، (أنيس2، 1966)، وكلُّها من أفعال متعدِّية، ومن نحو فَرِحٌ، وبَشِير وكَرِيم، وكلُّها من أفعال لازمة، ويَحِلُّ لنا كثيراً من إشكالية الميز بين الصفات المشبهة واسم الفاعل.

ولعلَّ هذا التصوُّر يُقدِّم حلاً في موضوع اتصال هذه الصفات بتاء التأنيث من نحو (قريب) في نحو قول الله عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِين﴾ (الأعراف: 56)' ومن نحو مُرْضِع ومرْضِعة، (الحموز2، 1986)، أي أنَّ لفظة (قريب) حُذفت التاء منها، لأنَّها صفة مُطلَقة، لم تُبنَ على الفعل الماديِّ، وحُذفت التاء بسبب هذا الميل عن الفعل، وهذا ما سمَّاه العلماء العدول عن اسم الفاعل، فإذا أرادوا تقييد الصفة بالفعل قالوا: قريبة، وكذا مُرضع ومرضعة، وغيرها من الصفات(ابن يعيش، د.ت)، ثم إنَّ الوضع نفسَه، ينسحب على الصفات من نحو (خَضِيب) و(كَحِيل)، ممَّا ينوب عن اسم المفعول، وهو يجيء بتاء التأنيث، إذا كان مقيَّداً بالفعل، وتُحذف منه التاء إذا كان مصروفاً، أي مطلَقاً غير مقيد بفعل، لكنَّه يحمل فكرة المبالغة والتكثير، فكأنه لم يُبنَ على فعل واحد، بل بُني على

أفعال متعددة، فإذا قلنا كَفٌّ خَضِيب، فكأنَّها خُضبتْ مراراً، فصار الخضاب صفة لازمة، ولذا جاءت مُجرَّدة من تاء التأنيث، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ للعلماء في تخريج هذه الصفاتِ مذاهبَ وطرائقَ متعددةً، وكلُّها يحاول تفسير عدم المطابقة في الجنس بين النعت والمنعوت. (الحموز1986،2).

2. 3.11.1 صفة الإطلاق هي المسؤولة عن فكرة المبالغة:

يشير بعض الدارسين إلى أن صيغ المبالغة من نحو فَعُول وفَعِيل، وغيرهما، متفاوتة بمدى قدرتها على حمل فكرة المبالغة، ومنهم من أشار إلى أن (فَعُولاً) تناسب المبالغة والتكثير، أكثر من (فَعِيل)، (أنيس2، 1966)، وهذا من منطلق أنَّ الصوت المناسب يجب أن يأتي في السياق المناسب، ومن العلماء من أشار إلى أنَّ الزيادة في نحو (رَحْمان)، هي المسؤولة عن حمل فكرة المبالغة والتكثير، ففيها من المبالغة، ما ليس في (رَحِيـــم)، (الزَّمخشري 2001) مثلاً، من منظور أنَّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، والحقيقة أنَّ هذا الاتجاه في تفسير مدى تحمل الصيغة للمعنى، إنْ قُبِل في باب من أبواب اللغة، فمن العسير أن يُقبل في الأبواب جميعاً، إنَّ القول بأن الواو في (فَعُول) أجدر بالمبالغة من الياء في فَعِيل، أمر يحتاج إلى إثبات، خاصة أنَّ كثيراً من الصفات ورد على فَعِيل وفَعُول من نحو رَحِيم ورَحُوم وبَشِير وبَشُور...، فإذا نظرنا إلى الصفتين (حَذِرٌ) و(حاذرٌ)، رأينا أن الأُولى، وهي قليلة الأصوات، تحمل معنى أكبر مما تحمله (حاذر)، وهي أكثر أصواتاً، فإذا قارنَّا بين نسبة المبالغة في (رحمان) ونسبتها في (عطشان) مثلاً، وصلنا إلى أنَّ الأصوات وحدها ليست المسؤولة عن فكرة المبالغة، فما المسؤول إذن؟. أنني لا أنكر أن للأصوات أثراً في بناء الكلمة، وفي دلالتها، ولكني أعتقد أنَّ السبب الأول هو إطلاق الصفات من الفعل، والعدول بها عن اسم الفاعل، فإذا قال القائل: راحم أتى بما هو عادي ومتوقع، وإذا عدل عن اسم الفاعل إلى الصفات المطلَقة فقال (رَحْمان)، أتى بما هو غير متوقَّع ليناسب الكثرة والمبالغة، وعليه فإن صفة عَطْشان فيها من المبالغة ما يوافق صرفَها عن اسم الفاعل، فإذا عطش مثلاً لفترة قصيرة فهو عاطش، فإذا زادت المدة، وزاد العطش فهو عَطْشان، ويُلحظ أنَّه تحرر من الفعل، وأتى مطلقاً دون قيد، ليتلاءم

مع زيادة المعنى المطلوبة، هذا مع الإقرار بأن طبيعة الصوت نفسها تسهم في تأدية المراد، فتشديد العين في صيغة (فَعَّال) أدّى إلى حملها لفكرة المبالغة، مع الجوانب الصرفية الأخرى، وكنتُ تعرضت لموضوع التشديد وعلاقة المبالغة في فصل (الفعل) الوارد في الباب الثاني من هذا المبحث.

الفصل الثالث

المبالغة في النحو

3. 1 المبالغة في حركات الإعراب:

أشرتُ في الفصول السابقة، إلى أهميَّة المبالغة والتكثير في الفكر اللغويِّ العربيِّ، ولمّا كان لها من أهميَّة خاصة، فقد عمد مستخدمو اللغة إلى استغلال عناصر اللغة كافَّة لتأدية معنى المبالغة والتكثير، وكنت أفردْتُ البابَ الثانيَ كاملاً، للمبالغة في الصرف، وظهر لنا كيف أنَّ اللغة، استغلَّتِ الوحداتِ الصرفيَّة المختلِفة، من أسماءٍ وأفعال، وحروف مبانٍ لتحمّلها فكرة المبالغة والتكثير.

ونحن في هذا الباب، سوف ندرس جوانبَ استغلالِ الحالة الإعرابية، لتأدية معنى المبالغة والتكثير، من منطلق أنَّ الحركة الإعرابيَّة إنَّما وُضعت لخدمة المعنى، أي أنَّ المعنى النحويَّ يَخدم المعنى السياقيَّ، ويحدِّدُ دلالته، وذلك من نحو قول الله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جاءتْ رُسُلُنا إبْراهيمَ بالبُشْرَى قَالوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ**﴾(هود: 69) قال العلماء: إنّ نصب (سلاماً) يدلُّ على التجدُّد، وهو بمعنى سلَّمنا عليك سلاماً، ورفع (سلام) يدل على الثبوت والاستقرار،(ابن خالويه، 1990، 189، والأندلسي، 180/1992،6)، فقد ردّ التحية بأحسن منها، وبالغَ في إكرام الرسل الذين أتوه ضيوفاً.

والحقيقة أنَّ المعنى النحويَّ يرتبط مع الحركات على أواخرِ الكلم بسببٍ قويٍّ، فلهذه الحركات أثرٌ في تحديد المعنى السياقي، (السامرائي، فاضل 2000) ومن هنا لا بدَّ لي في هذه الدراسة من أنْ أُوليَ النحوَ جانباً من الاهتمام، لِما له من أثر كبير في حملِ معنى المبالغة والتكثير، وقد ارتأيت أنْ أخصِّص الفصل الأول من هذا الباب لموضوع المبالغة في حركات الإعراب.

3. 1.1 المبالغة في حركات الإعراب

لعلامة الإعراب أثرٌ كبير في فهم المعنى المُراد،(ابن جني3، 1988)، ولمّا كان لهذه الحركات التي تظهر على أواخر الكلم، هذا الأثر، اهتمَّ بها المتكلمون والنحويون، وخصَّصوا علم النحو لدراسة هذه الحركات، وصار النحاة والدارسون يُخرّجون المعانيَ المختلفة للتركيب، من خلال تخريجهم للمعنى النحويِّ، فالنحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره(الخصائص1، 1990)، وما الإعراب إلا الإفصاح والوضوح، وهذا كلُّه يُظهِر أثر الحركات التي تَظهر في أواخر الكلم.

ومن منظور الأهميَّة الخاصة لحركات الإعراب، فسيتمُّ تسليطُ الضوء، على جانب من جوانب اهتمام العرب بالحركة الإعرابية، إلى أن وصل هذا الاهتمام إلى المبالغة والتكثير، وليس المقصود هنا المبالغةَ في المعنى، بل هو المبالغة في حركات الإعراب نفسها، فإذا كان المعتاد أن يأتوا بحركة إعرابيَّة واحدة للموقع الإعرابيِّ الواحدِ، فسيناقش هذا الفصلُ قولَ العلماءِ إنَّ العرب لاحتفالها بحركات الإعراب، تجعل بعض الأسماء معربَة من مكانين، وليس من مكان واحد، إذ إنَّ المعروف في علم النحو، أنَّ الحرف الأخير وحده هو الحامل لحركة الإعراب، لكننا سنناقش هنا كلمات مخصوصة قال النحاة إنها معربة من حرفين، أقصد اللام والعين والفقرة الآتية توضّح ذلك.

3. 2.1 حرفان اثنان يحملان فكرة الإعراب:

أثناء مدارستي لمعجم تاج العروس، وجدتُ أنَّه يشير إلى احتفال العرب بحركات الإعراب، وأنَّهم بالَغوا في إعرابِ بعض الكلمات، من نحو كلمة (امرُؤٌ)، فهو -على حد ما يرى الزَّبيدي- معرب من مكانين هما الراء والهمزة، فيقولون هذا امرُؤُ القيس، بضمتين على الراء والهمزة، ورأيت امرَأَ القيس بفتحتين على الراء والهمزة، وسلَّمت على امرِئِ القيس بكسرتين، ثم يُعلق: والإعراب الواحد يكفي، ومن

العرب من يعربه من الهمزة ويدع الراء فيقول هذا امرؤُ القيس(الزبيدي، 1994، 1/ 249، مادة: مرأ).

ولدى متابعة هذا الموضوع في الكتب المتخصِّصة، ظهر أنَّ العربَ استَخدمت أيضاً العين واللام ليحملا الحركة الإعرابيَّة في كلمة (ابْنُم) وهي بمعنى (ابن)، إلا أنَّهم زادوا عليها الميم، فإذا قالوا: هذا ابنُمُك أُعرِب بضمَّة على النون وضمَّة على الميم، وكذا الحال في النصب والجرِّ، لكنَّ من العرب من يُعربُها بالميم وحدها، (الزبيدي، 1994، 225/19، مادة: بنى)، على عادتهم في تحميل الحركة الإعرابية على اللام، أو الحرف الأخير إذا أصبح من الكلمة، فيقولون: هذا ابنَمُك، ومررت بابنَمِك.

إنَّ رأيَ العلماء في أنَّ العربَ يبالغون في الحركات فيجعلون الحركتين معاً علامة للإعراب، قاد إلى دراسة الخلاف في الأسماء الستة، إذ وجدنا أن الكوفيين يَرَون أنَّ هذه الأسماء الستة إنما تُعرب من مكانين، أي بحركتين متتابعين، ففي قولهم: هذا أبُوك كانت الضمة على الباء و الواوَ علامةً للرفع، وفي قولهم: رأيت أبَاك: كانت الفتحة على الباء والألفَ علامة للنصب، وفي قولهم سلَّمتُ على أبِيك كانت الكسرة على الباء والياءَ علامةً للجر.(الأنباري، 1987).

أشار الأنباريُّ إلى أنَّ رأيَ العلماء مفاده أنَّ وجود الحركتين معاً سببُهُ زيادةُ الإيضاح والبيان، وعلّق عليه بأنَّه رأيٌ ضعيف،(الأنباري، 1987) وكذا علَّق عليه ابن يعيش،(ابن يعيش، د.ت)، إلاَّ أنَّ الزبيدي أكّد على فكرة المبالَغة في الحركات،(الزبيدي، 1994، 249/1، مادة: مرأ) عند العرب.

3. 3.1 تفسير ظاهرة الحركتين للحالة الإعرابية الواحدة:

أشرتُ إلى أنَّ في اللغة كلماتٍ تعرب من مكانين اثنين، وذلك من نحو (امرُؤُ) و(ابنُمُ) و(فُمُ)، و(فِمِ)(الزبيدي، 1994، 545/17، مادة: فم)، ومن نحو الأسماء الستة، وقلنا إنَّ العلماء اختلفوا في ذلك فبعضهم أكَّد على أنَّ سبب توالي الحركتين، هو المبالغة في إظهار علامة الإعراب، ومن ضمنهم الزبيدي، وقبله الأنباري،

وأصحابُ هذا الرأي هم أصلاً الكوفيون، لكنَّ بعض العلماء، لا يُسلِّم بذلك بل يرى أنَّ الأسماء الستة إنما هي معربة من مكان واحد، لأنَّ الإعراب الواحد يكفي، وهذا هو رأي البصريين، ومَن تابعهم.

وما يمكن أنْ يُقال هُنا إن تفسير هذه الظاهرة يعود إلى أسباب صوتيَّة صرفة، فهي لم تعرب من مكانين، وأتى بها العرب ليس من منطلق المبالغة في الاهتمام بحركات الإعراب، وإنما يعود السبب إلى القوانين الصوتية المعروفة في اللغة العربية، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي:

أولاً: امرُؤٌ

لتفسير وجود الضمتين في حالة الرفع، والفتحتين في حالة النصب، والكسرتين في حالة الجر، في كلمة (امرُؤٌ)، فسيكون المنطلق هو القوانينَ الصوتيَّةَ التي تسير عليها بنيةُ الكلمة العربيَّة، وما يهمنا هنا هو قانون المماثلة، ومعروف أنَّ الأصوات اللغوية تتأثر بعضها ببعض، فتتغير مخارجها، أو صفاتها، ومِن أجل التخلُّص من صعوبة نطقية، وحصول نوع من التوافق والانسجام، (د. رمضان عبد التواب،، لسنة 1975، ص112)، وعليه فإنَّ حركة الإعراب التي على الهمزة أثرت في الحركة السابقة لها، وهي حركة الراء، فتماثلتا لنوع من الانسجام والتوافق، ويمكن أن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

الأصل دون علامة الإعراب	أصل الاسم في حالة الرفع	الاسم بعد المماثلة
امرَأ	امرَؤٌ	امرُؤٌ
>Imra>	>Imra>un	>Imru>un
ويظهر أنَّ الراء مفتوحة أصلاً، لكنَّ الهمزة بدون حركة وهو الأصل المعجمي.	حيث تظهر الفتحة على الراء، والتنوين على الهمزة في حالة الرفع، وهو مقبول إلاّ أن فيه ثقلاً، يتطلب المماثلة.	يُلحظ حسب قانون المماثلة أنَّ الصوت وهو الضمة التي هي علامة إعراب، أثَّر في الفتحة وهي علامة بناء، وبينهما همزة فهو تأثر مُدبر كلِّي منفصل.

والواضح من هذا المخطط أنَّ تواليَ الضمتين في حالة الرفع، لا يعود إلى فكرة المبالغة، بل يعود إلى بحث اللغة عن الأسهل في النطق، وأنَّ ما قيل عن حالة الرفع يقال في حالتي النصب والجرّ، فعلامة الإعراب هي التي كانت تؤثر في الحركة السابقة لها، وهذا يبيِّن حرصَهم على إظهار حركة الإعراب، ولا يبيِّن المبالغة والتكثير في الحركات، وأنَّ ما قيل في كلمة (امرؤ) يقال في (ابنُمّ)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك وقال إنَّه إتباع،(سيبويه، 1966) فالصوت الأول يتبع الثاني ومنه (بِهِ) حيث الهاء تبعت الباء في الحركة، ومنه بدارِهِم والأصل بدارِهُم.

ثانياً: الأسماء الستة

سوف ندرس كلمة (أبٌ) لتمثِّل أخواتها الباقيات مما يسمَّى **الأسماء الستة**، للتعرّف إلى سرِّ ما أطلق عليه علماؤنا الإعراب من مكانين، وهل يوجد في الأسماء الستة إعرابان، أو حركتا إعراب، إننا لتفسير ذلك، سوف نعود أيضاً للقوانين الصوتية، التي تسير عليها بنية الكلمة العربية، والقانون الَّذي يفسِّر ذلك هو قانون المماثلة، والسهولة والتيسير في الحركات المزدوجة، وسوف يُوضَّح ذلك من خلال المخطط الصوتي الآتي:

الأصل دون علامة إعراب	أصل الاسم في حالة الإعراب	الاسم بعد المماثلة والحذف
أبَو	أبَوٌ	أبُو
>abaw	>abawun	>abu
ويظهر أن الباء مفتوحة أصلاً، لكن شبه الحركة ليست متلوة بعلامة الإعراب، وهذا هو الأصل المعجمي.	وَيظهر أن الباء مفتوحة وشبه الحركة(w) متلوة بالتنوين وهي ضمة + ن وهنا أثَّرت علامة الإعراب(u) في فتحة الباء(a)، فحولّتها إلى ضمة فأصبح في الكلمة ضمتان مفصولتان بشبه الحركة (	ويظهر أن الواو الطويلة تشكلت من التقاء الضمتين. ومعروف أن الضمة بعض الواو الطويلة. (ابن جني2، 1993، 17/1).

w) وهنا تَحذف اللغة شبه
الحركة(w) مما يُؤدي إلى
التقاء ضمتين.

والواضح من هذا المخطط أنَّه في حالة الرفع تحدث عمليَّة مماثلة ثم حذف شبه الحركة (w)، وكذا في الجر مماثلة بين الكسرة وفتحة الباء مع حذف شبه الحركة، لكنَّ الحال في النصب يختلف قليلاً فلسنا بحاجة إلى مماثلة لأن الفتحتين أصلاً موجودتان، وبعض الدارسين يقدم اجتهادات أخرى،(الكناعنة، 1997)، لها بهذا الاجتهاد علاقة، لكني أكتفي بهذا التحليل، لِما أرى فيه من كفاية.

وأختم هذا الفصل بقولي إن وجود ظاهرة الإعراب بحركتين، ليس مردُّه المبالغة والتكثير في إظهار علامة الإعراب، لكنَّ مردَّه يعود إلى أسباب صوتية، وإنما ذكرته في هذه الدراسة، لكي أُشير إلى أنَّه إذا كان العرب يلجأون إلى المبالغة والتكثير فإنهم قد أثَّروا في النحويين فجعلوهم يبالغون في تفسير بعض الظواهر اللغوية، ومنها هذه الظاهرة التي عزاها النحويون إلى مبالغة العرب في إظهار حركة الإعراب.

3. 2 المبالغة والتكثير في الدعاء بالمصدر:

3. 1.2 تعريف الدعاء:

للتعرُّف إلى مدى علاقة الدعاء بالمبالغة والتكثير، لا بُدَّ من دراسة الدعاء في المعجم، وقد أشار ابن منظور إلى أنَّ معنى الدعاء هو الاستغاثة، والدعاء لله على ثلاثة أوجه:

1ـ ضربٌ منه توحيد الله والثناء عليه.

2ـ ضرب منه مسألة الله العفو والرحمة وما يقرِّب منه.

3ـ ضرب منه مسألةُ اللهِ الحظَّ من الدنيا.

وهذا كلُّه يسمَّى دعاءً لأنَّ الداعيَ يُصدِرُ بقوله يا اللهُ يا رب...،(ابن منظور، 1994)، ودعا الرجلَ دَعْواً ودُعاءً ناداه، ويتَّصل الضربان الثاني والثالث مع المعنى الذي أشار إليه الزبيدي، وهو أنَّ الدعاء للإنسان بمعنى السؤال له بخير وعليه بشر(الزبيدي، 1994، 408/19، مادة: دعا)،وهذا ما يهمُّنا في هذا الفصل فالمقصود بالدعاء هو سؤال الخير لمن أردتَ له خيراً، أو سؤال الشر لمن أردتَ له شراً.

3. 2.2 علاقة الدعاء بالمبالغة والتكثير:

يناقش هذا الفصل ما يؤدِّيه الدعاء بالخير أو بالشر، من معنى المبالغة والتكثير، وذلك من نحو قول القائل في الدعاء: سَقْياً ورَعْياً، والمراد سقاك الله ورعاك، جعلوا المصدر بدلاً من الفعل، ومن هذا الأسلوب قول العرب: خَيبَةً وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤْساً وبُعْداً وسُحْقاً بمعنى خَيَّبه الله و جَدَعَهُ وعَقَرَه، و أَبْأسه وأسْحقه، وكلٌّ هذا دعاء وهو منصوب بترك الفعل(سيبويه، 1966)، وبعض العرب يُظهِر الفعل تأكيداً فيقول: سَقَاك الله سَقْياً وهو ليس بكثير في كلام العرب، إذ الأصل كما يقول النحاة أنْ يُحذفَ الفعل، وواضح أنَّ العلاقة قويَّةٌ بين الدعاء والتكثير، فالداعي بالخير إنَّما يسعى إلى حشد الكثير من صفات الخير والرحمة للمدعوِّ له . والداعي بالشرِّ إنَّما يسعى إلى حشد الكثير من الشر والسوء إلى المدعو عليه(ديب، 1984)

3. 3.2 موقف النحاة من هذا الأسلوب

لدى استقراء كتب النحو وجدتُ أنَّ العلماء يُدرِجون أسلوب الدعاء في ما يسمُّونه المصادر المنصوبة بإضمار فِعل(سيبويه، 1966)، (ابن يعيش1، د.ت، السيوطي، د.ت، ابن عقيل، 2000)وقد قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام هي:

1ـ مصادر فعلها محذوف جوازاً، كأنْ تقول للقادم من السفر: خَيرَ مقدم، ولمن يُخلف الوعد: مواعيدَ عُرْقوب، فلك أنْ تُظهرَ الفعل فتقول قدمتُ خيرَ مقدم.

2ـ مصادر فعلها محذوف و جوباً: كأنْ تقول: سَقْياً ورَعْياً، فهي منصوبة بإضمار فعل، فالمراد سقاك الله، فانتصب المصدر بالفعل المحذوف، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، ولو أظهرت الفعل صار كالتكرار، وبعض العرب

يرفع هذا المصدر ونحوَه فيقول سَقْيٌ له، ورَعْيٌ له، وهو بالرفع يدل على الثبوت في المعنى.ومن هذا القسم قول القائل إنَّما أنت سيراً سيراً، وإنَّما أنت سيرٌ سيرٌ، فالجملة الأولى على معنى إنَّما أنت تسير سيراً سيراً، والثانية على معنى: ما أنت إلا صاحبُ سير، فحذفتَ الصاحبَ وأبقيتَ المصدر (سير) مقامه، لكنَّ النصب يدل على الكثرة والمواصلة والرفع لا يدلُّ على الكثرة والمواصلة .

3ـ مصادر ليس لها فعل البتَّة، كأنْ تقول : دَفْراً وَ بَهْراً وَوَيْحَك، فهي منصوبة بأفعال غير مستعملة، والفرق بينها وبين القسم الثاني أن القسم الثاني له أفعال غير مستعملة، وهذه المصادر ليس لها أفعال البتة، وهنا يلجأ العلماء إلى التمثيل، والتمثيل عند النحاة هو نسج عبارة من قول النحاة لتخريج عبارةٍ من قول العرب، إذ صعب تخريج عبارة العرب وَفْق نظرية العامل، فيلجأ النحاة إلى نسج عبارة من عند أنفسهم لتتوافق مع قواعد النظريَّة، وعليه فهُم يمثلون قول العرب (دَفْراً لـــه) بقولهم: نَتْناً لـــه(سيبويه، 1966) ومن الملاحظ أنَّ (نَتْناً له) مصدر منصوب وفعله نتِن، في حين أن دَفْراً وما شاكلها ليس لها فعل أصلاً.

ويؤكِّد النحاة أن هذا القِسم يدلُّ على معنى المبالغة والتكثير إذا قصد منه الدعاء فقولهم دَفْراً دعاء بالشر، وبَهْراً دعاء بالسوء .... إلخ، فهي مصادر حُذِف منها الفعل، وجُعل بدلاً من اللفظ به، على مذهب أرادته العرب من الدعاء ومنه وَيْحَك وويْلك، بالنصب، ويقال ويحٌ له وويلٌ بالرفع، فالرفع على الابتداء بشيء قد ثبت عندك واستقرَّ على سبيل الدعاء، والنصب على معنى ترجوه أثناء كلامك، فأنت تسعى إليه، وتعمل على إثباته.(سيبويه، 1966،ابن يعيش1، د.ت) .

وأشار النحاة إلى أنَّ مِن هذا الأسلوب دعاء بالشر أو بالخير، من خلال ألفاظ منصوبة لكنَّها ليست بمصادرَ،مِن نحو قول العرب تُرْباً وجَنْدَلاً وفاهاً لفيه، وهي أسماءَ جواهرَ، وليست مصادرَ، إلاَّ أنَّ العرب أجرَتْ هذه الجواهر مجرى

المصادر على سبيل الدعاء، فإذا قالوا : تُرْباً له وجَنْدَلاً، فهو بمعنى أطعمه الله تُرْباً وجَنْدلاً، والجَنْدلُ هو الصخر، وربما قالوا: تُرْبٌ له وجَنْدلٌ على أنه مبتدأ، لكنَّ معنى الدعاء يبقى فيه، وإذا قالوا: فاهاً لفيه، فهو بمعنى دهاه الله، وليس القصد إلا تقدير فعل ناصب(ابن يعيش 1، د.ت).

ومن هذا النمط في الدعاء قولُ العرب هنيئاً مريئاً، وهما من الصفات، ولم يأتِ من الصفات على ما يرى النحاة إلا هاتان الصفتان، وليستا بمصدرين إنَّما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل، و انتصابهما بفعل مقدَّر: ثبت ذلك لك هنيئاً، وحقيقة نصبه على الحال، على سبيل الدعاء بالخير، إلاَّ أنَّ الفعل اختزل.(سيبويه، 1966،ابن يعيش 1، د.ت،السيوطي، د.ت).

3. 4.2 موقف المفسرين من هذا الأسلوب:

ورد أسلوب الدعاء في الكتاب العزيز، فمما جاء منه قول الله عز وجل: ﴿ **فَوَيْلٌ للذينَ يَكتُبونَ الكِتابَ بِأيديهم ثُمَّ يَقُولُون هذا مِنْ عِنْدِ اللهِ** ﴾(البقرة: 79) وقال فيه أبو حيان: "تكلمت العرب في نظمها ونثرها بلفظة الويل قَبْل أنْ يجيء القرآن، وهو نكرة فيها معنى الدعاء، فلذلك جاز الابتداء بها"(الأندلسي، 1992، 446/1)

ومما جاء منه في القران الكريم أيضاً، قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**سُحْقاً لأصحاب السَّعير**﴾ (الملك: 11) ويرى المفسرون أنَّ (سحقاً) بمعنى (بُعْداً) وهو دعاء عليهم، والسُّحق: البُعد، وهو منصوب على المصدر، أي سحقهم الله سحقاً والفعل منه ثلاثيٌّ، وقال الزجاج: أي أسحقهم الله سحقاً، أي باعدهم بُعداً، وقال أبو علي الفارسي: القياس: إسحاقاً، ونُصِب على جهة الدعاء عليهم، ونصبُه بإضمار فعل (الأندلسي، 1992، 224/10)

ومنه كذلك قول الله عز وجل ﴿ **وَهُما يَسْتَغيثانِ اللّه وَيلَك آمنْ**﴾ (الأحقاف: 17) قال المفسرون: هي دعاء عليه بالثبور،(الأندلسي، 1992، 242/19) واختلف المفسرون في كلمة طوبى في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**الذينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ طُوبَى لَهمْ وحُسْنُ مآبٍ** ﴾ (الرعد: 29) وقالوا فيها أقوالاً كثيرة منها أنها دعاء

بالخير بمعنى حُسْنى لهم، ودوامٌ بالخير، ومحلُّها النصب أو الرفع، كقولك : طِيباً لك وطيبٌ لك، وسلاماً لك وسلامٌ لك، والقراءة في قوله (وحسنُ مآبٍ) بالرفع والنصب.(الأندلسي، 1992، 386/6).

والملاحظ أنَّ المفسرين تبعوا النحويين في تخريجهم لأسلوب الدعاء، الذي يفيد المبالغة والتكثير، وأنَّ النحويين فسَّروا الرفع والنصب في هذا الأسلوب على حد ما توجبه نظرية العامل، وأنَّ تخريجهم قد يستقيم مع النظرية، ولكنَّه يبتعد عن طبيعة اللغة وروحها.

3. 5.2 أثر نظرية العامل في تقديم تفسير بعيد عن طبيعة اللغة:

أكَّد النحاة أنَّ للدعاء علاقة بالمبالغة والتكثير، فالإنسان حينما يدعو بخير أو بشر، إنَّما يقصد أن يأتي بالدعاء على أكمل وجه، وأنْ يأتيَ بالصفة المُرادة من الدعاء، كاملةً غير منقوصة، وهذه فكرة نقبل بها ونؤيدها، لكنّ الملحوظ أنَّ تخريجات العلماء في هذه القضية كان يتحكَّم بها تغليبُهم لنظرية العامل، وإن كان فيها في بعض الأحايين خروج عن المعنى، أو بُعْدٌ في التأويل،وتالياً توضيح ذلك:

1ــ قال النحاة –على نحو ما لاحظنا في فقرة موقف النحاة من أسلوب الدعاء – إنَّ القائل : خيرَ مقدم، نصب(خيرَ) بإضمار فعل، فالتقدير قدمتَ خيرَ مَقْدم، وعليه فنصبُ(خير) على تقدير ما ينوب عن المفعول المطلق، ونحن نرى أنَّ النحاة قاسوا هذه الجملة، على جمل من نحو قولك للمتأهِّب للسفر: (تأهُّباً مُباركاً)، والأصلُ تَأهَّبْتَ تأهُّباً مباركاً.

والسؤال هل النصب في جملة (تأهُّباً مُباركاً) كالنصب في جملة (خَيرَ مَقْدَم) إننا نعتقد أنهما مختلفتان، فالاسم المنصوب في الجملة الأولى بتقدير فعل من حروفه نفسها، إذ التقدير تَأهَّبتَ تأهُّباً مُباركاً، وعليه فهو مفعول مطلق، وإنْ حُذف فعلها فهي مما يسمى مصدراً نائباً عن فعله .

فإذا جئنا إلى الجملة الثانية (خيرَ مقدم)، فما الفعل الناصب؟. وهل هو من حروف الاسم المنصوب نفسها، إنه ليس كذلك، إنَّ الذي يُفسِّر النصب هنا هو

التحولات في هذه الجملة، التي أخرجتْها من مستواها الأول إلى مستوى ثانٍ، ولتوضيح ذلك أقول إنَّ أصل هذه الجملة في مستواها السطحي هو قدِمْتَ قُدوماً خَيراً، وواضح أنَّ (قدوماً) مفعول مطلق (وخَيراً) نُصبت لأنها نعت لمنصوب، ثم إنَّ هذه الجملة تصبح في مستواها الثاني قدمت خير مقدم، فالناصب لخير ليس فعلاً من جنسهِ، ولكن لأنها حافظت على موقع " النعتيَّة"، ظلت في نفس قائلها نعتاً للمصدر المنصوب المنوي في الجملة في مستواها الأول، مع الإشارة إلى أ نَّه من الممكن نظرياً أنْ يعمل الفعل (قدمت) في (خيرَ)، ولكنه من حيث الدلالة سوف يُؤدي معنى مغايراً للمرجوِّ من الدعاء، فلو عمل الفعل (قدم) في الصفة (خير) لكان المقصود بيان الحال، ولكنَّ الحال في نحو هذه الجمل ليست مقصودةً، فالجملة أصلاً إنشائية وليست خبرية لكي تحتمل معنى الحال.

2ـ قال النحاة – على نحو ما لاحظنا في القسم (1) من موقف النحاة من أسلوب الدعاء – إنَّ قول القائل في الدعاء سَقْياً ورَعْياً فيه فعل محذوف وجوباً، إذ الأصل سَقاك الله سَقْياً ورَعَاك رَعْياً.

والسؤال هنا: ما الحكمة من حذف العامل، وهو الفعل سقى والفعل رعى، من جملة ((سَقْياً ورَعْياً))، وكان الفعل لو استخدم وظهر لأدَّى إلى تقوية المعنى وتكثيره وتوكيده، ومعروف عند النحاة أن المفعول المطلق يُؤتى به بَعْد الفعل للتقوية، فكأنَّ المصدر المنصوب في نحو (قُمت قياما)، توكيد، فليس فيه معنى سوى توكيد المعنى المفهوم من الفعل (قُمت)، (ابن يعيش1، د.ت،السيوطي، د.ت)، فلمّا كان المصدر في نحو هذه الجمل يفيد التو كيد، ولمّا كان الدعاء يحمل فكرة التوكيد والتكثير فلمَ يحذف المصدر من الدعاء، وحذفه فيه إضعاف للمعنى وتقليل منه؟.

إنني لا أسلِّم أصلاً أنَّ المقصود بسَقْياً ورَعْياً، هو سقاك الله ورعاك، إنَّ هذا التقدير يستقيم مع القاعدة، ولكنه يجانف روح اللغة في ما أعتقد، فلو كان المقصود سقاك الله ورعاك، لكان المعنى السقي الحقيقي والرعي الحقيقي للمدعو له، وليس المقصود من الدعاء أن يُسقى المدعو له، فالسَّقيُ بهذا المعنى يدلُّ على معنى ماديٍّ

مجردِ من الخير والرحمة، لكنَّ المقصود إسباغ المزيد من الخير والرحمة والتوفيق على المدعو له، وهذه المعاني لا يحتملها الفعل سقى، فإذا جئنا إلى الفعل (رعى) في تقدير رعاك الله رعياً، فما المعنى الذي يؤديه، تشير المعجمات إلى أنه يدل على الكلأ، والرعي يدل على حفظ الشيء ومراقبته والحرص عليه، وأصلُ الرعي حفظ الحيوان، إما بغذائه الحافظ لحياته أو بذبِّ العدو عنه، ثم جُعل للحفظ والسياسة، ومنه قول الله تعالى ﴿فَمَا رَعَوها حَقَّ رعايَتِها﴾، (الحديد: 27) أي ما حافظوا عليها حقَّ المحافظة.(الزبيدي،1994، 466/19، مادة: رعى) .

فإذا قال القائل: رعاك الله، فهل المقصود الكلأ وما ينبت من الأرض؟ . أم المقصود الحفظ وحسن المراقبة؟.

إذا كان المقصود الحفظَ وحسنَ المراقبة، فلمَ يستخدمُ عادةً: رعياً لك بعد قولهم: سقياً لك؟، فلا بد من علاقة بين الرعي والسقي.

وإذا كان المقصود الكلأ وما ينبت من الأرض، فإنَّ المعنى في العبارتين: سَقْياً لك ورَعياً لك يتعدى المعنى السطحي من السقيا والرعي المادي، إلى معنى أوسع وأرحب، فيه من الخير والرحمة ما فيه، فسَقْياً لك الله تصبح رعايةً وخيراً وفيراً، قد يكون مبدؤه السقي والماء الوفير، ولكنَّه ليس شُرْبَة ماء يشربها المدعو له وينتهي الدعاء، بل هي ماء وفير يشرب منها الرجل وقومه وماشيته وأرضه، فيخرج من الأرض والشياه خيرٌ وفير، فالأرض تُخرِج المرعى، والحيوانُ يُدرُّ اللبن بعد أنْ يَرعى من الأرض، وهكذا فالمعنى الحسي الأولي، ما هو إلا جزءٌ قليل من معاني الخير والرحمة التي تُفهم من هذا الدعاء، فالمعنى يصبح شاذاً إذا اقترن بالفعل بقولك: سقاك الله سقياً ورعاك رعياً، إنَّ ربط هذه المصادر بأفعال من جنسها لا يتناسب مع فكرة الدعاء، أو مع فكرة المبالغة والتكثير المرجوة من هذا الدعاء.

إنَّ حلَّ إشكالية هذا الدعاء يرتبط في ما أرى بحلِّ إشكالية الدعاء من نحو أفَّةً وتُفَّةً ووَيحاً ووَيساً وتُرْباً وجَنْدلاً... الخ.

ولحلِّ هذه الإشكالية سوف نأخذ بالنقد قول العلماء إن دَفْراً وبَهْراً و أُفَّةً وتُفَّةً وويحاً له وويلاً، مصادر منصوبة بأفعال غير مستعملة لأنَّها ليس لها أفعال البتة(سيبويه، 1966، ابن يعيش ا، د.ت، السيوطي، د.ت)، وهنا يلجأ العلماء إلى ما يسمى بالتمثيل، فيلجأون إلى مصدر بالمعنى نفسه، ويخلعون علة نصبه، على نصب المصدر الذي يصعب تخريج نصبه، وعليه فهمْ يقولون إن تُفَّةً بمعنى نَتْناً، و تُفْة مصدر - على ما يقولون- ليس له فعل، لكن نَتْناً مصدر له فعل وهو (نَتِن) فكما نُصِب (نتناً) نُصب (أفَّة)، ولعمري إنَّ هذا يفسّر نصبَ (نَتَناً)، الذي أتى به النحاة، ولا يفسر(أفَّةً) التي تكلم به العرب على سبيل الدعاء.

إنَّ إشكالية هذا الأسلوب تأتي من أكثر من وجه، فأوّل الوجوه هو مدى اقتناع القارئ بوجود مصدر في اللغة، لم يصدر هو عن شيء وما صدر عنه شيء، فلمَ تُسمَّى مثل هذه الكلمات مصادر، وقد بحث بعض الدارسين في قضية المصادر التي ليس لها أفعال على حد قول ا لعلماء، ووجد أنَّ كثيراً منها له مصادر، و إنَّما ذكر تُ ذلك لأثيرَ قضية مصادر بلا أفعال. (علي الجارم، 1936ـ1937 الصفحة 225).

وثانيها هو معنى هذه الكلمات، إذ تشير المعجمات إلى أنَّ معنى التُّفَّة قُلامة الظُّفْر، أو وَسَخ الظُفر الذي حوله، والتُّف: الوسخ الذي فيه، أو وَسَخ الأذن، وقيل هو ما رفعتَه من الأرض من عود ونحوه، وبكل ذلك فُسِّر قولهم (أُفَّاً له وتُفَّاً) وقيل التُّف إتباع(الزبيدي، 1994، 86/12، مادة: أف) فهل من المقنع أن نسلِّم بهذه المعاني، التي تشير إليها المعجمات، ويشير إليها النحاة في تفسير هذا الدعاء، ولِمَ لمْ نفسِّــــر اسم الفعل(أفٍّ)، بهذه المعاني؟،وهل المعنى بعيد بين قولك أفٍ له، على أنَّه اسم فعل مضارع، وبين قولك: أفّاً له على أنَّه مصدر منصوب على قول النحاة؟،إنَّ الكلمتين تحملان فكرة التعجُّب و فيهما معنى الشتم والتوبيخ، لكنَّهما ليستا حتماً مأخوذتين من النتن والوسخ.

إنَّ إشكالية ما يسميه العلماء، مصادر ليس لها أفعال البتة، تقودنا إلى إشكالية قول العرب، على سبيل الدعاء،: (تُرباً له وجندلاً)، وما شاكلها من أسماء الأعيان،

وهذه الأسماء منصوبة على نحو ما يقول العلماء بأفعال محذوفة، فهل المقصود من قول القائل: (تُرباً لـــه) هو أطعمك الله تُرْباً، على حد ما يرى الدارسون،(السيوطي، د.ت)، ولو كان المعنى كذلك لجاز لنا أن نقول مثلاً: رَمْلاً له وطِيناً له وصَخْراً له على أرادة أطعمه الله رَمْلاً، وأطعمه طيناً، وأطعمه صخراً، لكن العلماء يقولون إنَّ هذا لا يقاس.(السيوطي، د.ت).

إنَّ هذه الأسئلة الَّتي طُرِحت في هذه الفقرة تبقى بحاجة إلى الجواب، وللجواب عليها أقول:

لاحظنا أنَّ العلماء يربطون معنى الدعاء بحركة النصب(سيبويه، 1966، السيوطي، د.ت)، فإذا جاء من ذلك شيء مرفوع من نحو (أمْتٌ في الحجر)، احتال العلماء في تفسير الرفع،(الزبيدي، 1994، 6/3، مادة: أمت)، إذ إنَّ الأصل هو النصب، ثم إنَّ العرب خصَّت أسماء الأعيان المنصوبة للدلالة على الدعاء من نحو تُرْباً وجَنْدلاً وغيرهما(السيوطي، د.ت)، فإذا ورد عن العرب شيء مرفوع قالوا إنَّ رفعه على معنى النصب (الزبيدي، 1994، 321/1)، فكيف يكون الرفع على معنى النصب؟.

إنَّ الذي أعتقده، أنَّ هذه الكلمات من نحو (تُرْباً وجَنْدلاً) وغيرهما، ما هي إلاَّ أصوات توالت على لسان العربيِّ، في لحظة انفعال من تعجب أو استملاح أو تألُّم ونحو ذلك. واختار لها تنوين الفتح، لخفة الفتحة، فإذا كان توالي هذه الأصوات الناتجة عن لحظة تعجب وانفعال، يُعطي معنىً معجمياً، فهو ليس مقصوداً بذاته، إذ المعنى المعجمي من قولهم تُرْباً له، أو حتى من قولهم تَرِبت يداك، هو بمعنى لزقتْ بالتراب، كما وتشير الكتب إلى أنَّ معنى تُرْباً له وتربت يداه هو دعاء بالشر، أي لا أصاب خيراً، فإذا جئنا إلى الحديث الشريف: "**فَعَليك بذات الدِّين تَرِبَتْ يَداك**"(ابن حجر،2000 165/10) لم يكن من المناسب أنْ يكون الرسول دعا بالشر، فقالوا إنَّ العرب تقولها ولا تقصد منها الشر، وقيل هي بمعنى: لله دَرُّه(الزبيدي، 1994، 1/ 321)، وواضح أنَّ في هذا تناقضات عديدة، حتى إنَّ المفسرين لم يقدموا الرأي

المقنع، فقد قالوا في قول الله عزَّ وجلَّ :﴿أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ .﴾ (البلد:16) هم القاعدون على التراب، وقيل الذي يخرج من بيته ثم يعود إليه مستيقناً أنّه ليس فيه إلاّ التراب(الأندلسي، 1992، 483/10). والحقيقة أنَّ المعنى السياقي يشير إلى الفقر والعوز، ولكنْ ربطه مع التراب غير مقنع، فالمعنى المعجمي في هذا الدعاء ليس هو المقصود، وعليه فإذا قال القائل (وجَنْدلاً) فليس المقصود أطعمه الله الصخر، وما هي إلا أصوات تنطلق في لحظة الانفعال، وصارت اللفظة نفسُها تقال في موطن دعاءٍ بالخير، وفي موطن دعاءٍ بالشر، إذ ليس المقصود منه المعنى المعجمي، بل التعجب والانفعال المفهوم من سياق الحديث.

فإذا جئنا إلى (تُفَّةٌ وأُفَّةٌ) ونحوهما، فما قيل في أسماء الجواهر يقال في هذه الكلمات، فإذا قال القائل أُفَّةٌ فما هي إلا أصواتٌ تقال في لحظة التعجب والانفعال، فالأصل (أُفْ)،(الزبيدي، 1994، 85/12، مادة: أفٍّ) بهمزة وفاء ساكنة، فلما أراد المتكلم أنْ يُعبِّر عن معنى فيه كثير من التعجب والانفعال كان عليه أنْ يستغل ما في صوت الفاء من رخاوة، فعند النطق بالهمزة ثم الفاء في قولنا (أفْ) فإنَّ الملاحظ أنَّ الهواء لا ينحبس انحباساً مُحكما(أنيس، 1992)، وهذا يُعطي هذا الصوت مزيداً من الطول(أنيس1992،1)، والطول هنا مطلوب، لكي يناسب حالة التأثر والانفعال، أي أنَّ خاصيَّة الرخاوة، في هذا الصوت والنبر على المقطع الأوَّل من (أُفَّة)، المرافقين لحالة التأثر والانفعال، التي يشعر بها المتكلم، أدت إلى انتقائه لهذه الأصوات المعبِّرة عن الحالة التي يمرُّ بها، ومعروف أن أعضاء النطق تنشط، في حالة النطق بالمقطع المنبور، ويقترب الوتران الصوتيان، من بعضهما مما يؤدي إلى قِلَّة في تسرب الهواء، فتعظم سعة الذبذبات، ويترتب على ذلك أنْ يصبح الصوت واضحاً عالياً في السمع، بسبب العزم النطقي الكبير الموسوم بطابع أكثر ارتفاعاً وأطولَ زمناً (غازي، يوسف،)، إنَّ الضغط على الفاء يولِّد فاءً جديدة، وتصبح الكلمة تتكون من مقطعين هكذا:

المقطع الأول	المقطع الثاني
أفْ	فَـ
>uf	fa
ويُلحظ أنَّ المقطع الأول مغلق بصامت .	ويُلحظ أنَّ المقطع الثاني من النوع المفتوح .

ولمَّا كانت اللغة تميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة، فإنَّها اجتلبت الهاء لأنها عادة ما تستخدم في إقفال المقاطع حتى سميت هاء السكت، فأصبح المقطع الثاني مغلقاً بصامت هو الهاء (fah).

أما عن سرِّ تحول هذه الهاء إلى التاء، فكنتُ ناقشتُ جانباً منه في فصل (علاَّمة) وما شاكلها من نعوت المذكر، فلما كانت الهاء تستبدل بتاء، فإن اللغة، ومن باب طرد الباب على وتيرة واحدة، حذفت الهاء واستبدلتها بتاء، ومعروف أنَّ هذا الإجراءَ ليس لنواحٍ صوتيَّة صرِفْة، ثم اختارت العرب تنوين الفتح لخفَّته من جهة، ولأنه يثَقل الكلمة، لتتلاءم مع حالة التكثير، والنون فيه إغلاق لهذا المقطع، ولعلَّ من المناسب هنا، أنْ أشير إلى ما يعضدني في هذا التخريج، فقد أشار الزَّبيدي إلى أن الأصل في (أفّ) هو نفخك للشيء يسقط عليك، تريد إماطة الأذى، فهو صوت إذا صوّت به الإنسان عُلم أنَّه مُتضجِّر متكرِّه، وأنَّها تقال على سبيل الدعاء،(الزبيدي، 1994، 84/12)،وهذا التفسير وجدتُهُ أكثرَ مناسبة من إحالة هذه الكلمات إلى مصادر ما صدرت عن شيء، وما صدر عنها شيء، وما قيل في (أفَّة) يقال في تُفَّة، وبَهْراً، ودَفْراً وغيرها.

فإذا جئنا إلى الكلمات من نحو وَيحَهُ ووَيْسَه، ووَيْلَه، فإنَّنا سننطلق في تخريجه، من قول العلماء إنَّ الأصل في هذا كله (وَيْ)، وهي أصواتٌ معناها التنبيه والتندم والتعجب،(الزبيدي، 1994، 322/20، وَي)، ثم تلحقها الحاءُ واللام والسين وغيرها، على حسب الحالة التي يريد المتكلم أنْ يعلِمَنا بمدى الكثرة والمبالغة فيها، فقد استخدمت العرب (وَيْس) في موضع رحمة واستملاح للصبي،(الزبيدي، 1994،

36/9، مادة: ويس)، وويلَه تُستخدم للشتم والتوبيخ، وويحَه تستخدم للرحمة(الزبيدي، 1994، 252/4)' ووَيبَه تستخدم للعجب، وتستخدم بمعنى الويل،(الزبيدي، 1994، 2/ 480)' والذي يجمع بين هذه الكلمات أنَّها يعبَّر بها عن التعجب والانفعال، وهما حالة من المبالغة يريد أنْ يعلمنا بها المتكلم.

أشارت الكتب إلى أنَّ الأصل هو (وَيْ) على أنَّها كلمة تعجب، وتصبح ويلك على النحو الآتي:

الأصل (وَيْ)، فإذا أرادوا الإفصاح عن المدعو عليه، استخدموا حرف الجر فقالوا مثلاً ويْ للشيطان، ومع كثرة استعمالها أصبحت كأنها كلمة واحدة: ويلِلشيطان، فهي تتكون من وي+ حرف الجر المكسور+ المدعو عليه، وورد عن العرب ويلَلشيطان بفتح اللام، فلما كثر استعمالها مع (ويْ)، صارت كأنَّها كلمةٌ واحدة، فاختاروا لها الفتحة لخفتها.

وعليه فقولنا (ويلَه) باللام المفتوحة أصله (وَي) لَه، أي أنَّ ما أرمي إليه، أنَّ هذه الفتحة ليست علامة إعراب المصدر المنصوب، فهو ليس بمصدر، وما هذه الفتحة إلاَّ علامة بناء حرف الجر كما نقول (لَهُ) باللام المفتوحة، فإنْ قيل فكيف يُفسَّر التنوين في (ويلٌ)، من نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ (الهمزة: 1)' فالمقطع ينتهي بشبه الحركة الياء، وهي صوت احتكاكي، تتسع الفرجة في مخرجه، ولعلَّه ليس الأنسبَ في حالةِ الوقفِ، فعمدتِ اللغةُ إلى وصله باللام التي كثيراً ما تستخدم في هذا السياق، فتكوَّنت كلمة ويل، حيث اجتُلبت اللام هنا لقفل المقطع بساكن بعد شبه الحركة الياء، فأصبح المقطع مغلقاً بشبه الحركة الياء، فالساكن اللام، فإذا أرادوا أنْ يُبيِّنوا مَن المخاطب، أتَوا بالتنوين الذي يَشِي بالتنكير، والتنكير هنا ضروري، لإفادة التكثير والتعظيم، وهو من جهة أخرى يقوِّي الكلمة، ويكثِّر من أصواتها، ليُحَمِّلها معنى المبالغة والتكثير، وليفصل بين اللام التي اجتلبت لقفل المقطع، وبين اللام التي هي حرف جر يدل على المخاطب المدعوِّ عليه، فإنْ قيل لمَ اجتُلِبت اللام من بين سائر الحروف؟ . قيل إنَّ لّلام صفات معروفة تجعلها مُحبَّبة

للسمع وكثيرة الدوران في اللغة، ومن جهة أخرى، لأنَّها الصوت الذي يأتي عادة بعد (ويْ) للدلالة على المخاطب.

إنَّ هذا التفسيرَ يُبعدنا عن مَغبَّة أنْ نبحث عن مصدر هو (ويل) وعن فعل له، وفعلُه غير مستخدم، وعن مغبَّة البحث عن أفعال غير مُستخدمة لويَح، وويَس، وويَب...، وما هذه النهايات في آخرها إلى إقفال لمقاطع مقفلة بشبه حركة.

وهذا التفسير يُبعدنا عن مغبَّة الاقتناع بنصب قول العرب (فاهاً لفيه)، فقد ورد أنها منصوبة بمنزلة (تُرْباً) و(جَنْدَلاً) بدلاً من اللفظ بقولك دهاك الله(ابن يعيش1، د.ت، 121/1)، وما العلاقة بين (فاهاً لفيه)، و(دهاه الله)؟، قد يكو ن لها علاقة من حيث المعنى، لكنَّها حتماً ليس لها علاقة من حيث العامل والمعمول، فالعامل والمعمول في الجملة الأولى، مختلفان كلَّ الاختلاف عنها في الجملة الثانية، ثم كيف نفسِّر علامة النصب في قولنا (فاهاً) أهو الألف، أم التنوين، أم هو تنازع الحركات؟، وهل تُنصَب الأسماء الستة بالألف إنْ لم تكن مضافة؟، وكيف نسلم بوجود الألف والتنوين؟، إنَّ هذا كلَّه يجعلنا لا نسلِّم بأنَّ هذه الأسماء منصوبة كما نُصبت المصادر في الدعاء من نحو بُعْداً، وسُحْقاً، فإذا قيل إنَّ (فاهاً) منصوب بالحركة المقدرة على الألف وهي لغة معروفة، وجدنا أنفسنا نصطدم بهذا التنوين الذي على الألف الثانية.

3. 3 المبالغة والتكثير بالقسم

3. 1.3 تعريف القسم:

يُعرَّف القَسَمُ بأنَّه اليمين بالله تعالى، والمصدر الحقيقي(الزبيدي، 1994، 17/ 571، مادة: قسم) هو "الإقسام" وفعله أقسم، وأما القَسَم فإنَّه اسم أقيم مقام المصدر، وللقسم مترادفات من نحو الحَلْف، والحَلِف، والمَحْلوف وهو من المصادر التي جاءت على وزن اسم المفعول(الزبيدي، 12،1994/146، مادة: حلف) ، ومن مترادفاته أيضاً اليمين، وإنَّما سمي بهذا الاسم لأنَّهم كانوا إذا تحالفوا ضَرَبَ كلُّ امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه، وجمعه أيمُن وأيمان(الزبيدي، 1994، 599/18، مادة: يمن).

3. 2.3 الفائدة من القسم:

تشير كتب النحو إلى أنَّ أسلوب القسم يتكون من جملتين(الشلوبين،1994، 3/ 853)، فإذا قلت: أُقسم بالله لأفعلنَّ كذا، كان الهدف من القول هو إعلام السامع بتصميم المتكلم على فعل الشيء المراد، وإنَّما أتيتَ بالجملة الأولى "أقْسِم بالله" من أجل توكيد الجملة الثانية، وعليه فالجملة الأُولى يُؤتى بها لإزالة الشك في ذهن السامع(ابن يعيش2، 1973)، و تسمى الجملة المؤكِّدة، بكسر الكاف، والجملة الثانية تسمى الجملة المؤكَّدة بفتح الكاف، وكلتاهما ترتبط بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء، وتُجمع الكتب على أنَّ هذا الأسلوب المتكوِّن من ثلاثة عناصر هي الجملة المؤكِّدة، والجملة المؤكَّدة والاسم المقسم به، إنَّما يُجاء به من أجل التوكيد، فهو أسلوب من أساليب المبالغة والتكثير التي يجنح إليها المتكلم من أجل تثبيت الفكرة، فهو يُعَدُّ في أعلى درجات التوكيد، لأنَّه يدخُل على جملة مؤكَّدة بأكثر من مؤكِّد(ابن مالك،2000، 376/1، الهروط، 1982، 17).

3. 3.3 جوانب المبالغة والتكثير في أسلوب القسم:

بعد دراسة متأنية لأسلوب القسم في كتب اللغة، وجدت أنَّ جوانب المبالغة والتكثير يمكن أنْ تَتجلَّى في المجالات التالية:

أ) كون القسم يتألف من جملتين تتآلفان لفكرة واحدة.

ب) كثرة ألفاظ القسم .

ج) حذف أجزاء من القسم.

د) اختيار الفتحة في قولهم لَعَمرُك.

هـ) اشتمال القسم على معنى آخر.

هذه أهم جوانب المبالغة والتكثير في أسلوب القسم، وتالياً دراستها بحسب ترتيبها.

أ) كون القسم يتألف من جملتين:

من جوانب المبالغة والتكثير في أسلوب القسم، أنَّ المتكلم يحشد جملتين ثنتين لإيصال الفكرة على أكمل وجه ممكن، إذ الغرض من القسم توكيد ما يُقسَم عليه من

نفي أو إثبات، كقولك أقسم بالله لأقولَنَّ، ولعَمْري لأقولَنَّ، حيث تكوّنَ القسم الأول من جملتين فعليتين، هما الجملة المؤكِّدة، وهي هنا جملة فعلية، الأصل فيها من منظور البلاغيين أن تكون خبرية من حيث الصدق والكذب، ولكنَّها في هذا السياق، لم تأتِ لحمل فكرة الخبريَّة، لأنَّها لا تستطيع أنْ تقوم بذاتها، حتى تُتبعَ بما يقسم به، لأنَّ القائل لم يقصد الإخبار بأنَّه يحلف، وإنما أراد أن يخبر بشيء آخر وهو هنا القول، وعَمِلَ على تأكيد القول بالجملة المؤكِّدة(ابن يعيش،1، د.ت)، فكثَّر من اللفظ مما أدى إلى تكثير الفكرة في نفسه أولاً، ثم في نفس السامع ثانياً.

فإذا جئنا إلى جملة لعَمْري لأقومَنَّ، وجدنا أنَّها هي الأخرى تتكوَّن من جملتين الأولى اسمية، تتكوَّن من المبتدأ لعَمْري وفيه لام الابتداء التي تفيد التوكيد (ابن هشام، 1991)، وخبره محذوف، والثانية الجملة الفعلية لأقومنَّ، وهاتان الجملتان إنَّما أتي بها للتكثير في ثقة السامع بوقوع القول.

وتشير الكتب إلى أنَّ الجملة الثانية، وهي المؤكَّدَة، التي تسمى جملة جواب القسم، إنْ جاءت اسمية مثبتة غير منفية، لزمها اللام أو "إنّ"، وكلٌ واحدة منهما تحمل فكرة التوكيد، وذلك في نحو: واللهِ لزيدٌ في الدار، ولعَمْرُك إنّه في الدار، وإن جاءت جملة جواب القسم مُصدَّرة بفعل مضارع مثبت مستقبَل، لزمها اللام ونون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة(ابن يعيش،1، د.ت)، لتفيدَ عدمَ الفصل بين اللام والفعل، وكَونَ المضارع مُثبَتاً لا منفياً وواضح أنَّ هذه الزوائد التي دخلت على جملة جواب القسم، إنَّما كان الهدف منها، تثبيت الفكرة وتكثير الثقة في نفس السامع، بعد أن قامت جملة القسم المؤكِّدة بابتداء فكرة التكثير هذه، كما أنَّ الهدف ربط الجملتين معاً(انظر السيوطي، د.ت،486/2، حسن،د.ت، 484/4، الهروط، 1982، 172، الراوي، 1977، 154)، هذا مع وجود أحكام أخرى لهذه الزوائد من نحو حروف التنفيس وغيرها، إلا أنَّنا لا نقصد هنا رصد هذه الأحكام، بل تسليط الضوء على فكرة التكثير والتوكيد التي تؤديها هذه الزوائد، إلاَّ أنَّه في ما أعتقد ليس شرطاً أنْ تدخل جملة المقسَم به على جملة فيها توكيد، ومعروف في النحو أنّ جملة جواب القسم لا يُشترط

فيها أن تكون مؤكَّدة، فهي قد تكون منفية، وهنا لا يشترط التوكيد، والذي أقر به هنا أن القسم يؤدي درجة عالية من التوكيد والتوثيق.

3. 4.3 كثرة ألفاظ القسم :

يَكثُر القَسَمُ في كلام العربيّ، وهذا يعود إلى طبيعته التي تَميل إلى التوكيد وإزالة الشك في نفس السامعين، ولمَّا كثر القسم في كلامهم، لاحظنا كثرة ألفاظ القسم، وأذكر منها ما يلي:

1-حروف القسم الخمسة الداخلة على ما يُقسم به، نحو والله لأقومَنَّ، وهذه الحروف هي الباء، والواو، والتاء، واللام، ومِنْ(للصيمري،1982، 445/1، وانظر ابن يعيش1، د.ت، 99/9)

2-أسماء خاصَّة باليمين من نحو: وحَجَّةِ الله(الزبيدي، 1994، 316/3، مادة: حج)، قَعيدَك(الزبيدي، 1994، 199/5، مادة: قعد)' عَمْرَك الله، قِعْدَك الله(الزبيدي، 1994، 199/5، مادة: قعد)' معاذَ الله(الزبيدي، 1994، 383/5، مادة: عوذ)' ومعاذةَ الله(الزبيدي، 1994، 381/5، مادة: عوذ)' جَيْرَ(الزبيدي، 1994، 226/6، مادة: جير)' عَمْرَ الله(الزبيدي، 1994، 260/7، مادة: عمر)' عَوْضَ(الزبيدي، 1994، 105/10، مادة: عوض)' محلوفةً لله(الزبيدي، 1994، 146/12، مادة:حلف)' لا ومحلوفاته(الزبيدي، 1994، 146/12، مادة:حلف) لحقّ(الزبيدي، 1994، 81/13، مادة:حق)' لا جَرَم ولا جُرْم، لا أن ذا جَرَم، لاعَن ذا جَرَم،، لا جَرُم،لا جَرَ، حُذِفَ الميم من بعضها بسبب كثرة الاستعمال، وهذه الألفاظ كانت بمعنى لا بدَّ، فلمَّا كثرت صارت بمعنى القسم(الزبيدي، 1994، 103/16، مادة: جرم)' حرامُ الله(الزبيدي، 1994، 16 /141، مادة:حرم)' لا بِذي تسلم(الزبيدي، 1994، 358/13، مادة:سلم)' أيمُن ال له(الزبيدي، 1994، 599/18، مادة: يمن)، هَيمُ الله، وأمُ الله ومُنُ الله وفيها لغات كثيرة(الزبيدي، 1994، 599/18، مادة: يمن)، نِشْدَك الله (الزبيدي، 1994، 278/5، مادة: نشد).

3-ـ أفعال خاصة للقسم: أجِدّك لا تفعل(الزبيدي، 1994، 382/4، مادة: جدد)، نَشَدْتك الله، ونَشَدَك اللهَ(الزبيدي،1994، 278/5، مادة: نشد)، صَدَقْت الله حديثاً(الزبيدي، 1994، 265/13، مادة: صدق).

والحقيقة أنَّه يوجد في اللغة ألفاظ أخرى تفيد القسم، غير ما ذكرتها هنا (المبرد، 1999، 40/1، 320/2، القالي 51/52)،وما كنت أهدفُ إلى حصرِها، بل الهدف من ذكرها هو الدلالة على كثرة ألفاظ القسم في اللغة العربية، وبعضُها وُضع للقسم أصلاً، وبعضُها يدلُّ على القسم، وإن لم يكن قسماً خاصاً، ولكثرة هذه الألفاظ دلالة خاصة، فكثرتُها تدلُّ على مدى احتفاء العربيِّ بالقسم، لأنَّه أصلاً يحرص على توثيق الفكرة التي يقولها، ويعمل على تكثيرها وتوكيدها في النفس، وواضح أنَّه لما كثرت على الألسن تصرَّفوا بها، وغيَّروا اللفظ الواحد، فأتَوا به على أكثر من لغة، وذلك من نحو تصرفهم بها، في لعَمْرُكَ، وعَمَرْتك...، ومن نحو كثرة اللغات في (يمين الله) وغيرها.

3. 5.3 حذف أجزاء من أسلوب القسم:

3. 1.5.3 حذف الفعل:

تقدَّم أنَّ أسلوب القسم يتكون من جملتين تأتي الأولى لتأكيد الثانية، ولتوطيد فكرتها في النفس، وقد لحظت من خلال دراستي لهذا الأسلوب، أنَّه عادةً ما يُحذف من أجزائه، وأنَّه نادر اً ما يأتي كاملاً، من نحو: أقسم بالله لأفعلنَّ، وسوف أعرضُ في هذه الفقرة لما يحذف من أسلوب القسم، ولعلاقة هذا الحذف بفكرة التكثير.

تشير كتب النحو إلى أن الواو أكثر أدوات القسم استخداماً، ثم الباء(سيبويه، 1966)، وتشير إلى أن أصل حروف القسم هو الباء، لأنَّها توصل القسم إلى المقسم به، وبقية الأدوات من نحو الواو والتاء، واللام، ومِن، محمولة على الباء، فحين يقول القائل بالله لأقومَنَّ، فإنَّما حذف الفعل(المبرد، 1999، 485/4، الصيمري،1982، 1/ 450، السيوطي، 2001)، وإنما أراد: أُقسم بالله لأفعلنَّ، ويجب الحذف مع الأدوات

الأربع الأخرى (ابن السراج، 1، 431/1985)، فلا يظهر الفعل إلا مع الباء، لأنَّ الباء حرف موصل كما ذكرنا.

والذي أميل إليه أن الحذف لا يتناسب، مع فكرة المبالغة والتكثير، ومعروف أن تقوية اللفظ من تقوية المعنى، فكيف يُقوَّى المعنى بحذف ركن أساس؟، لقد قال علماؤنا إنَّ سبب الحذف أنَّ العرب وجدوا أن الجملة طالت، فعمدوا إلى اختزالها فحذفوا الفعل، والذي أراه أنَّ النحويين أتَوا بفكرة الحذف هذه كي تصحَّ نظريتهم النحوية، فالقاعدة التي وضعوها، جعلوا لها كثيراً من التقديس والخصوصية، فشبه الجملة لا بد له من متعلَّق يتعلق به، وهنا قدَّروا الفعل أقسم، ولكنهم لمَّا وجدوا أن تقدير هذا الفعل لا يستقيم ولا يحسن مع الأدوات الأخرى، قالوا إن الفعل يظهر مع الباء وحدها، ويقدَّر مع غيرها، من الأدوات، لأن هذه الأدوات محمولة على الباء، وقد أخذ ابن يعيش، يعمل على إقناعنا بأوجه الشبه بين هذه الأدوات و الباء، وبسر وجود هذه الأدوات في القسم، فقال إن وجود هذه الأدوات يُكثِّر الحروف لكثرة استعمال القسم، وكان المتوقَّع أنَّ كثرة الاستعمال مدعاةٌ إلى تقليل الحروف وليس إلى تكثيرها، ثم إنَّهم ما الذي جعلهم يكثرون الحروف بإبقاء حرف، ويحذفون الفعل، فإذا كان التكثير هدفاً، كان عليهم أن يأتوه من الفعل وليس من الحرف، وإذا عُدتُ إلى تحليل علمائنا من هذه الناحية، وجدتُ أنَّهم يبحثون عن أوجه الشبه بين أدوات القسم، كي يقنعونا بمدى علاقتها بالباء التي تُعدُّ أصل حروف القسم، ولكنهم في ما أظن لم يأتوا بالتفسير المقنع، فهذا ابن يعيش مثلاً يتحدث عن أوجه الشبه قائلاً إن الواو تقترب من الباء من حيث المخرج فكلاهما شفويتان، والواو للجمع والباء للإلصاق، ثم يتحدث عن وجود علاقة بين الجمع والإلصاق، وما أظنُّه يتحدث عن فكرة الجمع في الواو إلا في ورودها في موضع العطف، فنحن نسلِّم بأنها تفيد الجمع في العطف، لكنَّ هذا يصعب في القسم إلا بتأويل بعيد(ابن يعيش1، د.ت)(السيوطي، د.ت)، ثم يقول ابن يعيش وقد كثُر استعمال الواو، حتى فاقت الباء فغلبَتْها، ولم يفسر لمَ لمْ يَكثرْ استعمال الباء التي هي الأصل على نحو ما يرى، فإذا جئنا إلى التاء ذكر أنَّها تشبه

الواو، وكثيراً ما تُبدل منها في نحو قولهم تُراث والأصل وُراث وغيرها، ولا أدري كيف نسوّغ رأي ابن يعيش هذا، إذ إن المعروف أن هذا الإبدال سببه طبيعة نظام الصوت العربي، إذ يصعب النطق بالحركة المزدوجة الصاعدة (wu) فلجأوا إلى التاء، فما الذي ألجأهم إلى اللجوء إلى التاء في القسم؟. ثم إنَّ ابن يعيش يقفز عن الشبه بين اللام والباء،ولا يتحدَّثُ عنهُ، والذي أحب أن أُشيرَ إليهِ هنا أنَّه لا يجوز إذا شاهدنا علاقة أو شبهاً بعيداً بين شيئيين أنْ نوجد علاقة كبيرة لمجرَّد تشابهٍ قليل، فهل كان من الجائز أن نقول إن الباء تتشابه مع اللام في قضية الجهر، ثم نحرج بأن هذا التشابه مدعاة إلى التبادل بينهما في موضوع القسم؟ إن هذا شيء بعيد، والذي أراه بعد هذا الطرح أن أقول إنَّ كل أداة من أدوات القسم هي والمقسم به تشكل عنصر توكيد(الهروط، 172،،1982)، يدخل على الجملة الثانية فيكثِّر من الثقة بمدى وقوع الفكرة، ولا داعي لأن نقدر فعلاً لا يظهر إلا مع حرف واحد، ونحملَ البقية عليه، فإنْ كان ولا بدَّ من البحث عن المحذوف المتعلق به، فأنا أرى أن الأنسب هو مبتدأ، إما مؤخر على تقدير والله قسمي، وإما في موضعه على تقدير قسمي والله، وسوف تصبح هنا إما جملة اسمية محذوف منها طرفاها، أقصد المبتدأ، والخبر المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور، إنَّ تقدير مبتدأ محذوف –على الرغم من أني لا أميل إليه–يقرِّب فكرة الحذف بين أركان القسم من بعضها بعضاً، فهو من نحو والله لأقومَنَّ من باب حذف المبتدأ، وفي نحو لعمرُك لأقومَنَّ من باب حذف الخبر.

3. 2.5.3 حذف المقسم به:

ذكرتُ أنَّ أسلوب القسم يتكون من ثلاثة عناصر الجملة المؤكِّدة، والجملة المؤكَّدة واسم مقسم به في نحو أقسم بالله لأفعلَنَّ، وفي هذه الفقرة أعرض لقضية حذف المقسم به.

بداية أقول إنَّ المقسم به يجب أن يكون مما يُعظَّم في النفوس، من أجل عقد فكرة التوكيد والمبالغة (ديب، 1984، 155، أبوالفتوح، 1995، 241)، وعليه فإن حذف المقسم به، يحتاج منا إلى رجع النظر، فلعلَّ المقسم به من أهمِّ عناصر هذا

التركيب، إن لم يكن هو العنصرَ الأهمَّ، فما الداعي إلى حذف هذا العنصر؟، وكنّا أشرنا في فقرة سابقة إلى أنّ فكرة الحذف في هذا الأسلوب قد لا تكون مُقْنِعَة، إذ كانت الألفاظ دوالّ على المعنى، وتقوية اللفظ وتكثيره تناسب تقوية المعنى، لقد أشار علماؤنا إلى أنّ المقسم به قد يُحذف، وذلك من نحو قولهم أقسم لأفعلنّ، حيث حُذِفَ المقسم به لكثرة الاستعمال، ولعلمِ المخاطَب، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفي، ولمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه ويتكرَّر دوره بالغوا في تخفيفه، فحذفوا المقسم به، واجتزؤوا بدلالة الفعل عليه(ابن يعيش أ، د.ت).

ولتسليط الضوء على هذه القضية قمت بحصر الآيات القرآنية الكريمة التي فيها قَسَمٌ من خلال مادة (حَلَفَ) و(أقسمَ) فما وجدت فيها حذف المقسم به، ومن الجدير ذكرُه أنّ ما جاء في القرآن الكريم من نحو ﴿يَحْلفون لكم لترضَوا عنهم﴾ (التوبة:96) هو من سبيل الجملة الخبرية التي تتحدث عن القسم وليست هي من أسلوب القسم، ولذا فقد حُذف من هذا النحو من الآيات المقسَم به، حيث جاءت الآية الكريمة في سياق خبر، ولم تأتِ في سياق القسم، ويؤكد دارسو الفقه الإسلامي على أن القسم ينعقد إذا ذُكر المقسم به، وإذا حُذف(الأندلسي، 5، 491/1992، ابن يعيش أ، د.ت، 95/9، أبوالفتوح، 1995، 241.)، وذلك من منظور أن المُقسَم به في الفكر الإسلامي لا يكون إلا الله عز وجل، والحقيقة–وإنْ كان القسم ينعقد بإثبات المقسَم به وبحذفه – أنّ فرقاً كبيراً بينهما، يعود إلى الحالة التي يمر بها المتكلم، فإن كان يشعر أنَّه مصدَّق قد لا يلجأ إلى المقسَم به، لكنه إنْ شعر أنَّه قد يُكذَّب، أو إذا أراد أن يقطع دابر الشك أثبت المقسَم به، ولمّا كان الهدف الأول من القسم هو ا لتوكيدَ وقطعَ دا بر الشك فإن إثبات المقسَم به يناسب التوكيد، أكثر مما يناسبه الحذف، ومن الجدير ذكره أنّ حذف المقسم به لم يأخذ مكانة واسعة في كتب النحو العربيّ، كما أخذ مثلاً حذف حرف الجر من نحو (اللهِ) لأفعلَنّ لعلاقة هذا بنظرية العامل وبُعد المقسَم به ولو بشكل نسبي عن نظرية العامل.

3. 3.5.3 حذف الخبر في الجملة الاسمية:

تشير كتب النحو إلى أنّ الخبر يحذف من جملة القسم الواقعة جملةً اسمية، وذلك من نحو لعَمْرُ الله لأفعَلَنّ، والمقصود لعَمْرُ الله يميني (ابن يعيش1، د.ت)، أو لعمْرُ الله المُقسَمُ به(ابن السراج،1985)، وما قيل في حذف المقسَم به يقال هنا، من منظور أنّ الحذف لا يناسب فكرة المبالغة والتكثير، ومن الجدير ذكره أنّ فكرة الحذف هذه ما كانت من الممكن أن تأخذ مكانها من البحث في الفكر اللغوي العربي لولا علاقتها بنظرية العامل، إذ إنّهم كانوا بحاجة إلى خبر للمبتدأ لعَمْرُ الله، فلمّا لم يجدوه قالوا إنّه محذوف، وهذا الحذف كما تقول كتب النحو لا لعلة ولكن لضرب من التخفيف لكثرة استعماله(ابن يعيش1، د.ت)، والذي أراه أنّ العبارة تامة، ومعناها تام، وأنّ الحذف لا يخدم الفكرة، وما هذه العبارة إلا عنصر توكيد ورد عن العرب، وليس بشرط أن يخضع لفكرة الجملة، لكي نبحث عن مبتدأ وخبر، فهو عنصر توكيد يأتي تاماً لتوكيد الجملة بعده، وتثبيتها في نفس السامع.

3. 4.5.3 حذف حرف النفي من القَسَم المنفي:

سوف أدرس في هذه الفقرة فكرة حذف حرف النفي من القسم المنفي من نحو قول الله عزّ وجلّ: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(يوسف:85)، فالتقدير لا تفتأ، بمعنى لا تزال، والحذف في هذا النحو جائز (الأندلسي، 1992)، وقد أكّده النحاة، فقالوا إنّ حذف لا النافية مع المضارع الذي لم يؤكد بالنون أمر جائز(ابن السراج، 1985،1/ 435، السيوطي، د.ت، 490/2)، ومن ذلك قولهم: واللهِ أقومُ إليك، بمعنى لا أقوم، إنّ هذا الذي قدَّمْته في هذه الفقرة يعرض مجملاً لموقف العلماء نحاةً ومفسرين، من النفي في جواب القسم، والذي أحب أن أشير إليه، وأن يكون موضوعاً للدارسين يُجلُون مغلقاته هو أنّ النفي في القسم يحتاج إلى دَرس ورجع نظر، وخصوصاً ما جاء منه في القرآن الكريم، فإذا جئنا إلى قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ . (الواقعة: 75) وجدنا أنّ العلماء يَرَون من جملة ما يَرَون أنّها زائدة، فهي لم تنفِ القَسَمَ بل أكّدَتْه، (الزمخشري،4، 466/2001، الأندلسي، 1992، 90/10)،

فإذا جئنا إلى قول الله عزَّ وجلَّ:﴿تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾. (يوسف: 85) وجدنا أنَّ العلماء يرون أن الفعل منفي، على تقدير لا تفتأ، فكيف ينعكس الأمر فيُنفى المثبت ويُثبت المنفي؟،إنَّ هذا حقاً يحتاج إلى رجع نظر، وما يهمُّني هنا هو حذف حرف النفي من تالله تفتأ تذكر يوسف، فأحبُّ أن أشيرَ هنا إلى أنَّ أخوة يوسفَ ما كانوا يقصدون القَسَمَ بقدر ما كانوا يقصدون التعجُّب من حال أبيهم في حُزْنه على يوسف. فقالوا تالله! أي عجباً من أمرك، ثم تابعوا جملة جديدة إمَّا على سبيل الاستفهام الإنكاري، أي تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً؟ وإمَّا على سبيل التقرير أي ستبقى تذكر يوسف حتى تكون حرضاً؛ وما يعضدني في الاقتراح الأوّل أن التاء تُستخدم للقسم والتعجُّب (ابن السراج،1985،1/435، السيوطي، د.ت، 2/490.)، وما يعضدني في الاقتراح الثاني أنَّ (تفتأ) تُستخدم تامَّةً لمعانٍ مُختلفةٍ من نَحْو (سَكَنَ)و(كَسَرَ) و (أطفأ)، (الصيمري، 1982،1/445، ابن يعيش1، د.ت، 9/99)، وقد يناسب معانيَ هذه الكلماتِ أو بعضَها حالةُ يعقوبَ عليه السلام مع أولاده، والحقيقة أنَّ القسم مع التعجب هو أنسب وصف لحالة يعقوب عليه السلام، وهذا التركيب الذي قاله أبناؤه متعجبين مُرَمَّزٌ بدلالة المبالغة والتكثير، حتى العجب من حالة يعقوب عليه السلام، ويمكن أنَّ نؤول ما جاء من كلام العرب على هذه الشاكلة، فإذا جئنا إلى قول الشاعر(ابن يعيش،د.ت، ابن منظور 1994، 11/61 مادة بقل):

تاللهِ يَبْقى على الأيَّام مُبْتَقِلٌ جَونُ السَّراةِ رَبَاع سِنُّهُ غَرِدُ

وجدنا أن الفعل "يبقى" دون توكيد، فهل هو منفيٌّ بحرف نفي محذوف؟،إنَّ ما أقترحه أنَّ قول الشاعر (تالله!) تعجب، ثم بدأ بجملة استفهامية سائلاً على وجه من التعجب: أيبقى على الأيام مُبْتقِلٌ؟، بإثبات حرف الاستفهام، أو بحذفه معنوياً، وهكذا يمكن أنَّ نفسِّر ما ورد عن العرب من هذا المنظور(سيبويه1966)، وكيف دار الأمر فهو أقرب في القبول من أنْ نقول بفكرة أنَّ المثبت منفيٌّ، والمنفيَّ مُثْبَتٌ في نحو لا أقسم بمعنى أقسم على نحو ما أشرت في بداية هذه الفقرة.

3. 5.5.3 حذف حرف الجر من المقسم به:

الأصل في جملة القسم المؤكِّدة أن يظهر فيها حرف القسم الجار، من نحو واللهِ لأقومَنَّ، وتعرض هذه الفقرة لموضوع حذف حرف الجر من نحو قولهم: اللهِ لأفْعَلَنَّ، ومن نحو اللهَ لأفعَلَنَّ، حيث كان المقسَم به مجروراً في الأولى، ومنصوباً في الثانية، وتالياً دراسة هذه القضية، وبيان علاقتها بالمبالغة والتكثير.

تشير كتب النحو أن العرب قد تحذف حرف القسم الجار، من جملة القسم، وعلة هذا الحذف التخفيف، وذلك لقوة الدلالة عليه، ولهذا علاقة بموضوع المبالغة والتكثير، فكثرة الوضوح أدَّت إلى الحذف، كما أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف مما أدى إلى الحذف(ابن يعيش،د.ت).

ويرى العلماء أن حذف حرف القسم على نوعين:

أ- **الأول:** الحذف مع التعويض نحو هاالله لأفعلنَّ، حيث يلاحظ أن حرف القسم الجارَّ حُذف، وجاء مكانه الهاء.

ب- **الثاني:** الحذف دون التعويض نحو اللهِ لأفعلنَّ، حيث يلاحظ أنَّ حرف الجار حذف، ولم يعوض عنه شيء.

الأول: الحذف مع التعويض:

ورد عن العرب أنهم يقولون في القسم:

هاالله لأفعلن، وفي هذا القسم عدة ملحوظات:

الأولى: يلحظ في هذا القسم أن حرف الجر وهو الواو أو غيرها، محذوف، وأن الهاء اجتلبت مكانه (ابن السراج، 1985،1/431، ابن يعيش1، د.ت، 106/9)، ويرى سيبويه أن الأصل في هذا القسم هو قولهم: إيْ والله، واللفظ بالهاء صار عوضاً من اللفظ بالواو(سيبويه، 1966)، أي أن فيها اللغات الآتية:

هاالله بإثبات الألف (الحموز، 1987، 39)

هلّله بحذف الألف

إي هاالله

أي هلّله

والذي يبدو أن الأصل هو إي والله، والعرب عادة ما يستخدمون إيْ في القسم، وهي حرف بمعنى نعم(الزبيدي، 1994، 184/19، مادة: أي)، وقد ورد في القرآن الكريم، في قول الله عز وجل: ﴿قل إي وربي إنّه لحَقٌ﴾(يونس: 53)، وقد يجيء بعدها حرف القسم، فتقول إي وربي(الأندلسي، 1992)، وقد يحذف فتقول: إي ربي، فإذا كان الأصل هو إي والله، فيبدو أن حذف الواو واستبدالها بالهاء إنما هو ليس من باب الحذف والتعويض، وإنما هو من باب السهولة في النطق، فإذا قال القائل: (إي) ظهرت الكسرة الطويلة (i>) فتشكل مقطع طويل مفتوح وهو مما تميل العربية إلى التخلص منه أو إقفاله بصوت ساكن، ولما كان هذا المقطع مستخدَماً في القسم، فإن النبر عليه سوف يزيده طولاً ووضوحاً، إذ يسعى المتكلم إلى الضغط عليه، وإلى تكثير أصواته ليُعلِم السامع بمدى انفعاله، إنّ هذا لطول وهذا النبر يجعل المتكلم يبحث عن إقفال له، وفي هذه الأثناء يصل إلى المقطع الثاني من القسم وهو الواو التي تليها فتحة (وَ)، وهي ما تسمى الحركة المزدوجة الصاعدة (wa)، وهي على الرغم من أنها مقبولة، إلاّ أن اللغة تميل إلى التخلص منها، ولا سيما وجود مقطعين ثقيلين متتالين الأول (إي)، والثاني حرف القسم (وَ)، وهنا تظهر الهاء، وهي ذلك الصوت الذي كثيراً ما يَلجأ إليه العربيُّ في السكت وغيره، فيحل محل الواو، فتصبح إي هَلَّه، وقد يحذفون (إيْ) فهي ليست ركناً من أركان القسم، فيتخلصون بحذفها من المقطع الطويل المفتوح إي (i>) فتصبح هلّه:

فإذا جئنا إلى قول العرب إي هَالّله، وجدنا أنها حافظت على المقطع الأول الطويل المفتوح، لأنّه عادة ما يستخدم في القسم، وحافظت على مقطع طويل مغلق، ومعروف أن النظام المقطعي العربي يقبل بهذا المقطع فهو من نحو شابّة ودابّة، ومن نحو قول الله عز وجل: ﴿ولا الضّالِّين﴾ (الفاتحة: 7)، ولعل الطول في المقطعين المذكورين مناسب لحالة مَن يستخدم أسلوب القسم، فالطول فيها يكثر الأصوات فيجلب انتباه السامع إلى صدقه في القسم، وقد يَشْعرون بثقل هذين المقطعين

الطوليين، فيحذفون الأول فيقولون (الله) للتخلص من الثقل المذكور(الاستراباذي، 1982)، وفيها لغات أخرى.

النوع الثاني: حذف حرف الجر دون عوض:

ورد عن العرب أنهم يقولون اللهِ لأفعلن، بحذف حرف القسم الجار، وإبقاء عمله، ويقولون: اللهَ لأفعلن بحذف حرف القسم، وإعمال فعل القسم مكانه فيأتي المقسم به منصوباً، على أنه مفعول به، أما الأول فمعروف أنه قبيح في العربية لأن الجار والمجرور كالجزء الواحد، فلا يحسن حذف الجار وإبقاء عمله، وأما الثاني فكأنه كان (أقسم بالله)، فلما حذفوا الباء لكثرة الاستعمال أصبح الفعل يُفضي إلى اسم فيَنْصبه، ثم حُذف الفعل العامل توسعاً لكثرة دور القسم على ألسنتهم، وبعض النحويين لا يقدِّر فعلاً من نحو أقسم وأحلف، لأنهما لازمان، فكيف ينصبان وهما محذوفان وكانا لا ينصبان وهما موجودان؟. إنَّ هذه القضية جعلت ابن السراج لا يقدِّر فعلاً من نحو أقسم، بل يقدر فعلاً متعدياً من نحو أذكرُ وأشهدُ(ابن السراج، 1985، 432/1، وانظر ابن يعيش، د.ت، 106/9)، لكنَّ هذا التقدير يثير إشكالية أخرى وهي أن الأفعال من نحو أذكر، ليست موضوعة أصلاً للقسم، فكيف نقدر شيئاً ليس له؟. إنَّ هذا في ما أرى لا يستقيم مع واقع اللغة، ولا يستقيم مع النظرية نفسها، مع معرفتنا بأن العلماء يجوِّزون حذف حرف الجر وإعمال الفعل مكانه(المبرد، 1999).

والذي أميل إليه أنَّ في قولهم (اللهِ لأفعلن) جاء القسم به مجروراً، وحرف الجر محذوف، وإنما سوَّغ هذا وقوَّاه شيئان:

الأول: النبر الذي يلْجأ إليه المقسم في نحو هذا القسم، يدلُّ على أنَّه يستخدم أسلوب القسم، وليس مثلاً أسلوب النداء، فطبيعة النطق، والحالة الانفعالية التي يمر بها المتكلم – ويريد من خلالها أن يشعرنا بمدى صدقه – تجعله ينطق المقسَم به على شكل ما، يُشعر السامع بكل وضوح أنه يقسم قسَماً.

الثاني: لمَّا كان المقسِم بقوله (اللهِ) أشعرَ السامع أن هذا الذي يقوله قسم، برز إلى ذهن السامع حرف القسم (الواو)، وهذا تفسير مقنع لفكرة حرف الجر المحذوف

المنويّ، فهو حقاً منويٌّ، والسامع يشعر بهذه النيّة، أو يُحسُّ بها، فلا يَحدث لبس عند المتكلم، وعند السامع، وعندي أنَّ حذف حرف الجر بهذا الشكل مُسوَّغ مقبول، بل إنه ليس محذوفاً، بل أكاد أقول إنه مضمر، قصد المتكلم من ستره أنْ يَلفت انتباه السامع إليه بالإشارة والتلميح لا بالتصريح، وهذا أكثر مناسبة لفكرة المبالغة والتكثير، وهذا يختلف عن حذف حرف الجر وإبقاء عمله من نحو قول رؤبة: (خيرٍ) لمن سأله كيف أصبحت؟ (ابن يعيش1، د.ت) ولأنه يصعب على السامع أنْ يقدِّر حرف الجر، فهو هنا ليس منويًّا، وليس من قرائنٍ واضحة تنمُّ عنه، إذ المتوقع أن يقول: خيراً بالنصب، لأن الفعل (أصبحت) يلقي ظلاله على السامع فيجعله ينتظر خبر أصبح إنْ كانت ناقصة، أو ينتظر حالاً منصوبة إنْ كانت تامَّة،وقد يتوقع السامع أن يقول (خيرٌ) بالرفع على تقدير: حالي خير...، وهكذا فإنَّ حرف الجر غير منويٍّ هنا، لكنَّه في أسلوب القسم حقاً منوي، إذ النبر يدلُّ على القسم، والقسم ينمُّ بجلاء عن حرف القسم.

فإذا جئنا إلى النصب في قولهم : اللهَ لأفعلن، فأنا أميل إلى توجيه النصب في المقسَم به، على نحو ما يسمى الجوار، ولا أقصد بالجوار من نحو قول العرب: "جحرُ ضبٍ خربٍ"، ولكنَّ الذي أقصده أنَّه نُصب على نحو من المماثلة، إذ كانت الفتحة بعد حرف القسم المحذوف (وَ) ما تزال عالقة في الذهن، ثم الألف الطويلة في لفظ الجلالة (الله)، وفي كثير من الألفاظ من نحو العزى، ومناة، وغيرهما-ولعل لفظ الجلالة (الله) هو الأصل(ابن يعيش1، د.ت) -ظلت عالقة في الذهن، ثم الفتحة التي بَعد اللام في جواب القسم المثبت، أو بعد الميم واللام في المنفي (بما ولا) ظلَّت عالقة في ذهن المتكلم، فعلى نوع من المماثلة الرجعية والتقدمية، ولكثرة الفتحات الطويلة والقصيرة، اختار المتكلم الفتح وهو أخفُّ الحركات، ويناسب الكثرة الواقعة على ألسنتهم في دوران القسم، مع معرفتنا بأن توالي الفتحات القصيرة والطويلة ليس شرطاً أن يوجَد في كل قَسَم، فقد يُقسم الرجل على جملة قسم مبدوءة (بإنَّ) مثلاً، مما يُفقد العبارة فتحة قصيرة، ولكنَّ الرأي أنَّهم أبقَوا الفتح بغضِّ النظر عن عدد الفتحات،

وذلك من أجل طرد الباب على وتيرة واحدة، وكثيراً ما يفعلون ذلك، ومنه قولهم يمينَ الله، وأمانةَ الله وغيرهما.

3. 6.3 اختيار الفتحة في قولهم لَعَمْرُك:

تستخدم العرب عبارة لَعَمْرُك في القسم، وصوراً أخرى منها، ويرى العلماء، أنّ المعنى المعجميَّ لهذه الكلمة هو المقصود في القسم، فحين يقول الحالف لَعَمْرُك فإنَّما قصد يُعمِّرك اللهُ، أي عَمَّرك تعميراً، لكنَّه في القسم مخفَّف من الزوائد، فلم يشتمل إلاَّ على الجذور الثلاثة الأساسية، فكأنَّ القائل قال: سألت تعميرَك، أي بإقرارك له بالبقاء، فمعناه الحلف ببقاء الله ودوامه، ومن العلماء مَن ينكر هذا ويقول إنَّ معناه الدِّين، أي لَدِينُك الذي تَعْمر(سيبويه، 1966، 502/3، ابن يعيش،د.ت، 93/9، السيوطي، د.ت 498/2، الزبيدي، 7،1994/258-259، مادة عمر)، وقيل معناه عبادتُك اللهَ، وجاء في الحديث: النهي عن قول الرجل في القسم لعمرُ الله، لأنَّ المراد بالعَمْر عمارة البدن بالحياة، وهذا لا يليق بالله عزَّ وجلَّ(الزبيدي، 7،1994/258-259، مادة عمر)، ومهما يكن من أمر في تفسير معنى هذا القسم، فإنَّ المتفق عليه أنها تعود إلى معنى العُمُر، وفيه عدة لغات هي: العَمْر بالعين المفتوحة والميم الساكنة(ابن منظور، 4،1994/602، مادة عمر)، ولم يُستخدم في القسم إلاَّ الأولى بالعين المفتوحة، واختاروا الفتح لخفته، وكانوا يختارون الحركة الخفيفة لما يكثر في كلامهم(ابن يعيش I، د.ت).

3. 7.3 اشتمال القسم على معنى آخر غير التوكيد:

ذكرنا في بداية الفصل أنَّ الغرض من القسم هو التوكيد، فالجملة الأولى تؤكد الثانية، وتعزِّزها في نفس السامع(ابن مالك، 2000، 376/I،) ونحن هنا في صدد دراسة لنوع خاص من القسم يُؤتَى به لبيان معنى التوكيد من جهة، ولمعنى التعجب من جهة أخرى، وذلك المعنى الزائد يؤديه الحرفان اللام والتاء في قولك: للهِ لا يُؤخَّر الأجل!، وفي قولك: تاللهِ لقد هطل المطر! (ابن مالك، 376/1،)والفرق بين اللام والتاء، أنَّ التاء ربما تجيء لغير التعجب، ولكن اللام لا تدخل إلاَّ لمعنى التعجب(ابن

يعيش ا، د.ت)، فمما جاءت به التاء للقسم والتعجب، قول الله سبحانه وتعالى : **﴿قالوا تالله لَقَدْ عَلِمتمْ ما جِئنا لِنفْسِدَ في الأرْضِ وما كنَّا سَارقين﴾** (يوسف:73)، فهو قسم للتوكيد وفيه معنى التعجب ممَّا أضيف إليهم(الزمخشري، 2، 462/2001)، وما تجدر الإشارة إليه، أنَّ المتكلم قد يمر بحالتين متلازمتين: الأولى توكيد الفكرة ليقنع السامع ويلفت الانتباه من جهة، والثانية حالة تعجب وانفعال فيه من الطرافة والغرابة، ما يدعو المتكلم إلى الإفصاح عن هذه الحال، ومن هنا نجد أن اللغة تُخصِّص حرفين لهذين المعنيين المتلازمين هما التاء واللام، أمَّا التاء فلا يُشترط فيها التعجب، لأنَّها أصلاً حرف قسم وجر لا يدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) (سيبويه، 1966)، وعلى غيره مِنْ الأسماء، فهو غير مُخْتَصٌ، فحيث أردت أنْ تُقسم بأيٍّ اسم مع التعجب لجأت إلى حرف اللام(سيبويه، 1966)، ولعل اختيار حرف واحد لمعنيين مختلفين فيه شيء من أسلوب المبالغة التكثير.

3. 4 المبالغة والتكثير في أسلوب التوكيد:

3. 1.4 الغاية من أسلوب التوكيد:

يأتي أسلوب التوكيد في اللغة العربية للغايات الرئيسة الآتية:

أ ـــ إزالة الغلط في التأويل، فقد يتبادر إلى الذهن معنى مجازيٌّ، إذا قلت حضر الأميرُ، وقد يُظنُّ أنَّ المقصود وكيلهُ، أو حرسه، فإذا قلت: حضر الأمير نفسه، زال هذا الغلط في التأويل، وقد يكون القائل ظنَّ أنَّ السامع غفل، فيقول لتنبيهه مثلاً : حضر الأميرُ الأميرُ، فهو يظنُّ أنَّ السامع غفل عن الجائي، فيحترز المتكلِّم بالتوكيد. (الأنباري1 ،1957، 283).

ب ـــ تمكين المعنى في النفس من غير غَلَطٍ أو وَهْم، نحوَ قول الشاعر: (الصحاري،د.ت، 222/1، السيوطي، 3، د.ت، 26/2):

أخَاك أخَاك إنَّ مَنْ لا أخـــا لـــه   كســـاعٍ إلى الهيجـــا بغيـــرِ سِلاحِ

فالشاعر هنا أراد أنْ يمكّنَ فكرة الحرص على الأخ، من خلال التوكيد اللفظيّ في أسلوب الإغراء.

ج ــ المبالغة في التأكيد: وذلك من نحو جاءَني القومُ كلُّهم أجمعون. (ابن يعيش1، د.ت).

3. 2.4 جوانب المبالغة والتكثير في أسلوب التوكيد:

يُمكن لنا في معرِض دراسة المبالغة والتكثير في أسلوب التوكيد، أن نسلط الضوء على الأوجه الآتية:

1) كثرة ألفاظ التوكيد.

2) المبالغة في الغاية من التوكيد.

وتالياً أغراض لدراسة هذين الجانبين:

3. 1.2.4 كثرة ألفاظ التوكيد:

يُقسَم التوكيد إلى قسمين: معنويٌّ، ولفظيٌّ، فأمّا المعنويُّ فهو أن تسعى إلى توكيد المعنى، دون اللفظ، نحو قولك: حضر زيدٌ نفسُهُ، فكلمة (نفسُهُ) بالمعنى تدل على زيدٍ نفسِهِ، (ابن يعش2، د.ت)، ولكنَّ المتكلّم لم يُعِدِ اللفظَ (زيد) مرَّتين، بل أتى بلفظ آخر، يحمل معنى زيد، وأمّا اللفظيُّ فهو تكرير اللفظ بأكثر من مرة، (السيوطي3، د.ت) ، من نحو: ﴿إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾ .(الفجر:21) .

فإذا جئنا إلى النوع الأوَّل وهو التوكيد المعنوي، وجدْنا مجموعةً كبيرة مْن الألفاظ المستخدَمة في هذا التوكيد، وقد ذكرتْ كتبُ اللغة إلى أنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي تسعة ألفاظ هي: نفسه، وعينه،وكلُّه، وأجْمَع، وأجمعون، وجمعاء، وجُمَع، وكلا، وكلتا (الأنباري2، 1957 ، 284)، وقد ذكرتْ كتب اللغة أنَّ هذه الألفاظ أكثر من هذا العدد المذكور،ومنها عامَّةً، وجميعهم (السيوطي3، د.ت، 165/3)، ولعلَّ كثرة هذه الألفاظ تُنبئ عن مدى اهتمامهم بأساليبِ المبالغة وتكثيرِ الفكرة، وتثبيتِها في النفس، والذي يَظهر من دراسة هذه الألفاظ أنَّ بعضَها يجيء تابعاً فكأنّ المتكلم لمّا شَعَرَ بأهميّة الفكرة، وبمدى حرصِهِ على تمكينها في النفس، عَرَفَ أنَّ الاقتصار على لفظة واحدة لا

يكفي المراد، وهنا لجأ إلى استعمال اللفظ التابع، وقد أُولعتِ اللغة العربيَّةُ بفكرة التوكيد، حتى لا تكادَ تجدُ جملةً تخلو من أدوات التوكيد أو صورةٍ مِن صورها،(المخزومي، 1964 ،الأنطاكي،د.ت ، 2،334) ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

أ- يقول القائل: جاءَني القومُ كلُّهم، وواضح: أنَّ الغرض من هذا التوكيد هو إفادة الشمول والعموم، فالمعنى أن القوم جاءوا، ولم يتخلف منهم أحد، وقد يلجأ المتكلم إلى أنْ يُتبِعَ لفظة التوكيد (كلهم) بلفظةٍ أخرى، فيقول : جاءَني القوم كلُّهم أجمعون، فلم يقتصر على لفظة واحدة من ألفاظ التوكيد، بل أَتْبعها بلفظة أخرى، فإذا تحدثنا عن المؤنَّث المُفرَد قلنا: جاءَت القبيلةُ كلُّها جمعاءُ، وإذا تحدثنا عن جَمْع الإناثِ قلنا: جاءَت النساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ، ومن ذلك قول الله عز وجل : ﴿فَسَجَدَ المَلائكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعون﴾. (الحجر:30) ، فقد جاءَت بالرفع، ومما جاء بالنصب: قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. (الحجر:39) ، ومما جاءَ بالجر قول الله عز وجل: ﴿ وأْتُونِي بِأَهلِكُم أَجْمَعِينَ﴾(يوسف: 93) ، وقد ورد عند العرب أنَّهم يقولون: جاءَت النساءُ كلُّهن، دون التوكيد الآخر وأنَّهم يأتون بتوكيدين فيقولون: جاءَت النساءُ كلُّهُنَّ جُمَعُ، وقد يَحذفون (كلَّهن) فيقولون: جاءت النسوةُ جُمَعُ، وهذا ينطبق على أجمع، وجمعاء، وأجمعين، لكنَّ هذا النمط من الاستعمال اللغويِّ قليل، على حد ما يرى الدارسون، (ابن عقيل، 2000)، والحقيقة أنَّه ورد كثيراً في القرآن الكريم، وقمتُ بجمع العشرات من الآيات الكريمة، التي ورد فيها لفظ (أجمعين) بغضِّ النظر عن موقعها الإعرابي، دون أن تكون تابعةً (لكل)، ومن ذلك على سبيل المثال قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَكُبْكِبوا فِيها هُمْ وَالْغَاوونَ، وجنودُ إبْليسَ أَجْمَعُونَ﴾، (الشعراء: 95)، وقولُ الله عزَّ وجـــلَّ: ﴿فَلَو شَاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: 149)، و قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِن الجِنَّةِ وَالناسِ أَجْمعِينَ﴾(هود: 119) ، ومن الجدير ذكره أن السيوطيَّ تنبَّه إلى كثرة ورود هذا النمط في القرآن الكريم، وأشار إلى كثرته(السيوطي3، د.ت) في الكلام العربي.

ب- هناك مجموعة أخرى من ألفاظ التوكيد الثانويّة، التي عادةً ما تتبع لفظة رئيسةً، أقصد الألفاظ (أَكْتَعُونَ، وَأَبْصَعُونَ، وَأَبْتَعُونَ)، وهي عادة ما تتبع (أجمعون) وقد لحظنا أنَّ العلماء اختلفوا في هذه الألفاظ من عدة نواحٍ:

الأولى: الاختلاف في الترتيب:

فمن العلماء مَن يرى بأنَّ هذه الكلمات التابعة، لا تجيء إلا على إِثْر كلمة (أجمعون)، لأنَّ هذه الكلمات إتباعات، ومن العلماء مَنْ يرى أنّه ليس شرطاً فيها أنْ تأتيَ تابعةً، بل إنَّ لك أن تبدأ بأيها شئت، (ابن يعيش1 د.ت،39/3، الزَّبيدي، 1994، 5/11، مادة جمع). وتستخدم هذه الألفاظ مع المذكر المفرد والجمع: (أَجْمَع أَكْتَع، أَبْصَع، أَبْتَع)، وتُستخدم مع المؤنث في حالة الإفراد والجمع: (جَمْعاء، كَتْعاء، بَصْعاء، بَتْعاء)، والجمع: (جُمَع، كُتَع، بُصَع، بُتَع) (سيبويه، 1966).

الثانية: معنى هذه الألفاظ:

اختلف العلماء في المعنى الذي تؤديه هذه الألفاظ، فمِن العلماء مَن يرى أنَّ هذه الكلمات ليس لها معنى معجمي، ولكنّها في سياقها تؤدي فكرة المبالغة والتكثير، فهي نوع من الإتباع، والإتباع ستأتي دراسته في الفصل القادم، وما يمكن أن نقوله هنا أن ألفاظ التوكيد هذه، على حسبِ وجهةِ نظرِ فريقٍ من العلماءِ، هي نوعٌ مِن الإتباع، ليس له في حد ذاته معنى، لكنّه يحمل فكرة التكثير، فهو من نحو قولهم: شَيطان لَيطان، فالثانية إتباع، لتكثير الأصوات، ومِن ثم لتقوية فكرة المبالغــة، (ابن يعيش1، د.ت 3/ 39، الزبيدي،1994، 5/11، مادة جمع).

ومن العلماء من يرى أنَّ لهذه الألفاظ معاني معجمية، مقصودة في تركيب التوكيد، أي أن معناها المعجمي ما يزال يمتُّ بِصِلَة إلى معناها الذي تؤديه في سياق التوكيد، ثم إن معنى هذه الكلمات في سياق التوكيد يمتُّ بِصِلَة إلى المعنى المعجمي، لمادة (أجمعين)، فأَجْمَعون من الجَمْع، وأَكْتَعُون من الكَتْع، وقيل: حَوْلٌ كَتِيع أي تامٌّ، وأَبْصَعُون من البَصْع، وهو الجَمْع، إلاّ أنَّ مَن يقول بهذا الرأي لم يتعرَّض لمادة (أَبْتَعِين)، بل قفز عنها، إلى (أَبْصَعِين)، ذاكراً أنَّ معناها من الجمع، وأنَّ من العرب من

ينطقها بالضاد فيقول: (أبْضَعين)، فيكون معناها من تَبَضَّعَ العِرْقُ إذا سال(ابن يعيش1، د.ت، 40/3)، وفي العودة إلى مادة (أبْتَعين) في المعجم، لم أجد من جملة معانيها معنى يُمكن أنْ نأنسَ إلى أنَّ له علاقة بمعنى الجمع، فمِن معانيها التي قد تقترب من معناها السِّياقيّ: الشِّدَّةُ، والقوَّةُ، (الزبيدي، 1994، ، 6/11، مادة بتع)، وهذا معنى فيه بُعْدٌ، إلا أنَّ مَن يبحث عن تأويل بعيد قد يجد علاقة بين الجمع والشدة، وهذا لا يقوله في ما أرى إلا المتأوِّلون الباحثون عن أي علاقة بين طرفين لإيجاد تشابه انسجام بينهما.

والذي أميل إليه، أنَّ هذه الألفاظ، التي يُؤْتى بها في الغالب بعد لفظة أجْمعين، إنَّمَا يؤتى بها لتكثير الكلام، من أجل لفت نظر السامع إلى الفكرة، فهي تقوية للألفاظ، وتكثير للأصوات، من أجل تقوية المعنى، وهي على هذا الوجه، ليست مشروطة بمعانٍ معجمية، فما هي إلا أصوات اقتضتها حالة المتكلم الانفعالية، أو اقتضتها الحالة الانفعالية التي يريدها في نفس السامعين، فَحَشْدُ عددٍ كبير من الألفاظ يُؤْذِن بمدى اهتمام المتكلم بالفكرة، أو بالحالة الانفعالية، ولعل هذه الحالة تكون من الأسباب التي يُؤتَى بها ما يسمى بالإتباع، وعادة ما يكون الإتباع من خلال كلمة أو أكثر تتبع كلمة سابقة، من أجل لفتِ النظر، ولفتُ النظر يكون في ما أعتقد بتكثير الأصوات من جهة، وباختيار أصوات متجانسة في حروف الكلمة الأخيرة، لتشكيل نوعٍ من السجع، يجذب السمع، ويجلب الانتباه، ولذا فقد كان الإتباع في كثير من الحالات فيه تشابه في الأصوات الأخيرة، وكثيراً ما نرى الوضع يتعدى التجانس في الحروف إلى تجانس في الوزن العروضي، فكثيراً ما نجد التشابه في الأصوات والوزن من نحو: قولهم كما أسلفنا: شَيْطَان لَيْطَان، وعليه فإنَّ كلمات التوكيد هذه ما هي إلا نوع من الإتباع، فيه تجانسٌ عَروضيّ، وتجانس صوتيٌّ، ومن المفيد هنا أنْ أذكر أنَّ من العلماء مَنْ ركَّز على موضوع التجانس في الحروف،ولكنَّه لم يقصد تجانس أواخر الكلمات في أجمعين وأخواتها، بل تعدى ذلك إلى التجانس في صوت العين، الذي يتردد في (أجمعين) وأخواتها، وذلك لأن النون في ذهن العربي كثيراً ما تُحذف، من نحو إضافة جمع المذكر السالم، فلم يُعتد بها، فلم يبقَ إلا العين(ابن جني1990،1)، فهي أقوى في

السَّجعة من الحرفين اللذين قبلها، وهو يقصد أنَّ العين في هذه الكلمات مثل لام الكلمة فجيء بها لأنَّها مقطع الأصل، والعمل في المبالغة والتكرير إنَّما هو على المقطع، لا على المبدأ، ولا على المَحْشَى، وعلَّة ذكر هذه الكلمات هي التكثير من جهة، والتخفيف من جهة أخرى، أما التكثير فإن العرب أرادت حشد عدة ألفاظ، لتأدية فكرة المبالغة، فكان أمامها التوكيد اللفظي فتقول مثلاً حضر القوم أجْمَعُون أجْمَعُون ....، وفي هذا ثقل، وعدمُ لفتٍ للنظر، فلجأت إلى التخفيف وهو البحث عن سجعات في كلمات مختلفة، فهي أخف على السمع وأجذب للنظر، فلجأت بهذه الكلمات.

الثالثة: إعراب (أجمعين)

اختلف العلماء في إعراب (أجمعين)، واختلفوا في إعراب مفردها مذكراً كان أم مؤنثاً وذلك على النحو الآتي:

أ- أجمعون: وردت كلمة (أجمعون) في القرآن الكريم مراراً، وكانت من جهة تابعة في الإعراب لِمَا قبلها، وفي المعنى من جهة أخرى كانت تحمل فكرة التوكيد، وذلك من نحو : ﴿**فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ (ص: 41) فقالوا إنَّها توكيد معنوي والمؤكد هو الملائكة، ووقع مرفوعاً، وعليه تبعته (كلُّهم) و(أجْمَعُون)، ومن نحو: ﴿**وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوعِدُهُمْ أَجْمَعِين**﴾(الحجر:43)، فقد وقعتْ مؤكِّدةً تابعةً للضمير المتَّصل المجرور (هم)، ومن نَحوِ: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهمْ أَجْمَعِينَ**﴾ (الحجر: 92) ، فقد وقعتْ مؤكِّدة وتابعةً في النصب للضمير المتصل (هم)، وعليه فقد قال العلماء: لم يجز في (أجمعين) إلا التبعية على التوكيد.

والحقيقة أن جمهور العلماء مع فكرة التبعية في لفظة (أجمعين)، ولكنَّ الزَّبيدي يشير إلى أنَّ من العلماء من يجعلها منصوبة على أنها حال (الزبيدي، 1994، 6/11، مادة بتع) ، واستشهد بالحديث الشريف "**صَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِين**" ويُروى "أجمعون"، فالنَّصب على أنَّها حال، والرفع على أنَّها توكيد للضمير المتصل في (صلوا)، والحقيقة أنَّ مُعْربي القرآنِ أشاروا إلى الوجهين، وجاء

في إعراب أجْمَعِين في الآية السابقة﴿ لأغْوِيَنَّـــــهُم أجْمَعِين﴾ : "أجمعين توكيد للضمير المجرور، وقيل هو حال من الضمير المجرور والعامل فيه معنى الإضافة"، (العكبري 1998، 51/2)، والذي أميل إليه أنَّه يُمْكن أنْ تُعرب حالاً، إذا تطلب السياق معنى الحاليَّة، ويُمْكن أنْ تُعْرب تابعاً إذا تطلب السياق معنى التوكيد، وإلى ذلك أشار العلاَّمة عباس حسن (حسن د.ت،517/3).

3. 2.2.4 إعراب (أجمع):

أكد العلماء أنَّه يجوز في (أَجْمَع) ومؤنَّثِها (جَمْعَاء) التبعيَّةُ والنصبُ على الحاليَّة، وأشاروا إلى أنَّ الأفصح فيها التبعيَّة، لكنَّ الحاليَّة فيها وإنْ كان غيرَ مُجمَعٍ عليها – جائزةٌ، فنقول أعجبني القصرُ أجمعُ، بالرفع على أنها توكيد، ونقول أعجبني القصر أجمَعَ (انظر السيوطي3، د.ت ،169/3، وانظر الزبيدي، 1994، 6/11، مادة بتع)، بالنصب على أنها حال، والتبعيَّة أولَى، والذي يظهر أنَّ العلماء في (أجمع) أكدوا فكرة النصب والتبعيّة، أكثر من تأكيدهم على ذلك في لفظة (أجمعين)، والسببُ في ما أرى هو ورود هذه في القرآن الكريم على أنَّها تابع، لكن كلمة (أجمع) لم ترد في القرآن الكريم، ولعلَّ ورود (أجمعين في القرآن الكريم على أنها تابع جعلهم يقولون بتبعيتها، وعدم ورود الثانية جعلهم يقولون بجواز الحال والتبعية.

3. 3.4 المبالغة في الغاية من التوكيد:

ذكرتُ في بداية هذا الفصل أنَّ أسلوب التوكيد يشمل وجهين اثنين هامَّين، لهما مساس بموضوع المبالغة والتكثير، ناقشنا الوجهَ الأول في ما مضى من هذا الفصل، والسطورُ الآتية تسلِّط الضوءَ تعلى الوجه الثاني، وهو المبالغة في الغاية من التوكيد.

لعلَّ ما قدمتُه في الوجه الأول، يكشف الستار عن المبالغة في الغاية من التوكيد، فقد أكَّد العلماء كما ظهر في بداية هذا الفصل، أنَّ للتوكيدِ دواعيَ وأسباباً، منها توكيدُ المعنى في النفس، مِنْ غير غَلَطٍ أَوْ وَهْم أو تأويل، وهنا يلجأ المتكلم إلى التوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي، فيُمَكِّن الفكرة في ذهن المتلقِّي، دون لبس أو غموض.

وأحياناً يلجأ القارئ إلى مزيد من التوكيد، فيلجأ إلى نوع من المبالغة، والتزيُّد في ألفاظ التوكيد فيكررها بشكل لافتٍ للنظر، فإذا استخدم التوكيدَ المعنويَّ، لجأ إلى ألفاظ التوكيد التي يُسميها العلماءُ إتباعات، من نحوِ قول القائلِ، جاءَني القومُ كلُّهُمْ أجْمَعُون، فلو اقتصر على اللفظة الأولى، فقال جاءَني القومُ كلُّهم، لأجزتْهُ، لكنّه لمَّا أراد أنْ يُمكِّن الفكرة في نفس المتلقي، على نحو من المبالغة والتكثير أتبعها بقوله (أجْمَعُون)، وفي سياق آخر قد يُفرط المتكلِّم في تمكين المعنى فيذكر اللفظةَ (أجمعون)، ووراءها أَكْتَعُون أَبْصَعُون أَبْتَعُون.

فإذا جئنا إلى التوكيد اللفظي، وجدنا أنَّ القائل يؤكد بتكرار اللفظ، فيقول مثلاً: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، كرر الجملة مرتين، ولدى استعراض التوكيد اللفظي في كتب النحو، وجدتُ أنَّ الأغلب الأعمَّ أنْ يُذكرَ اللفظُ المرادُ توكيدُهُ، مرتين وهذا التكرارُ لتمكين المعنى في النفس من نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً وَجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً** ﴾ (الفجر:21) ، وقال أبو حيان: هي حال مكرر نحو قولهم باباً باباً، أي يُكَرَّر الدكُّ عليهم، ويشير الدارسون إلى أنَّه لا يصحُّ التكرار أكثرَ من ثلاث مرات (الأندلسي،1992، 475/10)، فإذا زاد عن ذلك كان فيه إفراطٌ وتجاوز للحد من نحو قول الشاعر(حسن، د.ت ،526/3):

كَمْ وكَمْ كَمْ كَمْ وَكَمْ كَمْ كَمْ وَكَمْ   قالَ لِي: أَنْجِزَ حُرٌّ مَا وَعَدْ

وإذا كان الشاعر في هذا البيت قد تجاوز الحدَّ وأفرط، إلا أنَّه نجح في لفت أنظار السامع إلى الفكرة التي يريدها، ومكّنها في نفس السامعين، ومهما يكن من أمر فإن المبالغة والتكثير في التوكيد إنَّما يُؤْتَى بها لتمكين المعنى في النفس من خلال المعاني الآتية(القيرواني، 1972 ،66/2):

1. التهديد: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**كَلاَّ سَوفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوفَ تَعْلَمُونَ**﴾ (التكاثر:3).
2. التهويل: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَومُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاك مَا يَومُ الدِّين**﴾(الانفطار: 17).

ومن الجدير بالذكر أنَّ التوكيد يأتي لمعانٍ عديدة، وكلُّها يجمعها فكرةُ تمكين المعنى في النفس، وقد يعمل المتكلِّم على تثبيت هذا المعنى من خلال المعاني التي أشرنا إليها نحو التهديد والتهويل، والترغيب والتحذير ... وغيرها، ثم إنه قد يبالغ في ألفاظ التوكيد المعنويّ الثانويَّةِ من نحو (أكتعين) وأخواتها، أو يأتي بالتوكيد اللفظيِّ مُكرَّضراً لمرات عديدة تصل إلى ما نصَّ عليه العلماء، وكلُّ ذلك من أجل أنْ تُثبَّتَ الفكرةُ، ولو على نحوٍ فيه تجاوزٌ للمألوف، أو مِن أجل أنْ يَعْلم السامعُ بمدى حفاوته نفسِهِ بالفكرة.

ولعلَّ فكرة تمكين المعنى في النفس هي الأساس، وعليه فإنَّ العربيَّ لا يلجأ مثلاً إلى توكيد نحو تقاتل الرجلان، فلا يقول: تقاتل الرجلان كلاهما، لأنَّ وزن (تفاعَلَ) يفيد أصلاً التشارك، ولذا فالمعنى مُتمكِّن دون توكيد، ولا مجال لاحتمال أنْ يكون التقاتلُ من طرف واحد(حسن، د.ت)، ولمَّا كانت المعاني متنوِّعةً فإنَّ المتكلِّم يَخْرج عن هذا الغرض الأساسيِّ للتوكيد إلى المبالغة والتكثير في إيصال الفكرة على حسب الموقف الذي يناسب الموقف.

5 .3 المبالغة والتكثير في الإتباع:

لعلَّ المنطَلَقَ الأساس لهذا الفصل، هو قولُ العلماء إنَّ قوَّة اللفظ مؤذِنة بقوَّة المعنى، من منظور أنَّ الألفاظ قوالب المعاني(ابن يعيش1، د.ت) ، فالألفاظ بشكلها الخارجيِّ تدلُّ على المعاني، فإذا وصلنا إلى أعماقها، ودخلْنا في مكامنها وجدْنا أنَّ الأصوات التي تشكِّل الألفاظ هي السرُّ العميقُ في الإخبار عن المعاني، والإفصاحِ عن المدلولات، فالصوتُ يجب أنْ يناسِبَ المعنى، وكلُّ كلمة مركَّبة من أصوات، وكلُّ صوت يستقل ببيان معنى خاص، ويجب أن يكونَ تناسُبٌ ما بين اللفظ والمدلول،(الصالح، 1970) وعليه فالمعنى يُستخلَص من اللفظ، ولذا كان لا بد من الحفاوة باللفظ، والاهتمامِ به، وتحسينِ صورته لكي يُعبِّروا عن المعنى المراد، ولعلَّ الإتباعَ مِن الأمور الأساسيَّةِ التي يُحتفى بها في اللفظ، لكي تُنْبِئَ هذه الألفاظُ عن المعاني.

3. 1.5 تعريف الإتباع:

تشير مادة تَبِعَ في استعمالاتها المختلفة في المعجم، في نحو الرَّجُل يتبع الرَّجُلَ، إلى معنى مَشَى خلفَهُ، أو مرَّ به فمضى معه، وبمعنى حذا حذوَه(الزبيدي، 1994، 11/ 40، مادة: تبع)، فالإتباعُ ما هو إلاَّ أنْ يلحق شيءٌ شيئاً، فيقلِّده ويحتذيَ حذوَهُ، وهذا المعنى المعجميُّ كان المنطلقَ لمعنى الإتباع اصطلاحاً، فهو في الاصطلاح نوعٌ من سَنَنِ العرب في الكلام، وذلك أنْ تَتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورويِّها إشباعاً وتوكيداً واتساعا،(القوشجي 2001)، كقولهم: جَائِعٌ نَائِعٌ، وسَاغِبٌ لاغِبٌ، وعَطْشان نَطْشان، وقَبِيح شَقِيح. (الثعالبي، 2002،42، السيوطي1، 414/1).

3. 2.5 علاقة الإتباع بالمبالغة:

من خلال تعريف الإتباع اصطلاحاً وجدْتُ أنَّ لفظةً تتبع لفظةً بوزنها العروضيِّ ورويِّها، من أجل توكيد الفكرة وتكثيرها، والمبالغة فيها، فإذا أراد الرجُلُ أنْ يمدح شيئاً ويُضفيَ عليه المزيد من الحسن، قال على سبيل المثال: حَسَنٌ بَسَنٌ، فكانت المبالغة أولاً باللفظ، فقد حشد المتكلِّم لفظين، هما حَسَنٌ وبَسَنٌ، من أجل توكيد الحُسْن وتكثيره، وثانياً كانت في المعنى، إذ انعكسَتْ كثرةُ اللفظ على المعنى، فكثَّرتْه في نفس السامع، وسعَتْ إلى توكيده، والمبالغة فيه.

3. 3.5 عدد الإتباعات في جملة الإتباع:

من خلالِ جمعِ العديدِ من جملِ الإتباعِ في الكلامِ العربيِّ، يُمكِن تصنيفُ جمل الإتباع على حسب عدد الألفاظ التابعة المؤكِّدة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يشمل على لفظة واحدة يُؤتَى بها تابعةً، لتكثير الفكرة وتثبيتها، من نحو قولهم للشيء الذي لا يزول: تالِدٌ بالِدٌ(الزبيدي، 1994، 365/4، مادة: بلد)، ومن خلال الأمثلة التي جمَعْتُها، وجدتُ أنَّ هذا النوعَ هو الأكثرُ شيوعاً في موضوع الإتباع.

النوع الثاني: ما يشمل على لفظتين، يُؤتَى بهما تابعتين لتوكيد الكلام وتكثيره، من نحو قولهم للماكرِ الخدَّاع الرديءِ: خَبِيثٌ لَبِيثٌ نَبِيثٌ(الزبيدي، 1994، 255/3، مادة: لبث)،

ومن خلال استعراض جمل الإتباع وجدْتُ أنَّ هذا القسمَ، أقلُّ من السَّابق شيوعاً، وذيوعاً على ألسنة العرب.

النوع الثالث: ما يشمل على أكثرِ من لفظين تابعين، للتوكيد والتكثير، وذلك من نحو قولهم في أسلوب التوكيد: جاءَ النساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَع،(ابن جني1، 1990، 1/ 84، 86، ابن يعيش1، د.ت، 41/3، الزبيدي، 1994، 41/11، مادة كتع، الأشموني،د.ت 2/ 339 بن مالك،1977، 599، السيوطي1،د.ت، 425/1) ، ومن نحو قولهم كَثِير نَثِير بَثِير بَذِير عَقِير عَمِير(نصار، 1970، ص 144) ويلاحظ أنَّ مجموعة من الألفاظ تتابعت من أجل توكيد الفكرة والمبالغة فيها، وكنا عرضنا لشيء من هذا النوع في فصل المبالغة والتكثير في أسلوب التوكيد، ونحبُّ أنْ نشير هنا، أنَّ المقارنة بين الأنواع الثلاثة تشير إلى أنَّ هذا النوع هو الأقلُّ شيوعاً في موضوع الإتباع.

3. 4.5 معنى اللفظة التابعة:

لاحظ الدارسون أنَّ لفظة الإتباع، يكون لها في بعض السياقات معنًى معجميٌّ، وفي بعض السياق ليس لها معنًى معجميٌّ، وعلى حسب المعنى قسموا الإتباع ثلاثة أقسام(ابن الحاجب،د.ت، 333/1، السيوطي1، د.ت، 414/1)، أُجْمِلها على النحو الآتي:

النوع الأول: ما يكون فيه للفظة التابعة معنى معجميٌّ، من نحو قولهم هنيئاً مريئاً للشيء الحميدِ السائغِ الذي لا تَنْغيصَ فيه(الزبيدي، 1994،1/247، مادة: مرأ)، والملحوظ أنَّ الفعل (مَرَأ) –والراء مثلثة– يدلُّ على الهنيء الحميد، وهذا المعنى المعجمي، مرادف للمؤكِّد (هنيء) فهو بمعنى السائغ(الزبيدي، 1994، 286/1، مادة:هنأ) بلا مشقَّة.

النوع الثاني: ما ليس للفظة التابعة معنى معجميٌّ، من نحو قولهم، في مدح الشيء: حَسَنٌ بَسَنٌ فَسَنٌ، وتشير الكتبُ إلى أنَّ (بَسَن، فَسَن) ليس لهما معنى معجمي، وإنَّما جيء بهذا الإتباع لتزيين الكلم لفظاً، وتقويتِهِ معنى(ابن الحاجب، د.ت، 333/1)، ومن

الجدير ذِكْرُه أنَّ لكلمة (بَسَنْ)في المعجم دلالةً، لكنها ليست المقصودةَ في جملة الإتباع،وربَّما كان من المصادفة أنْ يكونَ لها هذا المعنى، وسيأتي بيان ذلك في مكانه.

النوع الثالث: ما يكون فيه للفظِ التابعِ معنًى مُتكلَّفٌ غيرُ ظاهر، من نحو قولهم في صفة السَّيِّئ الرديء الخَدَّاع: خَبِيث نَبِيث، وهي من مادة (نبث)، يقال: نَبثَ الشرَّ: أي استخرَجَه(ابن الحاجب، د.ت، 333/1)

وتَحسُن الإشارةُ هنا أنَّ دراسةَ نماذجَ متنوعةٍ من أسلوب الإتباع، تدلُّ على أنَّ الأصلَ ألاّ يكونَ للكلمة التابعة أيُّ معنى معجمي، وقد نصَّ العلماء في كثير من هذه النماذج على أنَّها ليست بذات معنى، أو ليست بعربية، وذلك من نحو الأمثلة الآتية:

1. أجْمَعِين أكْتَعِين: ليست (أكتعُ) عربيةً.(الزبيدي، 1994، 416/11، مادة:كتع).
2. هَوْتَة مُيتَة في قولهم: صبَّ الله عليه هَوتَةً ومَيتةً: قال ابنُ سِيدَه: لا أدري ما هَوْتَةُ. (الزبيدي، 1994، 159/3، مادة: مات).

ومن الجدير ذكرُهُ أنَّ كثيراً مما ورد من إتباع في المعجم لم يكن له معنًى معجميٌّ، ولذا علَّق صاحب التاج في كثير من الحالات بقوله وهذا إتباع، دون أنْ يذكرَ معنًى معجمياً، وأحْياناً كان يذكر معانيَ متكلفةً، وقد يكون لها علاقةٌ بعيدةٌ بالكلمة السابقة المتبوعة،(الزبيدي، 1994، 200/3، مادة: نث)، وعليه فأظُنُّ أنَّ الإتباعَ الحقيقيَّ أنْ تكونَ اللفظةُ التابعة دونَ معنى معجميٍّ، أي أنَّ النوع الثاني من الأنواع السابقة الذكر، هو الإتباع، وما جاء فيه التابع بمعنى معجميٍّ صريحٍ، ليس من باب الإتباع، وما جاء فيه التابع بمعنى متكلَّف، ما هو إلا تكلُّفٌ وصناعة، وعمليَّة تلفيق علاقة بين التابع والمتبوع، والسطور الآتية تُوضِّح ذلك:

3. 5.5 ما جاء بمعنى معجميٍّ ليس إتباعاً:

إنَّ ورودَ كلمتين متتابعتين بوزنٍ عَروضيٍّ واحدٍ، وتَشابُهِ الحروف الأواخر، مع وجود معنى معجمي لكلِّ كلمة، ليس إتباعاً، وإنَّما هو عِلْمٌ من علوم البديع، مما يسمى السجعَ المتوازِيَ، ومنه قولُ الله تعالى: **﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾**

(الغاشية: 43)، ويُلحظ أنَّ الكلمتين ــ وقد جاءَتا في آيتين ــ (مرفوعة وموضوعة) جاءتا بوزنٍ عروضيٍّ واحدٍ، وجاءتا أيضاً متشابهتين في الحروف الأخيرة، لكنَّهما تحملان معنيين مُخْتلفين، ولعلَّ وجود المعنيين المختلفين هو الذي أخرجهما من موضوع الإتباع، وعليه فإن الكلمات من نحو هنيئاً مريئاً، ليستا من الإتباع في شيء، لأنَّ الإتباع في ما أرى شرطُهُ، أن تأتيَ اللفظةُ الثانيةُ بوزنِ الأولى وقافيتِها، من أجل التوكيد وتكثير الكلام وتزيينه، على أنْ لا يكونَ لها معنى معجمي، لأن المعنَى المعجميَّ يُبْعِدُها عن غايتها التي جاءت من أجلها، في ما سأُوَضِّحُه في فقرة لاحقة، وعليه فإنَّ مما تزخَرُ به اللغة من نحو عَظِيم كَرِيم، وكَرِيم رَحِيم، وحَرٌّ قَرٌّ، وجَلاَّب كسَّاب...، ليس من الإتباع المقصود في هذا الفصل.

3. 6.5 ما جاء بمعنى مُتكلَّف، فيه بُعدٌ وصناعة وسببُهُ المصادفة:

أشار العلماء كما أسلفنا إلى أنَّ من الإتباع، ما فيه كلمتان تَمُتَّان إلى بعضهما بصلة معجميَّة مُتكلَّفَة، ومن خلال رَجْعِ النظر في هذه المعاني المتكلَّفة وجدتُ أنَّ المسافة بعيدة بين اللفظين، وأنَّ إيجاد علاقة بينهما، يُبعِد من الدقة في البحث العلميِّ، ويوجِد علاقةً غير موجودة، ومنه قولهم في صفة الكلام الرديء: غَثٌّ نَثٌّ، وتشير المعجمات إلى أنَّ معنى (غَثُّ الحديثُ)هو فسد، ومعنى نثُّ الكلامَ: نَشَره، (الزبيدي، 1994، 240/3، مادة:نث)، ومن نحو حَوثَ بَوثَ، في قولهم تركهم في حَوثَ بَوثَ، وحاثِ باثِ، وحَوثاً بَوثاً، وحَيثَ بَيثَ، (الزبيدي، 1994، 200/3، مادة:حوث)، ومن نحو قولهم حيَّاك الله وبيَّاك، وكان البحث عن معنى (بيَّاك) فيه كثير من الغرابة والبعد عن روح البحث العلمي، وذلك حيث يقول: قيل لآدم عليه السلام: وما بيَّاك؟، فقيل: أضحَكَكَ اللهُ (الزبيدي، 1994، 19/234، مادة: مرأ)، ثم ذُكِرتْ علاقاتٌ بعيدة كلَّ البعد، قَصَّرتْ عن إيجاد علاقة مُقنعة بين حيَّاك وبيَّاك، وعليه فإنَّ انقطاع العلاقة المعجميَّة بين التابع والمتبوع، يُؤكِّد أنَّ المتكلم ما أتى بالكلمة التابعة، إلا مِن أجل التكثير والمتابعة، من خلال عملية الإتباع، أي أنَّ المتكلم، بحث عن أصوات تشبه في مقاطعها وقافيتها الكلمة المتبوعة، لكنها ليست بذات معانٍ مقصودةٍ بذاتها، فإنْ كان لها

معنى فهو من باب المصادفة، إذ الأصلُ في الإتباع، إلا يُبحثَ عن معنى معجمي، على نحو ما أرى من استعراض، ما قالت العرب من إتباع، فإن كان للتابع معنى فهو من باب الترادف، وليس من باب الإتباع مع معرفتنا بأنَّ في الترادف مبالغة وتوكيداً، مثلما أنَّ في الإتباع مبالغة وتوكيداً وأحبُّ أنْ أشيرَ هنا أنَّ كلمة (بَيَّاك) قد يكون لها معنى إذا نظرنا إليها على أنَّ أصلها بَوَّأكَ بمعنى أسكنك(الزبيدي، 1994، 38/1، مادة: بوء)، فإنْ صحَّ ذلك فهو من قبيل الترادف مع صعوبة التَّسليم بذلك.

فإذا جئنا إلى النوع الأول، من الأنواع السابقة، وهو ما لا يكون فيه للفظة التابعة معنى معجمي، من نحو حَسَن بَسَن قَسَن، ومن نحو أكْتَعين في التوكيد، ومن نحو قولهم صَبَّ اللهُ عليه هَوتَةً ومَيتة، وقولهم: وقَعُوا في حَيصَ بَيصَ، وشيطان ليطان، وغيرها الكثير، وجدنا أنَّ هذا النوع هو الإتباع الحقيقي، الذي أتى به المتكلم من أجل فكرة المبالغة والتكثير، (القوشجي، 2001).

3. 6.5 حالة المتكلم النفسية هي المسؤولة عن إيجاد الإتباع:

تشير الأمثلة العديدة التي دُرست في هذا الفصل، إلى أنَّ قائلها يسعى إلى المبالغة والتكثير، على نحو ما بينتُ ذلك في فقرة علاقة الإتباع بالمبالغة، فهو من جهة يُكثِّر الألفاظ، ومن جهة يكثر المعنى ويقوِّيه، فقوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، لكنَّه في الإتباع يسعى إلى المبالغة من خلال أسلوب فريد في بابه، يؤدِّي إلى لفت النظر، وجلب استماع المستمع واهتمامه، ولتوضيح ذلك أقول: إذا فرضنا أن قائلاً قال: هذا شيء حَسَنٌ جميلٌ، لكان أتى بلفظين يقتربان من بعضهما في المعنى، وهما (حَسَنٌ وجميلٌ)، ويكون بذلك سعى إلى التكثير والمبالغة على نحو عادي من الترادف، لكنَّه إذا مرَّ بحالة انفعال ودهشة إذا رأى شيئاً جميلاً، وعَبَّر عنه بقوله حَسَن بَسَن، فإن المستمع سوف ينجذب إلى كلمة (بَسَن)، لما لها من مُفاجأة للسمع، وإيقاع جميل لافت، مفاجئ، من منظور أنَّ لفظةَ (بَسَن)، ما هي إلاَّ أصواتٌ مجرَّدة من المعنى المعجمي، مُرَمَّزَةٌ بالمعنى السياقي الإيحائي، تنقل الاندهاش والتعجب من نفسيَّة المتكلم إلى نفسيَّة السامع، وهي ذات إيقاع جميل لافت، لما فيها من موسيقا عَروضيَّة مقطعيَّة، وكأنها

إعادة للفظ التابع، ولما فيها من وقع محبب في حاسة السمع بسبب القافية، أقصدُ التشابُه في أواخرِ الكلمات، والذي يحسُنُ أنْ يقالَ هنا إنّ المتكلم لو عَمَدَ إلى التوكيد اللفظي، وكرَّر اللفظة الأولى مرتين، فقال: هذا شيءٌ حَسَنٌ حَسَنٌ، لكان أكّد وكثَّر، ولكنْ ضمن المعهود من الألفاظ المعروفة في المعجم، ولو قال هذا شيء حسن جميل، لكان أكَّد وكثَّر، ولكنْ ضمن المعهود، من ألوان تحسين الكلام، إذ كان التوكيد والترادف أمرين شائعين، ومتوقَّعين، لكنَّ المتكلمَ إذا أتى بألفاظ غيرِ معجميَّة، كان فاجأ المستمِع من جهة، ومن جهة ثانية عمد إلى طريقة في الكلام تَريح نفسيَّته، إذ إنه وكأنَّه لما قال : شيءٌ حَسَن، وقف على النون في (حَسَن) وضغط عليها بنوع من النبر، يعطيها إطالة في المقطع، وإطالة في الوقت، تجعلُهُ ينتظر لوقت قليل سريع، ثم ينطلق بعد بحث سريع إلى لفظة تابعة، خَلَقَتْها لحظةٌ سريعة من الدهشة، فكانت كلمة (بَسَنَ)، تؤدي معناها من خلال الوضع النفسيّ، وليس لها معنًى أصلاً في لغتهم، فإذا كانت الحالة النفسيَّة من الاندهاش والانفعال شديدةً، أتى بكلمة أخرى وهي (فَسَن) فقال: شيءٌ حَسَن فَسَن، فوصل إلى قمة التأزم (النَّفْصَوتيّ)، أقصد النفسيَّ الصوتي، ثم انفرجت الأزمة على شكل أصوات، متأثرةً على نحوٍ من الجوار بالمقاطع الصوتية للفظة المتبوعة، وبقافيتها أيضاً، فنتج من هذا الوضع ما يسمى بالإتباع، والملاحظ أن صاحب القاموس فسّرَ (بَسَن) بأنها إتباع، وأهمل مادة فَسَن،(الزبيدي، 1994، 203/4، مادة: بسن)، وهذا هو السبب الذي جعلني أميل إلى أنَّ الإتباع، الأصلَ فيه أن يكون بألفاظ ليست بذوات معانٍ معجمية، لا ظاهرةٍ ولا متكلَّفةٍ، وعليه فأني أميل إلى أنَّ ما ورد عن العرب من نحو ناقة حَلْبى رَكْبى، وحَلَبُوتى رَكَبُوتى، وقال فيه العلماء إنَّه إتباع،(الزبيدي، 1994، 441/1، مادة: حلب)' إلى أنَّه ليس إتباعاً، فاللفظة الثانية لم تأتِ لتوكيد الأولى، أو لتكثيرِ الصِّفة فيها، ولكنَّها ما جاءت سوى لتعبِّرَ عن صفة أخرى، ومنه كذلك ما قاله سيبويه إنك لا تقول عَولةً له، إلا أن يكون قبلها وَيلةً،(سيبويه، 1966)' فإمَّا أنْ تكون (عَوْلةً) استُخدمت لغير معناها المعجمي، بل استُخدمت لأنَّها أصواتٌ تابعة للفظة (ويلة)، وإمَّا أنْ يكون الإتباع المقصود به إتباعاً نَحْوياً، فالعلَّة في نصب (عولة) تتبع

العلّة في نصب (ويلة)، ومعروف أنّ الإتباعَ في الفكر اللغويّ العربي متشعّبُ الصور، وما الإتباعُ في صورته في هذا البحث إلا نوعٌ واحد من أنواع عديدة،(السيوطي1، 2001)، بل إنّ حمل كلام سيبويه في (وَيلةً وعَولةً) على أنّه إتباع دلالي،فيه بُعد وتكلُّف عن طبيعة الإتباع المقصود في هذا الفصل، وذلك لأن عبارة سيبويه وَيلةً له وعولة، كانت بحرف العطف الواو، والأصل في ما أظنُّ أنّ الإتباع يكون بدون حرف العطف، فهو من نوع (حَسَن بَسَن فَسَن)، ويلاحظ أنه دون حرف العطف(السيوطي2، د.ت)' مع معرفتنا بأنّه ورد عن العرب عبارات فيها الواو، من نحو حيَّاك الله وبيَّاك(الزبيدي، 1994، 233/19، مادة:بي)، لكن مثل هذه العبارات تظل مثار خلاف عند العلماء أهي إتباع، أم ليست إتباعاً، وسبب الخلاف هو حرف العطف. وأظنُّ أنّ الواو تفسد الناحية الجماليَّة الصوتيَّةَ في الإتباع، لأنَّها تفصل الكلمتين اللتين تشكلان الإتباع، فتكون الواو وكأنَّها فاصلٌ عازل،يُبعِد المتعةَ السمعيَّة التي يسميها البلاغيون في مثل هذا السياق الترصيع،(الهاشمي، د.ت 328، عتيق،1974)، وهو توازن في الألفاظ وتوافق في الأعجاز.

3. 7.5 جوانب التبعيَّة:

ركَّز العلماءُ على فكرتي الوزنِ والقافية في أسلوب الإتباع، فالكلمة التابعة، تشكلت تبعيَّتُها من المقاطع العَروضية من جهة، ومن تشابه الأصوات في آخر التابِعَة، وهذا التشابه شرط لكي تتبعَ اللفظةُ اللفظةَ، في الشكلِ والمعنى، والأصلُ كما بيَّنا في هذا الفصلِ أنْ يُؤتَى باللفظة التابعة من أجل توكيد الفكرة وتكثيرها في نفس المتلقِي، وتزيينه كذلك(ابن الحاجب، د.ت، 333/1).

والذي أراه أنّ للتبعية جوانبَ أخرى غيرَ هذه الجوانب أبيِّنها على النحو الآتي:

1. التشابه بين الكلمتين المتتابعتين ليس في القافية فقط (الحرف الأخير)، ولكنَّه في كثير من الحالات يكون بمعظم الحروف، وذلك من نحو إزَبٌّ حزَبٌّ، صفة للرجل الداهية،(الزبيدي، 1994، 302/1، مادة: أزب)، ومن نحو ذهبوا أباديدَ تَباديدَ، أي

تفرّقوا،(الزبيدي، 1994، 344/4، مادة: أبد)، ومن نحو رأيتُهُ صَحرةً بَحْرةً نَحْرةً: أي منكشفين،(الزبيدي، 1994، 78/7، مادة: صحر).

2. التشابه في الوزن ليس تشابهاً عروضياً فقط، بل تشابه مقطعيٌّ صوتي، فالعروض لا يميز بين المقطع الطويل المغلق بصامت نحو (مَنْ) ورمزه(–)، والمقطع الطويل المفتوح نحو (ما) ورمزه كذلك(–)، لكن الإتباع يميز بين المقطعين، فالمقطع الطويل المغلق لا يتبع إلا مقطعاً مثله، والمقطع الطويل المفتوح لا يتبع إلا مقطعاً طويلاً مفتوحاً، فإذا قالوا: حَسَن بَسَن، وجدنا أنَّ المقطع الأخير في كليهما من النوع الطويل المغلق، وإذا قالوا: تالِد بالِد،(الزبيدي، 1994، 365/4، مادة: بلد) للشيء الذي لا يَزُول، وجدنا أنَّ المقطع الأوّل في كليهما من النوعِ الطويلِ المفتوحِ، ولعلَّ هذه الصفةَ تجعلُ في الإتباع ميزةً على موسيقا العروض، فالمقاطع منتقاة بحسٍّ صوتيٍّ عميقٍ يُوصِل فكرة التكثير على أحسن صورها.

3. هناك تشابه آخر وهو في الحروف المتجانسة المدغمة، والمتجانسة المفكوكة، فالمقطع المشدَّد يُتلى بمقطع مشدد نحو قولهم: للكلام الفارغ: غثٌّ نَثٌّ،(الزبيدي، 1994، 270/3، مادة:غث)، ويلاحظ أنه جاء في آخر الكلمتين، ومن نحو قولهم: فَرَسٌ فُلَّت كُلَّت،(الزبيدي، 1994، 120/3، مادة: فلت)، ويُلحظ أنَّه جاء في بداية الكلمتين، ومن نحو قولهم للرجل الصيَّاح عَجْعَاج بَجْبَاج(الزبيدي، 1994، 428/3 مادة: بجّ)، ويُلحظ أنَّ صوتين تكرَّرا في اللفظة الأولى، وصوتين في اللفظة الثانية، وواضحٌ أنَّ لهذا التشابه أثراً في إيقاظ وعي السامع لحمل فكرة المبالغة.

4. هناك تشابه في تكرار صوت العلَّةِ نفسِهِ، ومعروف صوتياً وعَروضياً أنَّ المقطع المفتوح بالفتحة الطويلة يشبه المقطع المفتوح بالضمة الطويلة، ويشبه المقطع المفتوح بالكسرة الطويلة فالمقطع المفتوح (بَا) يشبه (بُو)، ويشبه (بِي) على سبيل المثال، لكنَّ الحال في الإتباع يختلف، فإذا كان المقطعُ في الكلمة الأولى بالفتحة الطويلة فهو في الكلمة الثانية كذلك، وكذلك بقية المقاطع، وهذا التشابُهُ يُفسِّر لنا

قولَ العلماء في تفسير (وقَعُوا في حَيصَ بَيصَ)، (الزبيدي، 1994، 247/9، مادة: بيص): إنَّ العرب قلبوا واو (بَوْصَ) ياء وأصلُهُ حَيصَ بَوصَ ليزدَوِجا، وهذا مِن منظور مَن يرى بأنَّ الكلمة التابعة لها معنى في المعجم، لكنّي أميل إلى أنَّ (بَيصَ) ما هي إلا أصواتٌ للإتباع، وعليه فهي ليست واويَّةً، ومن العلماء مَن يَعدُّونها واويةً وذاتَ معنى، إلاَّ أنَّهم يتكلَّفون هذا المعنى تكلُّفاً. فالبَوصُ هو السَّبْق، وهو الفِرار، وهو كلُّ أمرٍ يُتخلَّف عنه، (الزبيدي، 1994، 428/3، مادة: بجّ)، والبَيص بالياء: الشِّدَّة والضِّيق، والذي أميل إليه هو ما قاله أحمدُ بنُ فارس من أنَّ الباءَ والياءَ والصادَ ليست بأصل، لأنَّ (بيص) تابعٌ (لحيص)، (الزبيدي، 1994، 247/9، مادة:بيص)، وهذا الرأي يُؤكِّد أنَّ الإتباع ليس من مفردات المعجم أصلاً.

5. التشابُه في حركة الإعراب: ويُلحظ أنَّ الكلمة الثانية تتبع الكلمةَ الأُولى من جملة ما تتبع بحركة الإعراب، فمنه في الرفع، أمرٌ شَحيحٌ نَحِيحٌ، (الزبيدي، 1994، 9/ 264، مادة: نحح)، وفي النصب، تَركهم حَوتاً بَوتاً، أي دماراً (ابن فارس، 1316 هـ، 326/1، مادة:حوت)، وفي الجرِّ يُمكن أن يقال: يا له من خِبٍّ ضِبٍّ، وهي تقال للمراوِغ، وقد يأتي مبنياً نحوَ تَركهم حَوثَ بَوث،(الزبيدي، 1994، 200/3، مادة:حوث)، ونحوَ حَيصَ بَيصَ...، وهكذا فإنَّ التشابهَ حاصلٌ بين الحركات والسكنات في جميع أصوات الكلمة.

بقي أنْ أشيرَ أنَّ للإتباع فوائدَ واستخداماتٍ عديدةً، ليس هذا محلاً لبحثها، فمن الإتباع، ما لا يكون للتوكيد والتكثير، وهو نوع من أنواع الجناس من نحو العاجلة والآجلة، ويُلحظ أن الثانية لم تأتِ لتأكيد الأولى، بل جاءت مضادة لها في المعنى، (اليسوعي،1959، 63)، مشابهة لها في الوزن والقافية وكنتُ تحدَّثتُ عن نحوِ هذا في معاني الإتباع .

الخاتمة

توصّلتِ الدراسة إلى النتائج الآتية:

تأخذ فكرةُ المبالغة والتكثير حيّزاً هامّاً في لغة العرب، وهذا يبيّن مدى اهتمامهم بالفكرة، وحرصِهم على إيصال الفكرة إلى المتلقّي على الوجه الأكمل .

هناك علاقة وطيدة بين المبالغة من جهة، والتوكيد من جهة أخرى، فكلاهما يهدف إلى توطيد الفكرة في نفس المتلقي، لكنّ علاقة التوكيد بالمبالغة تمثّل علاقة الجزء مع الكل، فالتوكيد يُعَدُّ أسلوباً من أساليب المبالغة، من منظور أنَّ كلاً من هما يسعى إلى تمكين المعنى وإزالة الشك .

اهتمَّت الكتب والبحوث اللغوية بوسائل التوكيد الشائعة، من نحو التوكيد بنوعيه اللفظيّ والمعنويّ، والحروف المُشبَّهة بالفعل من نحو (إنّ)، وتوكيد الفعل بالنونين الخفيفةِ والثقيلة، لكنَّ هذه الكتبَ لم توسِّعْ البحث في موضوع الوسائل الأخرى للمبالغة والتكثير، من نحو زيادة الميم في (زُرْقُم) وأخواتها، وزيادة النون في سِمْعِنَّة وأخواتها، وغير ذلك الكثير من وسائل المبالغة والتكثير التي عمدت هذه الدراسة إليها فجلّتها وبيّنت طبائعها، ولعلَّ ما يفسِّر هذا الاختلافَ في مستوى الاهتمامِ بوسائلِ المبالغةِ هو نظريةُ العامل، فهم يُركّزون على ما يَخدم النظرية، ويُغفلون جوانبَ هامَّةً، قد تَبعد عن نظرية العامل، وعلى سبيل المثال فمعظم الكتب التي عثرتُ عليها كانت تركِّز في صيغ المبالغة على عمل هذه الصيغ، ولم تركِّز كثيراً على بنائها ودلالتها، ومدى التغيرات التي طرأتْ على جذورها، وهذا يدلُّ على مدى اهتمام النحويين بالحركة الإعرابية .

إنَّ حفاوة النحويين بالحركة، أدتْ بهم في بعض الحالات إلى البُعد عن روح تفسير الظاهرة اللغويّة، وذلك من نحو ما ظهر في فصل (الحركات)، فقد عزا النحويُّون ظهورَ حركتين متتاليتين في الكلمة الواحدة، إلى اهتمام العرب بالحركات، وذلك في نحو: (أمرؤ القيس)، حيث تتوالى حركتان متجانستان على الراء والهمزة، في كلمة (امرؤ) ففي الرفع تظهر ضمّتان، وفي النصب فتحتان، وفي الجرِّ كسرتان، لكنَّ الدراسة أثبتت أنَّ تفسير هذه الظاهرة لا يعود إلى

الاهتمام بحركات الإعراب، بل سببه التماثل في الحركات، فالحركةُ تَتبع الحركةَ لنوعٍ من التسهيل والتخفيف.

لم يقتنع الباحث في بعض ما ورد عن النحاة من مصطلحات ومفاهيم، وذلك من نحو الأمور التالية:

أ ـ قَول العلماء بوجود مصادر لم تَصدُر عن شيء، ولا يصدرُ عنها شيء، من نحو أُفَة وتُفَّة وغير ذلك، ووصلت الدراسة إلى أنَّ هذه الكلماتِ ما هي إلا أصواتٌ، ليس لها دلالة معجميَّة، اقتضتها طبيعةُ الموقف الانفعاليِّ الذي قيلت فيه.

ب ـ قال العلماء: إنَّ (غدقاً) في قول الله عزَّ وجلَّ: (**مَاءً غَدَقاً**)، و(**عَجَباً**) في (**قُرْآناً عَجَباً**)، هما مصدران، وترى الدراسة أن هذه الكلمات ما هي إلا صفات مشبَّهة

أخذتِ الأنثى اهتماماً خاصاً في العقليَّة العربيَّة الساميَّة خاصَّةً، وفي الفكر العالمي عامَّة، فنسبوا إليها الغموض والقوَّة والعظمة، فالآلهة مؤنَّثة، وكثيرٌ من الدواهي والمصائب مؤنثة، وهذا برأي الباحث يُفسِّر ظاهرةَ تأنيث نُعوت المذكَّر، من نحو: عَلاَّمَة ونسَّابة، وإنْ كان هذا التفسير ينسحب على صفات البشر والمخلوقين، فهو لا ينسحب على صفات الله عزَّ وجلَّ، فلا تَدخلُ تاءُ التأنيث في نحوِ: عَلاَّمة صفةً لله، لأنَّ الأنثى وإنْ كانت تَرمز إلى الغموض و الدهاء، إلا أنَّ فيها من النقص وعدم الكمال ما لا يَصحُّ أنْ يُنسب إلى الله عزَّ وجلَّ. (ابن يعيش، ا، د. ت، 56/3).

الملحق (أ)

زيادة النون للمبالغة والتكثير

تزاد النون للمبالغة والتكثير في مواطن مختلفة (ابن السراج،3،1985/205، ابن جني ،1993، 2/444، ابن يعيش، د.ت ، 9/156، ابن عصفور ، 1979، 1/ 271، الاستراباذي ، 1982، 2/341، والزبيدي ،1994،)

1- تزاد النون ثانية في نحو:

كُنْبِث وكُنَابِث

قِنْعَاس : ضخم

خُنْبُث : مبالغة في الخُبْث

عَنْبَس :أسد

2- تزاد ثالثة في نحو:

عقاب عَقَنْباة وقَعَنْبَاة

جَحَنْفَل : عظيم الجحفلة

جَلَنْدي : فاجر يتبع الفجور

شَرَنْبَث : غليظ

ضَفَنْدَد : عظيم البطن

وَرَنْتَل : داهية

3- تزاد رابعة نحو:

رَعْشَن : كثير الإرتعاش

عِرَضْنَة : كثير التعرض بالباطل

خَلْبَن : حمقاء

عَنْبَب : وادٍ يَعبُ الماء

خِلَفْنة : كثير الخلاف

ضَيْفَن : مُتطفل

عَلْجَن : ناقة غليظة

4- تزاد خامسة نحو:

غضبان

فَـلَـتَـان

هَلْكُون : أرض مُجدِبة

شَيْخُون : مبالغة في الشيخ

شَعَرانيّ

5- تزاد سادسة نحو:

عُقْرُبان : لتأكيد التذكر

مَكذبان : لكثير الكذب

مخبثان

6- تزاد سابعة نحو:

كُذُبْذُبان

الملحق (ب)

زيادة الميم

تزاد الميم للمبالغة والتكثير في مواطن مختلفة في الكلمة العربيَّة، وتالياً أشهر أوزانها: (سيبويه، 1966، 94/4، و325/4، ابن السراج، 1985، 208/3، ابن جني،/1995،ابن فارس 1389هـ 426/1،الثمانيني، 1999،ابن يعيش د.ت، 9/ 152، ابن عصفور، 1979، 90/1، الزبيدي، 1994)

فُعْلُم : زُرْقُم / فُسْحُم / قُرْطُم / سُتْهُم / شُبْرُم / جُعْشُم : هزيل

فِعْلِم : دِلْقِم / دِرْدِم / خِضْرِم / صِلْقِم : شديد العض / سِرْطِم / ضِرْزِم : شديد العض/ حِرْضِم : أكول (وفيها لغات)

فَعْلَم : شَدْقَم / صَلْقَم / عَرْصَم : القوي / فَلْقَم : الواسع / فَدْعَم : عظيم الخلق قويّ /صَلْدَم / جَذْعَم / دَهْشَم / دَهْكَم / خَشْرَم / خَلْجَم /حَلْكَمْ، كَهْكَم، كبير دَخْشَم : ممتلىء لَحْماً / خَدْلَم : تامة قَشْعَم / لهْجَم : طريق واضح/ : خَبْثَم / جَهْضَم : ضخم / جَخْشَم : بعير منتفخ

فُعَالِم : ضُبَارِم / صُلادِم / خُشارِم

فُعْلُوم : حُلقوم/ بُلعوم / قُرشوم / عُلْجوم /علكوم: ناقة قوية /زُلقوم : الحلق، طُلْخُوم: صفة للماء

فَعَلَّم : صَلَخْدَم

فُعْلَم : عُجْرَم : الغليظ

فُمْعُول : عُمْروس : الحَمَل البالغ

فَمَيْعَل : عَمَيْثَل : الضخم الثقيل

فَمَعَّل : عمرَّط : جَسور

فَعْلَعَل : عَرَمْرَم

فَعْلِم : سَرْطِم

فِعْلِيم : كِرْزِيم : من شدائد الدهر

مُفَعْلَم : مُحَصْرَم : قليل الخير

فِعلامة : ضِرسامة : لئيم

فَعَمَّل : غَطَمَّش : قليل البصر

وتزاد الميم للمبالغة في الأفعال نحو :

كَرْدَمَ: أسرع / بَرْعَمَ/ حَضْرَمَ في كلامه/ بَلْسَمَ/ اجْلَخَمَّ : استكبر.

المراجع

أبادي، الفيروز مجد الدين محمد، د.ت **القاموس المحيط**، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط2.

أبو الفتوح، محمد حسين، **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**، 1995، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، 2000، **الكناش في النحو والصرف**، تحقيق د. رياض الخوان، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1.

الأزهري،خالد بن عبدالله، 2000، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاج**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية.

الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** د.ت، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الأصفهاني، أبو الفرج، د.ت، **الأغاني**، طبعة دار الكتب.

الأقطش، عبد الحميد، 1998، علّامة وأمثالها من نعوت المذكر، **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد16، عدد2.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات،1957**أسرار العربية**، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي بدمشق.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات،1978، **المذكر والمؤنّث**، تحقييق د. طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط1.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات،1987،الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، 1992، **البحر المحيط في التفسير**، بعناية الشيخ عرفات حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر.

الأنطاكي، محمد، د.ت، **الوجيز في فقه اللغة**، منشورات دار الشرق، ط3.

الأنطاكي، محمد،1971، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، منشورات دار الشرق، ط3.

أنيس، إبراهيم ، 1966، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط3 .

أنيس، إبراهيم، 1962-1964، دراسة في صيغة فِعِّيل، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، الدورة 29 -30.

أنيس، إبراهيم، 1967، دراسة في بعض صيغ اللغة، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، الجزء21-22.

أنيس، إبراهيم1992، **الأصوات اللغوية**، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ط4.

ابن الجزري، د.ت، **النشر في القراءات العشر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان، **شرح الشيخ رضي الجين الاستراباذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، 1985، **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسنين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط.1

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعرفة بمصر.

ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1407هـ، **دقائق التصريف**، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1988، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، مكتبة الكندي، الأردن، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1990، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامية بغداد، ط4.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1993، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2.

ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، 1993 **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، رقم الطبعة : الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، دار النشر : مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن خالويه، 1990، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط 5.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله،2000، **شرح ابن عقيل**، المكتبة العصرية، صيدا، راجعه د. محمد أسعد النادري.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، 1366هـ، **معجم مقاييس اللغة**، تحيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، 1963، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ط4.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، 1977، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العانيي، بغداد. ٦٢٢٥٢٤

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، 2000، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوض وآخر، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 .

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، 1994، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3

ابن هشام، 1991، **مغني البيب عن كتب الأعاريب**، ط1، دار الجيل- بيروت، حققه: ح. الفاخوري.

ابن يعيش، 1973، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1.

ابن يعيش، د.ت **شرح المفصل**، دار صادر، عنيت بطبعته إدارة الطبعة المديرية، مصر.

امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، سلسلة شعراء العرب، دار الكتاب العربي، سوريا، راجعه محمد عبد الرحيم.

البدري، علي، 1984، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط2 .

برجشتراسر، 1982، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وعلَّق عليه د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

البرزة، أحمد مختار، 1985، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط1.

بروكلمان، كارل، 1977، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبدالتواب، المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض.

البغدادي، الشيخ عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**، دار صادر بيروت.

الثمانيني، عمر بن ثابت، 1999، **شرح التصريف**، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 .

الجارم، علي، 1936-1937، المصادر التي لا أفعال لها، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، الجزء33-34.

جرجس، رمسيس، 1959-1960، النسب بالألف والنون، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، الجزء11-12.

الحاكم ، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، 1990، **المستدرك على الصحيحين**، الطبعة : الأولى، المحقق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

حسن، عباس، د.ت، **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر ط5.

حسين، محمد حسن، 1989، **البدل في الجملة العربية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط1.

الحمد، علي، 1984، نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة، **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد2، عدد1.

الحملاوي، أحمد، **شذى العرف في فن الصرف**، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، لبنان.

الحموز، عبد الفتاح، 1986، المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد1، العدد1.

الحموز، عبد الفتاح، 1990، النسب إلى المشتقات في العربية، **مجلة الضاد**، الجزء 4، ذو الحجة، 1410هـ.

الحموز، عبدالفتاح، 1986، **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمان، ط1.

الحموز، عبدالفتاح، 1987، **ظاهرة التعويض في العربية**، دار عمار، عمان، ط1.

خضير، محمد أحمد، **الإعراب والمعنى في القرآن الكيم**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون طبعة.

الخويسكي، زين، 1984، **الزوائد في الصيغ في اللغة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ط2.دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ديب، إلياس، **أساليب التأكيد في اللغة العربية**، 1984، ط7، دار الفكر اللبناني، بيروت.

الراوي، كاظم، 1977،**أساليب القسم في اللغة العربية**، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية.

رضوان، محمد وآخرين، 1973، **التمهيد في النحو والصرف**، منشورات الجامعة الليبية، ط1.

الزبيدي، **محب الدين السيد محمد المرتضي**، 1994، تحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الزعبي، آمنة صالح، 1996، **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية**، الأولى، وزارة الثقافة، عمان، مؤسسة رام.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، 2001، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.

الزوزني، 1997، **شرح المعلقات السبع**، دار الجيل، بيروت، ط3.

السامرائي، إبراهيم، 1983، نظرية الشكل والمعنى في النحو القديم، **أبحاث اليرموك**، مجلد1، عدد1.

السامرائي، إبراهيم، التذكير والتأنيث، 1961، **دراسات في اللغة**، مطبعة العاني، بغداد.

السامرائي، فاضل، 1980، **معاني الأبنية في العربية**، ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيل (20).

السامرائي، فاضل، 2000، **بلاغة الكلمة في التعبير القرآني**، المكتبة الوطنية بغداد، ط1.

السعران، د. محمود، 1962، **علم اللغة** ، دار العارف بمصر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، 1966، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين، 2001، **الأشباه والنظائر**، وضع حواشيه غريد الشيخ، منشورات دار الكتب العلمية، ط1.

السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مطبعة محمد علي صبيح، الأزهر، مصر.

الشايب، فوزي، 1988، التأكيد بالنون، طبيعته، أصله، وأثره، **دراسات**، المجلد 15، العدد3.

الشريف، أحمد سليمان، 1997، **دلالة الصيغ العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه .

الشَّلَوبين، أبو علي عمر، 1994، **شرح المقدمة الجزولية**، تحقيق د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

الصالح، صبحي ، 1970، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيوت، ط4.

الصحاري، سلمة بن مسلم، **الإبانة في اللغة العربية**، تحقيق د. عبدا لرحمن خليفة وآخرين.

الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق، 1982، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، السعودية، جامعة الرياض، ط1.

عبابنة، يحيى، 1997، **النظام اللغوي للهجة الصفاوية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مؤتة.

عبد التواب، رمضان 1995، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني.

عبد التواب، رمضان، 1975، التطور اللغوي وقوانينه، **مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الإجتماعية**، الرياض، العدد5.

عبد الحميد، عبد الحميد السيد، 1988، **كتاب النسب**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

عبدالقادر، حامد، د.ت، صيغة فِعِّيل وما يشبهها في بعض اللغات السامية، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، 21.

عتيق، عبد العزيز، 1974، **علم البديع**، دار النهضة العربية، بيروت.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، 1952، **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق محمد علي النجار وآخر، دار إحياء الكتب الرعبية، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله، 1998، **البيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 .

علوش، جميل، **التعجب صيغه وأبنيته**، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان.

عمايرة إسماعيل، 1993، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية**، ط 1، دار حنين عمان،الأردن.

عمايرة إسماعيل، 1993، **معالم دارسة في الصرف**، دار حنين عمان الأردن

عمايرة، إسماعيل، 1994، **خصائص العربية في الأفعال والأسماء**، ط4، دار حنين، عمان، الأردن.

عمايرة، خليل، **أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك.

عياصرة منصور، 1998، **جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب**، رسالة ماجستير .

الغلاييني، مصطفى، 1983، **جامع الدروس العربية**، راجعه عبد المنعم خفاجة وآخر، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، الطبعة السادسة عشرة.

الفقراء ، سيف الدين طه، 2002، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه.

القاسم، يحيى، 1997، سابقة التاء في مصادر العربية، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد15، العدد1.

القالي، أبو علي إسماعيل، 1978، **الأمالي في لغة العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، 2001، **عنقود الزواهر في الصرف**، تحقيق: د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط1.

القيرواني، ابن رشيق، 1972، **العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط4.

الكناعنة، عبد الله محمد، 1997، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية**، ط1، وزارة الثقافة.

مبارك، محمد، 1981، **فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر للطباعة والنشر، ط7.

المبرد، أبو العباس محمد، 1999، **المقتضب**، تحقيق حسن محمد، مراجعة د. أميل يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

المخزومي، مهدي، 1964، **في النحو العربي**، صيدا، بيروت.

مطلوب، أحمد، 1967، **القزويني وشرح التلخيص**، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بغداد، ط1.

المغربي، عبد القادر، 1949-1952، أثر اللغات السامية في اللغة العربية، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، ج8، الدورة(13-18).

موسى، عبد المعطي نمر، 2001، **الأصوات اللغوية المنحولة**، دار الكندي، إربد، الأردن. الطبعة الأولى.

الميداني، أحمد بن محمد، 1981، **نزهة الطرف في علم الصرف**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1.

نصار، حسن، 1970، الإتباع في العربية، **مجلة اللسان العربي**، الجزء 7، العدد (1-2).

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، 1983، **رياض الصالحين**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الهاشمي، السيد أحمد، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، دار الكتب العلمية، ط6.

هروط علي، 1984، **التوكيد بين المبنى والمعنى**، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير.

الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، 2002، **علل النحو**، تحقيق محمود محمد نصار، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

اليسوعي، الأب رفائيل نخلة، 1959، **غرائب اللغة العربية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط2.